سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 761 – الأحد 20 أيلول/ سبتمبر 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

شركات التأمين
إلى البورصة..
قفزة في
سوق بلا عمق

14

التعليم في سوريا
تحديات تتجاوز أبواب المدارس

طلاب يجلسون على الأرض في مدرسة الصالحية بدير الزور لعدم وجود مقاعد مع غياب التأهيل والخدمات – 10 أيلول 2026 (عنب بلدي)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

سوريا وتركيا
تبنيان مستويات
متعددة للعلاقات

شؤون محلية 04

"المخابز"
تؤكد كفاية الرغيف
في دمشق

شؤون محلية 05

الصبار الهجين
ينتشر في الساحل السوري

شؤون محلية 06

درعا..
أزمة المياه تدفع مربين
إلى بيع مواشيهم

ثقافة وفن 16

الثقافة خارج المؤسسات..
مبادرات سورية تبحث عن
مساحات للاستمرار

رياضة 18

عودة السومة..
صفقة بأبعاد فنية
وإعلامية وتجارية

حديث السوريين يفتح أبواب الحوار المجتمعي

15

في إدلب، تلقت نبيلة بارود اتصالًا من أقاربها المقيمين في ألمانيا، بعدما عرفوا أنها موجودة في المدينة. أثار وجودها في إدلب قلقهم بسبب الصورة التي يحملونها عن المدينة، فطلبوا منها أن تتحدث مع المرأة التي كانت تجلس إلى جانبها. إلى جانب نبيلة، جلست أستاذة جامعية من إدلب تهتم بقضايا المرأة والمشاركة السياسية، تحدثت مع نبيلة وأقاربها عن حياتها وعملها، ثم تعرّفوا إلى أشخاص آخرين من المدينة، بينهم الدكتور مهيب قدور...

من الاقتصاد إلى الأمن والجغرافيا

سوريا وتركيا تبنيان مستويات متعددة للعلاقات

عنب بلدي – يزن قر

تأتي زيارة وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، الأخيرة إلى دمشق في مرحلة تشهد فيها العلاقات السورية-التركية انتقالًا تدريجيًا من التنسيق السياسي الذي أعقب التغيير في سوريا إلى محاولة بناء شراكة أكثر انتظامًا في الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية.

الزيارة، التي جرت في 13 و14 من أيلول الحالي، لم تقتصر على لقاء فيدان بنظيره السوري أسعد الشيباني، إذ التقى أيضًا الرئيس السوري، أحمد الشرع، وعقد اجتماعًا ثلاثيًا مع وزيري الخارجية والداخلية السوريين، ما يعكس اتساع الملفات المطروحة بين البلدين.

وتظهر التصريحات الرسمية أن النقاش يتجه نحو إيجاد آليات مؤسسية لإدارة هذه الملفات، وفي مقدمتها إعادة تفعيل اللجنة العليا المشتركة، إلى جانب تعزيز آليات التخطيط والتنسيق ومتابعة التعاون بين البلدين.

ويكتسب الجانب الاقتصادي أهمية خاصة، مع طرح دمشق رفع حجم التبادل التجاري مع تركيا من نحو أربعة إلى عشرة مليارات دولار، بالتوازي مع الحديث عن مناطق صناعية حدودية مشتركة ومشروعات في الطاقة والغاز والكهرباء وربط الشبكات.

كما برزت ملفات التمويل والتأشيرات ورخص العمل والتراخيص والشهادات، باعتبارها عوامل مؤثرة في حركة المستثمرين والشركات والأفراد بين البلدين.

وفي قطاع الطاقة، تحدث الشيباني عن إعداد وثيقة استراتيجية تجمع ملفات الغاز والكهرباء والربط الشبكي، في سياق تعاون بدأ باتفاق الطاقة الموقع في أيار 2025.

ولا ينفصل التعاون الاقتصادي عن البعد الإقليمي، إذ يمكن لسوريا أن تشكل جزءًا من مسارات الربط بين تركيا والعراق ودول الخليج والأردن، وصولًا إلى البحر المتوسط وأوروبا.

في المقابل، يبقى الملف الأمني من أكثر الملفات حساسية، خاصة مع تركيز أنقرة على دمج التشكيلات المسلحة ضمن مؤسسات الدولة، إلى جانب بحث وضع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) ومسار الدمج شمال شرقي سوريا.

أما ملف عودة السوريين فيحضر ضمن العلاقة السياسية والاقتصادية، مع حديث دمشق عن برنامج للعودة المنظمة، وربطه بالسكن والعمل والنقل وإعادة الإعمار.

وبذلك، تبدو زيارة فيدان محطة لتحديد إطار المرحلة المقبلة، لكن مخرجاتها الفعلية ستتوقف على قدرة الطرفين على تحويل التفاهمات المعلنة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ.

المصالح تدفع نحو شراكة استراتيجية

حديث وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، عن تسريع العلاقات مع تركيا وتوطيدها، أصبح أمرًا طبيعيًا بالنظر إلى مستوى التعاون القائم بين البلدين، وحجم الاتفاقيات الموقعة خلال الفترة الماضية، بحسب ما قاله الكاتب والباحث السياسي درويش خليفة .

وأضاف خليفة، في حديث إلى عنب بلدي، أن العلاقات السورية-التركية لم تعد تقتصر على الإطار السياسي أو الدبلوماسي، مشيرًا إلى أن عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الطرفين، والذي أشار الجانب السوري إلى وصوله إلى نحو 40 اتفاقية و22 مذكرة تفاهم، يعكس، بحسب تقديره، انتقال العلاقة من مستوى العلاقات الجيدة إلى شراكة متنامية في مجالات متعددة.

وأشار إلى أن هذا التطور يرتبط بمجموعة من المصالح المتبادلة بين البلدين، إذ إن وجود أعداد كبيرة من السوريين في تركيا يمنح العلاقة بعدًا إضافيًا، إلى جانب العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنامية، التي يمكن أن تشكل أحد المحركات الأساسية لاستمرار التعاون بين دمشق وأنقرة.

ولفت خليفة إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين مرشح، بحسب التوقعات المطروحة، للوصول إلى نحو عشرة مليارات دولار خلال العامين المقبلين، معتبرًا أن الوصول إلى هذا الرقم، في حال تحقق، يمكن أن يفتح المجال أمام توسيع التعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات والشراكات بين الشركات والمؤسسات في البلدين.

سوريا بوابة تجارية لتركيا

يرى الباحث السياسي أن أهمية سوريا بالنسبة إلى تركيا لا ترتبط فقط بحجم السوق السورية أو بالحدود المشتركة، وإنما بموقعها الجغرافي الذي يمكن أن يمنح المنتجات التركية منفذًا إلى أسواق المنطقة .

وأوضح أن سوريا يمكن أن تشكل بوابة للمنتجات التركية باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا، في حال تطوير طرق النقل والبنية التحتية والربط التجاري، مشيرًا إلى أن تحول سوريا إلى مركز للترانزيت يمكن أن يخفف تكاليف وأعباء النقل على المصدّرين الأتراك.

وأضاف أن هذا المسار لا يخدم تركيا وحدها، إذ يمكن لسوريا الاستفادة من حركة التجارة والنقل عبر أراضيها، سواء من خلال الرسوم والخدمات المرتبطة بالنقل أو من خلال تنشيط قطاعات اقتصادية وخدمية مرتبطة بحركة البضائع والاستثمارات.

علاقة تتجاوز ملف اللاجئين

العلاقات بين الطرفين، بحسب تقدير خليفة، لن تتوقف عند ملف اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا، رغم الأهمية التي يكتسبها هذا الملف بالنسبة إلى البلدين.

وأضاف أن العلاقة لا يمكن اختزالها كذلك في حاجة تركيا إلى سوريا كدولة ترانزيت أو بوابة للوصول إلى أسواق المشرق العربي، معتبرًا أن المصالح المتبادلة بين دمشق وأنقرة تتجاوز هذه الملفات إلى أبعاد إقليمية ودولية أوسع.

التعاون يتجاوز الاقتصاد

بحسب الكاتب السياسي، فإن المصالح المشتركة بين دمشق وأنقرة لا تقتصر على التجارة والاستثمار، وإنما تشمل ملفات الدفاع والأمن أيضًا، في ظل الوجود العسكري والأمني التركي في سوريا.

وأشار إلى وجود روابط أسرية وعشائرية واجتماعية وقومية بين مجموعات سكانية على جانبي الحدود، ما يضيف، بحسب رأيه، عوامل أخرى إلى طبيعة العلاقة بين البلدين.

لكنه اعتبر أن النظر إلى العلاقة من زاوية المصالح الاقتصادية وحدها يظهر وجود دوافع كافية لاستمرار التعاون، بعيدًا عن الجوانب المجتمعية والعاطفية.

وأضاف أن تركيا تشارك في دعم بناء وهيكلة الجيش السوري وتعزيز قدراته وخبراته العسكرية، معتبرًا أن ذلك يضيف بعدًا دفاعيًا واستراتيجيًا إلى العلاقة، ويجعل الملفات الأمنية والعسكرية جزءًا أساسيًا من مسار التعاون بين الطرفين.

ويرى خليفة أن تعدد الملفات والمصالح المشتركة يجعل من الصعب فصل مسار العلاقات السورية-التركية عن بعضها، إذ تتقاطع فيه الاعتبارات الاقتصادية مع الأمن والدفاع وحركة السكان والتجارة والموقع الجغرافي لسوريا.

وقال إن علاقات أنقرة مع دول حلف "الناتو"، إلى جانب نفوذها وعلاقاتها المتنامية في آسيا الوسطى، يمكن أن تشكل رافعة لدعم مسار إعادة الإعمار في سوريا، سواء من خلال الاستثمارات أو الخبرات أو فتح قنوات تعاون مع مؤسسات وشركات دولية.

ويرى خليفة أن هذا الدور المحتمل لا يعني أن تركيا ستكون الجهة الوحيدة القادرة على دعم إعادة الإعمار، وإنما يمكن أن تستخدم شبكة علاقاتها الدولية والإقليمية للمساهمة في جذب أطراف أخرى إلى هذا المسار.

وأوضح أن سوريا يمكن أن تشكل، ضمن هذا المسار، مساحة لربط المصالح التركية مع الدول الغربية، خصوصًا في ظل العلاقات التي تربط أنقرة بالدول الغربية وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

> موقع تركيا وعلاقاتها الإقليمية يمكن أن يمنحاها دورًا في دعم إعادة بناء الاقتصاد السوري، وربط مشاريع إعادة الإعمار بمصالح دول وشركات خارجية.
>
> درويش خليفة
> كاتب وباحث سياسي

تركيا وإعادة إعمار سوريا

طرح خليفة إمكانية أن تلعب تركيا دورًا في الدفع نحو عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار سوريا، بمشاركة المنظمات الدولية والدول الحليفة لأنقرة.

وأشار إلى إمكانية مشاركة دول آسيا الوسطى في هذا المسار، بالنظر إلى الروابط والعلاقات الوثيقة التي تجمع عددًا منها بتركيا، معتبرًا أن شبكة العلاقات التركية يمكن أن تساعد في توسيع دائرة الدول والمؤسسات المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار السورية.

وقال إن علاقات أنقرة مع دول حلف "الناتو"، إلى جانب نفوذها وعلاقاتها المتنامية في آسيا الوسطى، يمكن أن تشكل رافعة لدعم مسار إعادة الإعمار في سوريا، سواء من خلال الاستثمارات أو الخبرات أو فتح قنوات تعاون مع مؤسسات وشركات دولية.

ويرى خليفة أن هذا الدور المحتمل لا يعني أن تركيا ستكون الجهة الوحيدة القادرة على دعم إعادة الإعمار، وإنما يمكن أن تستخدم شبكة علاقاتها الدولية والإقليمية للمساهمة في جذب أطراف أخرى إلى هذا المسار.

شراكة طويلة الأمد

ما يجمع سوريا وتركيا من مصالح اقتصادية وأمنية وإقليمية ودولية يمكن أن يدفع بالعلاقات بينهما إلى مستويات أكثر عمقًا خلال المرحلة المقبلة، بحسب خليفة .

وقال إن طبيعة الملفات المطروحة اليوم، من التجارة والطاقة والنقل والاستثمار إلى الدفاع والأمن وعودة السوريين وإعادة الإعمار، تشير إلى علاقة متعددة المستويات لا يمكن اختزالها في ملف واحد.

ويرى أن استمرار توطيد العلاقات يمكن أن يفتح المجال أمام بناء شراكات طويلة الأمد، خصوصًا إذا نجح الطرفان في تحويل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة إلى مشاريع عملية ونتائج ملموسة.

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات السياسية بين البلدين، قال خليفة إن بقاء حزب "العدالة والتنمية" بالسلطة في تركيا، وفق تقديره، يعني استمرار العلاقات التركية-السورية ضمن مسار وثيق وقوي، بالنظر إلى طبيعة المصالح التي تشكلت بين الطرفين خلال السنوات الماضية.

وختم خليفة بأن تداخل المصالح الاقتصادية والأمنية والإقليمية والدولية يجعل العلاقة بين دمشق وأنقرة مرشحة، وفق تقديره، للانتقال من التعاون في ملفات محددة إلى شراكة استراتيجية أوسع، تتجاوز القضايا التقليدية المرتبطة بالحدود واللاجئين والتجارة.

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يستقبل وزير الخارجية التركي هاكان فيدان – 13 أيلول 2026 (وزارة الخارجية السورية)

خبراء يوضحون المكاسب

الشرع.. قناص فرص المنتديات الحوارية الدولية

الرئيس السوري أحمد الشرع يشارك في قمة الإعلام العربي بدبي – 15 أيلول 2026 (المكتب الإعلامي لحكومة دبي)

عنب بلدي – ركان الخضر

لم تكن مشاركة الرئيس السوري، أحمد الشرع، في قمة "الإعلام العربي" بمدينة دبي الإماراتية، في 15 من أيلول الحالي، كمتحدث رئيس في افتتاح الدورة الـ24 للقمة، الظهور الأول له في منتدى حواري سواء على مستوى المنطقة أو العالم، فقد سبق له أن شارك في أكثر من منتدى حواري بالدوحة ودبي وأنطاليا ولندن.

كما أن الشرع سيشارك في منتدى نيويورك الأمريكية، في 22 من أيلول الحالي، على هامش مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ظهور الشرع المتكرر في هذه المنتديات يطرح أسئلة حول أهميتها وأسباب تركيزها على سوريا منذ سقوط نظام الأسد، بالإضافة إلى مصلحة دمشق والمكاسب التي تجنيها من المشاركة في هذه المنتديات.

أهمية الظهور السوري في المنتديات الحوارية

يرى الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، أن أهمية مشاركة الرئيس الشرع في المنتديات الحوارية والإعلامية الإقليمية والعالمية، تكمن في أنها تتجاوز وظيفة الحضور البروتوكولي لتؤدي دورًا في الدبلوماسية العامة وإعادة تعريف موقع سوريا.

وقال العبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، إن هذه المنصات تتيح للدولة السورية تقديم رؤيتها للمرحلة الانتقالية بلسانها، وشرح أولوياتها المتعلقة باستعادة الاستقرار، وبناء المؤسسات، وتحريك الاقتصاد، وصوغ علاقة أكثر توازنًا مع المحيط العربي والدولي.

من جانبه، يرى الباحث في العلاقات الدولية الدكتور محمد اليمني، أن أهمية هذه المنتديات تتركز في أنها تخلق مساحة للحوار المباشر بين صناع القرار والنخب السياسية والاقتصادية والفكرية، الأمر الذي يجعلها مختلفة عن اللقاءات الرسمية المغلقة، لأن النقاش فيها يكون أمام جمهور أوسع، وغالبًا ما يتضمن أسئلة ومداخلات تسمح باختبار المواقف وتوضيحها.

وقال اليمني، في حديث إلى عنب بلدي، إن منتديات الحوار تتيح لسوريا تقديم رواياتها مباشرة أمام العالم بعد سنوات من الحرب والصراع، تشكلت خلالها صورة في العالم من خلال تقارير وبيانات ومواقف أطراف إقليمية ودولية متعددة، مشيرًا إلى أن ظهور القيادة السورية على منصات دولية يمنح دمشق فرصة للحديث عن رؤيتها بنفسها، وشرح أولوياتها السياسية والاقتصادية.

كما تسهم هذه المنتديات في بناء الثقة، لأن العلاقات الدولية لا تقوم فقط على الاتفاقيات وإنما على التواصل المتكرر، فالمنتديات الحوارية، توفر منصة للدبلوماسية غير الرسمية، وفق اليمني، الذي لفت إلى أن المنتدى قد يجمع الرئيس أو الوزير بمسؤولين من دول مختلفة، وباحثين ورجال أعمال وشخصيات مؤثرة، وأحيانًا تكون اللقاءات الجانبية ذات أهمية عملية كبيرة، لأنها تفتح الطريق أمام اتصالات لاحقة.

وبيّن اليمني أهمية أخرى لهذه المنتديات، من خلال تحويل النقاش حول سوريا من الأزمة إلى المستقبل، عبر الانتقال للحديث عن إعادة الإعمار والاستثمار والطاقة والتجارة والبنية التحتية ومستقبل العلاقات الإقليمية، بدلًا من حصره في الحرب والأمن والنزوح.

أسباب التركيز على سوريا

يعتقد الباحث محمد اليمني بأن مرور سوريا بمرحلة انتقالية دفع المجتمع الدولي والإقليمي لمحاولة فهم الاتجاه الذي تسير إليه الدولة السورية، مشيرًا إلى أن ظهور الرئيس بنفسه في هذه المنتديات المفتوحة يتيح فرصة للإجابة عن رؤية القيادة السورية حول شكل الدولة وكيفية تعاملها مع دول الجوار وتوجهاتها نحو القوى الكبرى، بالإضافة إلى رؤيتها لبناء الاقتصاد وطريقة تعاملها مع ملفات الأمن والحدود وتصورها لإعادة الإعمار.

وأوضح اليمني أن الإجابة عن التساؤلات السابقة قد لا تكون متاحة من خلال البيانات الرسمية، وهو ما يفسر أهمية حضور سوريا في هذه المنتديات بصفتها دولة تقع في منطقة تتقاطع فيها مصالح تركيا والعراق والأردن ولبنان وإسرائيل ودول الخليج وإيران، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا، الأمر الذي يجعل مستقبلها يحمل تداعيات تتجاوز حدودها.

الباحث سمير العبد الله أرجع أسباب تركيز المنظمين والإعلام على مشاركة الرئيس الشرع، إلى ما باتت تمثله سوريا كإحدى أكثر حالات التحول السياسي حساسية في المنطقة، بالإضافة إلى أن الرئاسة هي الجهة القادرة على تقديم موقف مباشر يشأن طبيعة الدولة المقبلة، وضمانات الاستقرار، ومسار إعادة الإعمار، والسياسة الخارجية.

كما أن هذا الاهتمام يعكس، برأي العبد الله، رغبة إقليمية ودولية في اختبار خطاب القيادة الجديدة وقياس استعدادها للانتقال من إدارة مرحلة ما بعد الصراع إلى بناء دولة قابلة للتعاون والشراكة.

مكاسب سوريا من المشاركة

يعتقد الباحث سمير العبد الله أن مكاسب سوريا من هذه المشاركات تتمثل في تقليص فجوة الثقة، وتوسيع شبكات التواصل مع الحكومات والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية، وتحويل الاهتمام السياسي إلى فرص تعاون ملموسة.

واشترط العبد الله ترجمة أثر هذه المشاركات إلى سياسات داخلية واضحة ومؤسسات فعالة وضمانات قانونية وخطاب وطني جامع، مؤكدًا أن غياب هذه السياسات سيبقي أثر الظهور في المنتديات الحوارية محدودًا.

من جهته، أشار الباحث محمد اليمني إلى أن مكاسب سوريا تنبع من حاجتها إلى توسيع شبكة علاقاتها، لما تمثله المنتديات الحوارية من فرصة للقاء أطراف متعددة في وقت واحد، وفتح قنوات اتصال يمكن أن تتطور لاحقًا إلى زيارات واتفاقيات وتفاهمات، وهو ما يمكن استثماره في أن تصبح المشاركة جزءًا من عملية إعادة بناء العلاقات السورية بعد سنوات من القطيعة والصراع.

وأضاف اليمني مكسبًا آخر عبر إتاحة الفرصة أمام دمشق لطرح فرص الاستثمار أمام الشركات ورجال الأعمال، نظرًا لحاجتها إلى إعادة إعمار واسعة تحتاج إلى رؤوس أموال وشركات وخبرات وبنية تحتية وطاقة ونقل واتصالات ومشروعات صناعية وزراعية وتمويل إقليمي ودولي.

كما أن هناك مصلحة إعلامية لسوريا من خلال مشاركتها في المنتديات الحوارية، برأي اليمني، نظرًا إلى أهمية الصورة التي تقدم بها سوريا نفسها، فالدولة التي تريد جذب الاستثمارات وإعادة بناء العلاقات تحتاج إلى تقديم صورة واضحة عن مستقبلها، مع التأكيد على أن تحسين الصورة لا يتحقق بالكلمات وحدها، بل يحتاج إلى نتائج وسياسات ملموسة.

ماذا يقول الشرع في المنتديات؟

ركّز الرئيس السوري، أحمد الشرع، في مشاركاته بالمنتديات الحوارية بشكل أساسي على الانتقال من "منطق الفصائل" إلى "منطق الدولة والمؤسسات"، وتمحورت أبرز النقاط التي تحدث عنها حول تحول سوريا من مشكلة إلى فرصة، مشيرًا إلى أن دمشق تجاوزت مرحلة الأزمة وتحولت من "مشكلة يتناولها العالم" إلى "فرصة استثمارية واقتصادية" يمكن للجميع الاستفادة منها.

وتطرق الشرع إلى مسألة إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، من خلال مسار إعادة الإعمار، وتأهيل مؤسسات الدولة السورية بعد تحرير العاصمة دمشق، والانتقال نحو النهضة والتنمية المستدامة.

وأشار إلى الانتقال لسياسة العمل بدل الشكوى، موضحًا أن مشكلات السوريين كثيرة ومتراكمة، لكن الحكومة لن تنتهج سياسة الشكوى أو الوعود الواهية، بل تعتمد العمل الفعلي على الأرض كخيار وحيد لبناء سوريا الجديدة.

ولم يغفل الشرع العمق العربي والتعاون الإقليمي والدولي، مشددًا على أهمية استعادة سوريا لدورها في المنطقة والعالم، والاعتماد الكبير على التعاون مع الدول العربية، والاستفادة من تجاربها وخبراتها الناجحة لدعم استقرار المنطقة.

وفي مشاركته الأخيرة بقمة الإعلام العربي بدبي، أوضح الرئيس الشرع أن البلاد تتمتع بموقع يخدم كل المنطقة، الأمر الذي يجعل استقرارها مصلحة مشتركة للجميع.

وأضاف أن المرحلة التي تمر بها سوريا لها ظروف خاصة، تحاول فيها الاستفادة من كل التجارب رغم التحديات، مشيرًا إلى أنها مرت بـ60 سنة من الفساد الإداري وسوء التخطيط، وهي الآن تقوم بإعادة بناء نفسها ومؤسساتها.

ولفت الشرع إلى أن سوريا "تمتلك فرصًا عظيمة لدول الخليج والدول المحيطة بها وأوروبا"، مشيرًا إلى أن الحكومة تعمل على مشاريع لاستثمارات ضخمة، مع التركيز على ثوابت واضحة تتصدرها المصداقية، لجذب الدول لبناء علاقات معها.

كما نوه إلى المرحلة الانتقالية التي تعيشها سوريا وما تحمله من صدمات خارجة عن السيطرة، مبينًا أنها تتطلب قرارات مهمة ستظهر آثارها الإيجابية مع الوقت.

وتوقع الشرع أن تكون سوريا بلدًا قويًا في المستقبل، يعتمد على نمو اقتصادي وعلمي في جميع مناحي الحياة، يحفظ كرامة المواطن واستقلاليته وعزته.

وذكر الرئيس السوري بعض الأرقام الاقتصادية، قائلًا إن حجم الاقتصاد السوري كان نحو 20 مليار دولار عند التحرير في أواخر 2024، قبل أن يرتفع إلى 32 مليارًا في 2025، مع توقعات بأن يصل إلى 50 مليارًا في العام الحالي.

كما لفت الرئيس الشرع إلى أهمية القطاع الزراعي، منوهًا إلى قدرات إنتاجية تكفي لإطعام 70 مليونًا، قابلة للارتفاع إلى سد حاجة 100 مليون في حال توفر التقنيات الحديثة، وهو ما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي لجزء كبير من المنطقة.

32 مخبزًا بينها خمسة خارج الخدمة

"المخابز" تؤكد كفاية الرغيف في دمشق

دمشق – غنى جبر

تعمل المؤسسة السورية للمخابز على تأهيل عدد من منشآتها بهدف رفع كفاءة الإنتاج وزيادة قدرتها على إنتاج الخبز وتوفير الكميات المطلوبة. ويُباع الخبز في دمشق بسعر 40 ليرة سورية للربطة، التي تتضمن ثمانية أرغفة، في وقت تعتمد فيه العاصمة على شبكة من المخابز العامة لتأمين احتياجات السكان اليومية.

قال مدير التخطيط والاستثمار والتعاون الدولي في المؤسسة السورية للمخابز محمد عبد السميع الأعرج، لعنب بلدي، إن عدد المخابز في دمشق يبلغ 32 مخبزًا، يعمل منها 27، بينما يوجد خمسة مخابز متوقفة عن العمل.

الأعرج أوضح أن المؤسسة أهّلت ستة مخابز في دمشق، هي "الإطفائية" و"العميد 5" و"الوحدة" في ركن الدين و"برزة 1" و"قبر عاتكة" و"مزة 3"، في حين لا يزال مخبز "العمارة" قيد التأهيل.

وشمل التأهيل، بحسب الأعرج، أعمالًا مدنية وصيانة لخطوط الإنتاج في مخابز "الإطفائية" و"العميد 5" في ركن الدين و"برزة 1" و"الوحدة" و"قبر عاتكة" و"مزة 3".

أما مخبز "قبر عاتكة" فشمل تأهيله أعمالًا مدنية وتركيب خط إنتاج ومجموعة توليد باستطاعة "60 KVA"، بينما تتضمن أعمال تأهيل مخبز "العمارة" إعادة تأهيل البناء وتقديم مجموعة توليد.

وأشار الأعرج إلى عدم وجود مخابز جديدة قيد الإنشاء أو مخطط لإحداثها في دمشق، موضحًا أنه لا يوجد نقص في المخابز أو ضعف في التغطية ضمن العاصمة.

افتتاح مخبز برزة الجديد في دمشق بعد استكمال أعمال إعادة تأهيله – 3 أيلول 2026 (وزارة الاقتصاد والصناعة)

256 طنًا إنتاج المخابز يوميًا في دمشق

ينعكس تأهيل المنشآت القائمة على القدرة الإنتاجية واستمرارية توفير الخبز في العاصمة، من خلال رفع كفاءة خطوط الإنتاج وتحسين ظروف التشغيل.

ويبلغ إنتاج المخابز في دمشق حاليًا نحو 256 طنًا يوميًا، وفق الأعرج، الذي أوضح أن أعمال التأهيل لا تقتصر على صيانة المباني أو استبدال المعدّات، وإنما تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية الفعلية وتحسين كفاءة التشغيل وضمان استمرارية الإنتاج وتوفير الكميات المطلوبة.

وقال إن واقع الخبز في دمشق يشهد تحسنًا من حيث الجودة والتوفر، نتيجة تأهيل المخابز ورفع كفاءة خطوط الإنتاج وتحسين ظروف التشغيل.

ووفقًا للأعرج، تراقب المؤسسة الالتزام بالوزن والسعر المحددين من خلال الجولات الرقابية الدورية والمستمرة على المخابز ونقاط بيع الخبز، حيث يتم التأكد من مطابقة وزن الرغيف للمواصفات والأوزان المعتمدة، وكذلك الالتزام بالسعر المحدد.

وفي حال وجود أي مخالفة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفق الأنظمة والتعليمات النافذة، بما يضمن حماية حقوق المواطنين، بحسب تصريح الأعرج.

التأهيل يعيد المخابز إلى طاقتها الإنتاجية

لا يزال قطاع المخابز في سوريا بحاجة إلى دعم مستمر، ولا سيما على مستوى البنية التحتية والتجهيزات وخطوط الإنتاج والصيانة، وفق مسؤول العلاقات العامة في منظمة "رحمة بلا حدود"، محمد المنقل.

وأضاف المنقل لعنب بلدي أن عددًا من المخابز القائمة يحتاج إلى أعمال تأهيل وصيانة تضمن استمرارية العمل وتحسين كفاءة الإنتاج وجودة الخبز، في ظل واقع اقتصادي وخدمي لا تزال فيه تكاليف الإنتاج والطاقة والصيانة وتوفر قطع التبديل من أبرز العوامل المؤثرة على استمرارية عمل المخابز.

وتعمل المنظمة في قطاع المخابز من خلال دعم أعمال التأهيل وإعادة تفعيل المخابز القائمة، بحسب المنقل، إذ أهّلت حتى الآن خمسة مخابز في مدينة دمشق، ومخبزًا في حلب وآخر في إدلب.

ويهدف هذا التدخل إلى تحسين جاهزية المخابز واستمرارية عملها ورفع كفاءة التشغيل وتحسين بيئة الإنتاج، بما يعزز قدرتها على توفير الخبز للسكان بصورة أكثر انتظامًا وجودة.

وأشار المنقل إلى أن إنتاج المخابز السبعة التي أعيد ترميمها وتطوير خطوط إنتاجها كان يبلغ أقل من 100 ألف ربطة يوميًا، قبل أن يرتفع بعد أعمال التأهيل إلى نحو 315 ألف ربطة يوميًا.

وتنظر المنظمة إلى تأهيل المخابز باعتباره تدخلًا يتجاوز إصلاح المباني أو المعدّات، لارتباطه ببنية أساسية متعلقة مباشرة بالأمن الغذائي واستقرار المجتمعات المحلية.

وعن المعايير التي تعتمدها المنظمة لتحديد المخابز والمنشآت التي تحتاج إلى التأهيل، أوضح المنقل أن تحديد الأولويات يستند إلى مجموعة من العوامل، أبرزها الحالة الفنية والإنشائية للمخبز، ومستوى تضرر أو تقادم التجهيزات، ومدى تأثير الأعطال على القدرة الإنتاجية، وإمكانية إعادة المخبز إلى التشغيل بكفاءة من خلال أعمال التأهيل.

وتشمل المعايير أيضًا موقع المخبز وحاجة المنطقة التي يخدمها، وعدد السكان المستفيدين منه، ومدى أهمية استمرار الخدمة فيها، وبحسب المنقل، لا يقتصر الهدف على اختيار مبنى يحتاج إلى صيانة، وإنما تحديد المنشآت التي يمكن أن يؤدي تأهيلها إلى أثر مباشر ومستدام على توفر الخبز للسكان.

تحديات واحتياجات المخابز

لا تقتصر احتياجات قطاع المخابز على أعمال التأهيل، إذ تواجه المنشآت القائمة تحديات مرتبطة بالتشغيل والصيانة والطاقة.

ولفت المنقل في حديثه إلى الحاجة إلى تحديث وصيانة خطوط الإنتاج والمعدّات، وتأمين قطع التبديل، وتحسين البنية التحتية للمخابز، وضمان مصادر طاقة مستقرة، إضافة إلى الصيانة الوقائية للحفاظ على استمرارية الإنتاج.

وأضاف أن تكاليف التشغيل وارتفاع أسعار بعض المدخلات والخدمات تمثل تحديًا أمام استدامة عمل المنشآت، إلى جانب تقادم الآلات وخطوط الإنتاج والحاجة إلى التأهيل المدني والفني واستبدال بعض المعدّات وتأمين مستلزمات الصيانة الدورية.

وعن المفاضلة بين تأهيل المخابز القائمة أو إنشاء مخابز جديدة، قال المنقل إن تأهيل المخابز القائمة يمكن أن يشكل خيارًا مهمًا وفعالًا عندما تكون المنشأة قابلة لإعادة التشغيل وتتوفر فيها المقومات الأساسية للعمل، لأن التأهيل يسمح بالاستفادة من البنية التحتية الموجودة وإعادة إدخالها أو تحسينها خلال فترة أقصر نسبيًا من إنشاء منشأة جديدة بالكامل.

وأضاف أن تأهيل مخبز قائم في منطقة مخدّمة أصلًا يحافظ على موقع إنتاج قريب من السكان الذين يعتمدون عليه، مع إمكانية رفع كفاءته وتطوير قدرته الإنتاجية.

لكن المنظمة تنظر إلى الخيارين باعتبارهما متكاملين وليسا متنافسين، بحسب المنقل، ففي المناطق التي توجد فيها مخابز قابلة للتأهيل، يمكن أن يكون الاستثمار في إعادة تأهيلها أولوية عملية، بينما قد تكون إقامة مخابز جديدة ضرورية في المناطق التي تعاني من نقص واضح في التغطية أو لا تتوفر فيها منشآت قابلة لإعادة التأهيل.

الصبار الهجين ينتشر في الساحل السوري..
عوائد مرتفعة واستهلاك أقل للمياه

طرطوس – شعبان شاميه

تشهد مدن وبلدات المنطقة الساحلية إقبالًا ملحوظًا وغير مسبوق على زراعة "الصباريات الهجينة"، وسط مؤشرات اقتصادية واعدة تدفع باتجاه التوسع في هذا المحصول الذي يصفه مزارعون بـ"الاستراتيجي".

وفي هذا السياق، كشف صاحب أول مزرعة للتين الهجين في الساحل السوري مجد الكناني، في حديث إلى عنب بلدي، عن اتساع رقعة هذه الزراعة لتشمل وجهات رئيسة أبرزها بانياس وصافيتا والدريكيش وجبلة، وذلك خلال الموسم الأول لانتشارها في المنطقة.

أرباح بملايين الليرات

لفت الكناني إلى نجاح تجربة زراعة الصبار الهجين بألوانه الثلاثة: الأحمر والعسلي والأبيض في الساحل، وقال إن الشجرة تبدأ بالإنتاج عند عمر سنة ونصف، إذ يبلغ متوسط عطائها الصيفي بين 10 و20 كيلوغرامًا، بينما يتراجع في الشتاء إلى نحو ربع تلك الكمية مسجلًا قرابة خمسة كيلوغرامات فقط.

وفي قراءة للجدوى الاقتصادية، أشار الكناني إلى أن الدونم الواحد الذي يتسع لنحو 100 شجرة صبار، يضمن للمزارع عائدات مالية تصل إلى حوالي 25 مليون ليرة سورية بالعملة القديمة، اعتبارًا من السنة الثانية للزراعة، وذلك بحساب متوسط سعر مبيع الكيلوغرام الواحد بعشرة آلاف ليرة، مبينًا في الوقت نفسه أن تكاليف الأسمدة والرعاية للمساحة ذاتها لا تتجاوز خمسة ملايين ليرة.

ومع تطور الإنتاج بدءًا من السنة الثالثة وتبعًا لمستوى العناية، يرتفع إنتاج الشجرة ليتراوح بين 30 و50 كيلوغرامًا، ما يرفع معدل إنتاج الدونم إلى نحو سبعة أطنان وسطيًا، تتوزع بين خمسة أطنان في الموسم الصيفي وطنين في الموسم الشتوي.

وبحسب الكناني، فإن سعر الكيلوغرام الواحد في البازار (سوق الجملة) لهذا الموسم تراوح بين 15 و20 ألف ليرة للمزارع.

كفاءة وصلابة في وجه المناخ والآفات

الكناني وصف العائد المادي للمشروع بأنه مجدٍ اقتصاديًا بامتياز، نظرًا إلى عدم حاجة المحصول لكميات كبيرة من الأسمدة أو لرعاية خاصة، فضلًا عن أنه خيار مثالي للحفاظ على الثروة المائية.

وأضاف أن الصبار الهجين يتفوّق في جدواه على الزراعات المحمية والأنواع الاستوائية الأخرى المنتشرة في الساحل السوري.

وفيما يتعلق بالخصائص البيئية للمحصول، أوضح الكناني أن الأنواع المستنبطة حديثًا تتميز بمقاومتها الفعالة للحشرة القرمزية، إذ يمكن القضاء عليها ببساطة عبر رش المياه أحيانًا.

وشدد على قدرة النبتة على النجاح نماء وإنتاجًا في السهل والجبل على حد سواء بالساحل السوري، إذ تتحمل درجات حرارة تتراوح بين 30 و40 درجة مئوية صيفًا، إلى جانب مرونتها العالية في مقاومة مناخ الشتاء، مستدلًا بنجاح زراعتها في إحدى بلدات الدريكيش على ارتفاع يصل إلى 1000 متر عن سطح البحر.

سياج استثماري واعد واستراتيجيات مستدامة

من جهته، اعتبر الأستاذ في قسم الموارد الطبيعية المتجددة والبيئة بكلية الهندسة الزراعية في جامعة "حلب"، الدكتور محمد الخطيب، أن زراعة التين الشوكي الهجين تعد من المشاريع الاستثمارية المربحة التي توفر عائدًا اقتصاديًا جيدًا وسريعًا للمزارعين مقارنة بالعديد من الأنواع الشجرية الأخرى، نظرًا إلى تدني تكاليفها الإنتاجية.

وذكر الدكتور الخطيب، في حديث إلى عنب بلدي، المزايا الإنتاجية لهذا المحصول، مبينًا أن التين الشوكي الهجين يتميز بإنتاج ثمار متعددة الألوان تشمل الأحمر والعسلي والأبيض، فضلًا عن خلوه نسبيًا من الأشواك وقلة بذوره.

وحدد النطاق الجغرافي والبيئي الملائم لتوسيع هذه الزراعة، مشيرًا إلى إمكانية نجاحها في المناطق الأكثر جفافًا، وفي الأراضي التي لا تصلح للمحاصيل التقليدية بسبب طبيعة تربتها كالأراضي المحجرة.

كما نوه في السياق ذاته إلى وجود نماذج ناجحة لأنواع هجينة في محافظة طرطوس، وتحديدًا في منطقة بانياس، يمكنها تحقيق مردود اقتصادي أعلى.

واستند الأكاديمي إلى مشاهدات ميدانية خلال زيارة سابقة لمنطقة بانياس، رصد خلالها اهتمامًا ملحوظًا بالزراعات الحمية والمدارية، الأمر الذي دفعه إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع المجتمع المحلي، بغية تعزيز ثقافة زراعة أصناف مثل التين الشوكي والصبار الأملس كزراعات رديفة.

وأوصى الخطيب المزارعين باعتماد التين الشوكي سياجًا للمزارع أو محصولًا ثانويًا مدرًّا للدخل، ولا سيما في الأماكن الوعرة التي لا تصلح لزراعة محاصيل استراتيجية أخرى.

وأردف أن "الصبار الأملس" يُستخدم كذلك محصولًا علفيًا مكملًا ومفيدًا للمواشي كالأبقار والأغنام والماعز، إلى جانب دوره المهم في تثبيت التربة في المناطق الجافة وشبه الجافة.

وحذّر الخطيب، في المقابل، من التهديدات الحيوية التي تواجه هذه الاستثمارات، والمتمثلة في خطر انتشار "الحشرة القرمزية"، إذ شدد على أن مواجهة هذه الآفة، التي يُرجّح أنها السبب الرئيس في تراجع المساحات المزروعة بالصباريات في طرطوس، تتطلب تضافر الجهود عبر آليات المكافحة الميكانيكية والكيميائية.

كما دعا إلى تبني استراتيجية "الزراعة المختلطة" كحل اقتصادي مستدام، يضمن تحقيق الديمومة والاستمرارية، سواء على مستوى الاستفادة القصوى من مقومات الأرض أو لناحية استقرار الدخل المادي للمزارعين.

تراجع زراعة الصبار التقليدي في طرطوس

تراجعت زراعة نبات الصبار التقليدي في محافظة طرطوس بشكل ملحوظ، إذ انكمشت مساحاتها من 40 هكتارًا في السابق إلى نحو 15 هكتارًا حاليًا، وسط توجه المزارعين نحو محاصيل بديلة ذات جدوى اقتصادية أعلى.

وفي حديث إلى عنب بلدي، أوضح مدير زراعة طرطوس، محمد عدنان أحمد، أن هذه الزراعة باتت تقتصر على مساحات منزلية ضيقة، بينما تتركز أغلب النباتات في أراضي أملاك الدولة، وجوانب الطرق، والتخوم، وسياج بعض البساتين والحقول، بالإضافة إلى الوديان والمنحدرات التي يصعب الوصول إليها.

وأعاد أحمد هذا التراجع إلى عدم اعتماد المحصول كمنتج أساسي، بل كرديف ثانوي، ما يفسر أيضًا غياب المشاتل الحكومية الخاصة بإنتاج غراسه.

وإلى جانب العوامل الاقتصادية، واجه المحصول تحديات بيئية تمثلت في انتشار الحشرة القشرية القرمزية بالمحافظة منذ عام 2022، بعد أن ظهرت سابقًا في محافظتي القنيطرة وريف دمشق عام 2014.

ولتطويق الآفة، وضعت المديرية برنامج مكافحة متكاملًا عبر وحداتها الإرشادية، شمل التخلص الميكانيكي من الأجزاء المصابة وحرقها، ومنع نقل الفاكهة بين المناطق، إضافة إلى رش الزيت الصيفي وميد "كلوربيريفوس" خلال شهر نيسان لمرتين بفارق 15 يومًا، ونشر العدو الحيوي (Crypto-laemus montrouzieri) الموجود في البيئة المحلية.

كما جرى إدخال أصناف مقاومة ومتحمّلة للإصابة مستوردة من المغرب العربي وهي: بيلارا، مرجانة، غالية، وأنجاد، وهو ما أدى بالفعل إلى احتواء الإصابة لدى أغلب المزارعين الملتزمين بالتعليمات، وفقًا لمدير الزراعة.

بدء موسم الإثمار الشتوي لصبار الهجين في إحدى مزارع التين العالكي بقرية بستان الباشا التابعة لريف جبلة 17 أيلول 2026 (عنب بلدي/شعبان شاميه)

المحافظة تحذر من أخطار صحية

مسالخ غير رسمية بحماة ومخاوف من لحوم غير مراقبة

حماة – عدي الحاج حسن

كشفت مديرية المسالخ في محافظة حماة عن ضبط خمسة مسالخ غير رسمية مخصصة للحوم الحمراء، في إطار خطة توعوية ورقابية تهدف إلى حماية المستهلكين من أخطار اللحوم غير الخاضعة للإشراف البيطري.

وتأتي هذه الحملة مع مخاوف الأهالي من انتشار اللحوم المذبوحة خارج المسالخ النظامية، وما تحمله من أخطار صحية قد تصل إلى حد التسمم الغذائي وانتقال الأمراض المشتركة بين الحيوان والإنسان.

وتتقاطع شهادات مواطنين وناشطين، جمعتها عنب بلدي، مع توضيحات رسمية تكشف عن نظام دمغات معتمد، ودعوات إلى تشديد العقوبات على المخالفين وتعزيز الرقابة الشعبية.

الختم البيطري ضمان صحي

قال محمود صالحة من سكان مدينة حماة، قال لعنب بلدي، إنه يحرص على رؤية الختم البيطري على لحوم الغنم والأبقار، معتبرًا أنه الضمان الوحيد له ولعائلته، فشراء لحوم غير مختومة يمثل خطرًا صحيًا عليه وعلى أسرته، وقد يحوّل ما وفره من مال إلى أعباء مضاعفة ماديًا ونفسيًا، إذا تعرضت عائلته لخطر صحي بسبب توفير السعر.

وأضاف محمود أن الأسباب التي تدفع بعض اللحامين إلى الذبح المخالف تتلخص في التوفير، عبر تجنب تكلفة الطبيب البيطري وأجور المسلخ، إضافة إلى وجود حالات مخالفة ترفضها اللجنة البيطرية، فيلجأ أصحابها إلى الذبح خارج المسالخ النظامية.

من جانبه، قال الناشط المدني يزن ماجد الحاج خليل، لعنب بلدي، إنه يتأكد من سلامة اللحوم عند الوقوف أمام واجهة الملحمة للشراء، وذلك برؤية الختم البيطري، ولونها الوردي الطازج، وأضاف أنه يبتعد عن اللحوم ذات اللون الغامق أو المائل إلى الزرقة أو السواد، ورائحتها غير الطبيعية أو غير المألوفة.

وأضاف أن القصة الأساسية هي الختم البيطري، معتبرًا أن طلب رؤيته "ليس عيبًا ولا قطعًا للرزق، بل حق شرعي وصحي كامل"، فالختم الأحمر أو الأزرق على الذبيحة هو شهادة أمان تؤكد أن الحيوان مفحوص من طبيب بيطري ومذبوح في المسلخ النظامي.

كثير من الناس يبحثون عن السعر الأرخص، وفق الحاج خليل، وأضاف أنه لو تسببت اللحمة غير المفحوصة بحالة تسمم، فإن تكاليف العلاج والمراجعة لن تساوي الفرق الذي تم توفيره، "فالرخيص في هذه المواضيع يظهر أغلى بكثير، وصحة العائلة ليست مكانًا للتوفير أبدًا"، بحسب تعبيره.

أرباح تدفع المسالخ للمخالفة

حول أسباب مغامرة المخالفين بصحة الناس، أوضح الحاج خليل أن الدافع الأساسي هو الأرباح السريعة والاستهانة بحياة المواطن، إذ يسعى المخالفون إلى التهرب من رسوم المسالخ النظامية والكشف الطبي، أو تمرير مواشٍ مريضة لا تدخل المسالخ الرسمية أصلًا.

وبخصوص العقوبات الحالية، يرى أنها غير رادعة، فاستمرار التجاوزات وظهور المسالخ العشوائية دليل على أن الغرامات المالية والإغلاقات المؤقتة لم تعد ترعب "ضعاف النفوس"، بحسب وصفه.

وطالب بصرامة أكبر، بحيث لا تقتصر العقوبة على المخالفة والتعهد، بل تصل إلى الإغلاق الدائم وسحب التراخيص ونشر أسماء المخالفين للعلن ليكونوا عبرة لغيرهم.

وأكد أن الرقابة الحكومية وحدها تبقى ناقصة ما لم تقترن برقابة شعبية، فالمواطن معني بالرقابة، وإبلاغه عن الشبهات والمسالخ العشوائية هو رادع لكل من يستسهل المتاجرة بصحة الناس.

"المسالخ" توضح

مدير شعبة المسالخ في محافظة حماة، عبد الكافي شحادة، قال في تصريحات لعنب بلدي، إن الديرية اتخذت جملة من التدابير والتسهيلات التوعوية الموجهة للمواطنين، بهدف تعريفهم بمخاطر شراء اللحوم غير الخاضعة للرقابة، وإرشادهم إلى كيفية التمييز بين أنواعها من خلال نظام الدمغات والأختام المعتمدة.

وأضاف أن الدمغة الحمراء تشير إلى أن اللحوم يعود لحيوان ذكر، بينما تخصص الدمغة الزرقاء للحوم الإناث، فضلًا عن استخدام أشكال هندسية متنوعة مختلفة للأختام تعبر عن نوع الحيوان المذبوح.

وشدد على أن الرقابة الأساسية تتطلب من المستهلك التأكد من وجود الدمغة الرسمية على اللحوم قبل شرائها، لأنها الإثبات الوحيد على أن الذبيحة دخلت مسلخًا نظاميًا، وخضعت للكشف والمعاينة البيطرية، للتحقق من سلامتها وصلاحيتها للاستهلاك البشري قبل تداولها في الأسواق.

سبعة مسالخ مرخصة وخمسة مخالفة

كشف شحادة عن الخارطة الجغرافية للمسالخ في المحافظة، موضحًا أنه توجد سبعة مسالخ مرخصة موزعة على مختلف المناطق، تشمل مسلخ مصياف غربًا، ومسالخ السقيلبية وكفر بهم وحلفايا، إضافة إلى مسلخ مدينة حماة، ومسلخي صوران وسلمية شرقًا.

وأوضح أن الجولات الرقابية أسفرت حتى الآن عن ضبط خمسة مسالخ غير رسمية مخصصة للحوم الحمراء، محذرًا من احتمال حدوث حالات تسمم غذائي وانتشار للأمراض المشتركة بين الحيوان والإنسان نتيجة بيع اللحوم دون إشراف بيطري.

وأكد أن الإشراف البيطري هو الضمان الأساسي لخلو اللحوم من الملوثات، والتأكد من ذبحها وفق الشريعة الإسلامية والسلامة الصحية، مشيرًا إلى أن بعض المناطق مثل مصياف شهدت حالات تسمم سابقة جراء بيع لحوم فاسدة.

رصد ليلي ومداهمات

عن آلية الاكتشاف والتقصي عن المسالخ المخالفة، أوضح شحادة أن عملية الرصد تبدأ بملاحظة انقطاع أو تغيب بعض القصابين بشكل مفاجئ عن الذبح داخل المسالخ الرسمية، وعقب ذلك تنفذ عمليات تتبع ومراقبة ميدانية للمناطق المشبوهة، مثل منطقة المزارب، باستخدام سيارات خاصة لتجنب إثارة الشبهات.

وأضاف أن عمليات المراقبة تستمر أمام "أحواش" القصابين الليلة أو ليلتين لرصد حركة نقل الحيوانات ودخول الشاحنات ليلًا، وبمجرد التثبت من تنفيذ عمليات ذبح غير قانونية داخل الحوش، تشكل دورية رسمية للمداهمة، وهو ما أسفر مؤخرًا عن ضبط نحو خمسة مسالخ كانت تعمل بشكل غير رسمي.

وكشف أن الإجراءات القانونية المتخذة بحق المخالفين تتضمن "التشميع" الفوري للمسلخ غير المرخص، ومصادرة أدوات الذبح، وتنظيم محضر ضبط بالمخالفة لإحالته إلى الوزارة للبت فيه، حيث تفرض غالبًا غرامات مالية مشددة إلى جانب إغلاق المنشأة.

مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تضبط مسلخًا مخالفًا وتتلف لحومًا غير صالحة للاستهلاك في حماة 12 آب 2026 (مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك)

مطالب بتوسعة التجربة

حملة إنارة ريف دمشق تلقى استحسان الأهالي

ريف دمشق – ركان الخضر

رحب أهالٍ من محافظة ريف دمشق بالمبادرة التي أطلقتها مديرية التنمية المحلية بمحافظتهم، في 9 من أيلول الحالي، لإنارة شوارع المحافظة. ولاقت التجربة انطباعاً إيجابيًا لدى السكان، مع مطالبتهم بتوسعة التجربة والحفاظ على ديمومتها، بحسب آرائهم.

باسمة الإمام، وهي من سكان منطقة الكسوة، وصفت الحملة بـ"الخطوة الإيجابية"، مشيرة إلى أن إنارة الشوارع في الليل تمثل ضرورة ملحة للسير بأمان خاصة مع انتشار حوادث السير واستغلال اللصوص انتشار الظلام للسرقة.

وشعرت باسمة وكأنها تسير على طريق جديد لم تعهده من قبل، بحسب قولها، ورغم أنها تعيش في ذلك المكان منذ سنين طويلة، فإن "بريقًا" لم يكن معهودًا لديها دفعها لهذا الإحساس بعدما اعتادت الشارع مظلمًا لتراه فجأة وقد أصبح مضيئًا.

من جانبه سامر الواوي، من منطقة قدسيا، أعرب عن إعجابه بالحملة، مشيرًا في ذات الوقت إلى أنها لم تشمل جميع طرق المنطقة.

وطالب سامر بتوسعة الحملة لتشمل جميع الطرق الرئيسة والفرعية، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لأوضاع الإنارة وإصلاح أعطالها في المستقبل، أملًا في استمرار الشوارع مضيئة بعد سنوات من الظلام.

بينما قالت روان حامد، من سكان منطقة التل، إن التجربة تمثل صورة إيجابية عن التعاون بين المجتمع الأهلي والمؤسسات الحكومية.

ودعت روان إلى تعميم التجربة لتشمل جميع الشوارع في المحافظة، وتوسيع خطوات العمل لتشمل قطاعات خدمية أخرى مثل النظافة وتعبيد الطرق التي تعاني من الحفر والتشققات خاصة مع قرب فصل الشتاء.

وأضافت أن محافظة الريف كانت من المحافظات التي عانت كثيرًا خلال سنوات الثورة، نتيجة الأعمال العسكرية والإهمال، منوهة إلى أنها تتطلب جهودًا كبيرة لإصلاح بنيتها التحتية، وهو ما يمكن الوصول إليه خطوة بخطوة بالتعاون بين الأهالي والحكومة، بحسب رأيها.

يظهر أحد شوارع مدينة يبرود مضيئًا بعد تزويده بالإنارة ضمن حملة "أنرك أثرًا" لإنارة شوارع محافظة ريف دمشق – 10 أيلول 2026 (مديرية إعلام ريف دمشق)

مشاركة المجتمع المحلي في البناء

أطلقت مديرية التنمية المحلية في محافظة ريف دمشق، حملة "لـنترك أثرًا"، بهدف حث المجتمع المحلي على عملية البناء والتطوير.

وقال مدير مديرية التنمية المحلية بمحافظة ريف دمشق، عدنان الطباع، في حديث إلى عنب بلدي، إن فعالية "9-9-9" جاءت ضمن نشاطات هذه الحملة، لإنارة الشوارع والأزقة والحارات في مختلف مناطق المحافظة التي تعاني من ضعف في الإنارة نتيجة تراجع الخدمات خلال السنوات الماضية.

وأضاف الطباع أن لجان التنمية المحلية قامت بالتعاون مع المجالس المحلية في تنفيذ عملية الإنارة بمشاركة مباشرة من المجتمع المحلي، وبدعم من عدد من المنظمات، تحت إشراف محافظة ريف دمشق ممثلة بمديرية التنمية بصورة مباشرة.

وحول مصادر تمويل الحملة، أشار الطباع إلى أنها اعتمدت على مساهمات المجتمع المحلي، لافتًا إلى أن اللجان المحلية في كل منطقة كانت تجتهد لإنارة المدينة التي تعمل فيها.

وبيّن أن عمليات الإنارة تفاوتت بحسب درجة الاستجابة من المجتمع المحلي، منوهًا إلى أن اللجان المحلية كانت تقوم بدعوة الناس لتركيب مصابيح الإنارة في شارع معيّن، وهو ما جعل إنجاز العمل يتوقف على درجة هذه الاستجابة.

واختتم الطباع قوله بأن المرحلة الحالية من الحملة تمثل الانطلاقة على أمل تحقيق الهدف المنشود من قبل المحافظة، في انتشار "عدوى الخير" بين جميع الأهالي في مختلف مناطق ريف دمشق، لإنارة جميع شوارع وأزقة وحارات الريف.

50 ألف مصباح

أطلقت مديرية التنمية المحلية بمحافظة ريف دمشق، في 9 من أيلول الحالي، فعالية "9-9-9" ضمن حملة "لنترك أثرًا"، بمشاركة الأهالي ولجان التنمية المحلية، بهدف إضاءة أكثر من 50 ألف مصباح.

وأوضحت المحافظة أن الحملة ستشمل إنارة مداخل بيوت الأهالي والشوارع والأحياء في مختلف مناطق المحافظة.

وشملت الحملة جميع مناطق المحافظة بما فيها الطرق الرئيسة والمحاور الحيوية ومداخل المدن والبلدات والأحياء السكنية، بحسب ما أعلنته مديرية إعلام ريف دمشق.

ومن أبرز المناطق التي ذكرتها المحافظة، قطنا والكسوة وداريا وقدسيا والتل وعين حور وبلدات وادي بردى ومسرابا ودوما وبيرود والزبداني، وما تتضمنه من مناطق تابعة لكل منها.

وبيّنت مديرية الإعلام في المحافظة أن أهداف الحملة ركزت على تعزيز السلامة المرورية وتطوير واقع الإنارة العامة ورفع مستوى الأمان ودعم استقرار الأحياء السكنية وتحسين كفاءة البنية التحتية الخدمية.

ولفتت إلى أن حصيلة المرحلة الأولى تضمنت تركيب 20 ألف كشاف إنارة نفذها المجتمع المحلي و30 ألف نقطة إنارة نفذتها لجان التنمية المحلية، بالإضافة إلى قرابة ألف كاميرا مراقبة، مشيرة إلى أن أعمال الحملة ستتواصل لاستكمال إنارة مختلف مناطق ريف دمشق.

مطالب بتسوية قانونية

القنيطرة.. إغلاق فرن "مسحرة" يثقل كاهل الأهالي

القنيطرة – عبد الله الوني

يطالب أهالي قرية مسحرة والقرى المجاورة في ريف القنيطرة الجنوبي بإعادة تشغيل مخبز القرية، المتوقف عن الإنتاج منذ نحو خمسة أشهر، مؤكدين أن إغلاقه انعكس على قدرتهم على تأمين الخبز، ورفع تكلفة الحصول عليه، ولا سيما بالنسبة إلى العائلات الفقيرة والأرامل.

وكان المخبز يؤمّن احتياجات مسحرة والقرى المحيطة بها من مادة الخبز، قبل أن تُنقل مخصصات المنطقة إلى مخابز أخرى ويُعتمد نظام نقل الخبز عبر المعتمدين.

ويرى الأهالي أن هذا البديل لم ينجح في تعويض الخدمة التي كان يقدمها مخبز القرية، بسبب ارتفاع السعر وتفاوت جودة الرغيف.

إغلاق قانوني بلا بديل عملي

مختار قرية مسحرة، أحمد الذيب، قال لعنب بلدي، إن إغلاق المخبز جرى وفق الأطر والأنظمة القانونية، على خلفية ارتكاب مخالفة تستوجب الإغلاق، لكن الأهالي يريدون في المقابل حلًا يضمن عودة إنتاج الخبز داخل القرية.

وأضاف الذيب أن سكان مسحرة اعتادوا منذ سنوات طويلة الحصول على الرغيف طازجًا من المخبز مباشرة، من دون تكبد عناء النقل أو دفع زيادة على سعر الربطة.

أما في الوضع الحالي، فيُستجر الخبز عن طريق المعتمد، ما يحمّل المواطنين تكلفة إضافية وينعكس على جودة الرغيف، بحسب قوله.

وأوضح المختار أن المجتمع المحلي راجع الجهات المعنية في محافظة القنيطرة لبحث تفعيل المخبز أو إحداث مخبز جديد، إلا أن الحلول العملية لم تتجاوز حتى الآن تأمين الخبز بواسطة المعتمدين.

ويرى الأهالي أن المواطن هو من يدفع ثمن المخالفة المرتكبة من مشغّل المخبز ومستثمره، مطالبين بإعادة فتحه ضمن القانون، مع محاسبة المخالف وفق ضوابط صارمة بعد استكمال التحقيق وتنفيذ العقوبات.

ويرى أهالي مسحرة أن تأمين الكمية لا يعني بالضرورة تأمين الخدمة ذاتها، بحسب وصف مختار القرية، فالمشكلة، من وجهة نظرهم، لا تتعلق بتوفر الخبز فقط، بل أيضًا بسعره وجودته وتكلفة نقله، فضلًا عن اعتماد قرى عدة على مخبز واحد كان يشكل جزءًا من احتياجاتها اليومية منذ عقود.

ويتمحور مطلب الأهالي حول إيجاد حل يوازن بين تطبيق القانون ومحاسبة المخالف من جهة، وضمان حق السكان في الحصول على خبز مناسب السعر والجودة من جهة أخرى، سواء عبر إعادة تشغيل المخبز بعد استكمال الإجراءات القانونية، أو الإسراع في إنشاء مخبز بديل يخدم مسحرة والقرى المحيطة بها.

ارتفاع السعر ورداءة الرغيف

فؤاد الإبراهيم، أحد سكان القرية، قال إن الأهالي كانوا يحصلون على الخبز الطازج من مخبز "مسحرة" مباشرة، قبل أن يُخصّص معتمد لتأمين المادة من مخبز بلدة جبا.

وأضاف أن السكان طالبوا لاحقًا بتغيير المخبز بسبب رداءة الخبز وأشار إلى أن مخصصات مسحرة والقرى المحيطة بها خُزّلت بعد ذلك إلى مخبز خان أرنبة، موضحًا أن سعر الربطة يبلغ حاليًا 45 ليرة سورية، بزيادة قدرها خمس ليرات على التسعيرة الرسمية البالغة 40 ليرة للربطة.

وقال إن هذه الزيادة تثقل كاهل عائلات كثيرة لا تملك القدرة على دفعها، في ظل وجود أرامل وأسر فقيرة في المنطقة.

ولفت إلى أن مخبز "مسحرة" كان موجودًا في القرية منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولم تقتصر خدمته على سكانها، بل كان يزوّد أيضًا قرى العجرف، وأم باطنة، ورسم الخوالد، ومنشية الخوالد، وجفعيت.

مخالفة تتعلق بالدقيق التمويني

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في القنيطرة، سطام حيدر الإسماعيل، أكد لعنب بلدي أن مخبز "مسحرة" أُغلق بعد ضبط مخالفة تتعلق بالتصرف بالدقيق التمويني في 4 من أيار الماضي.

وأوضح الإسماعيل أن الضبط جاء بعد العثور على 15 كيسًا من مادة الدقيق التمويني "الركز" في المخبز، بعد توقف العمل، من دون الإبلاغ عنها أصولًا.

وأضاف أن ذلك يُعد مخالفة للقانون وللتعميم رقم "202" الصادر عن وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية، في 3 من آذار الماضي، والمتعلق بتنظيم الضبط التمويني في حالات الشروع بالتصرف بالدقيق التمويني.

وبحسب شرح مدير التجارة الداخلية، تشمل المخالفة حالات عدم وجود سجل حركة تمويني، أو عدم تدوين حركة الدقيق بوضوح، أو عدم الإبلاغ عن كميات "الركز" الزائدة التي ينبغي ألا تتجاوز عشرة أكياس.

وتُعد الكمية مخالفة إذا تجاوزت هذا الحد، سواء كانت موجودة داخل مستودع الدقيق أو خارجه.

كما ينص التعميم على تنظيم الضبط عند عدم الالتزام بساعة بدء إنتاج الخبز أو التوقف عن العمل من دون إذن مسبق.

وأضاف الإسماعيل أن تأمين الخبز لسكان مسحرة والقرى المجاورة يتم حاليًا عن طريق المعتمدين المخصصين لنقل المادة، مشيرًا إلى أن الكميات التي كان ينتجها مخبز "مسحرة" قبل توقفه، والمقدرة بثلاثة أطنان من الدقيق، جرى تغطيتها عبر البدائل المتاحة.

وأضاف أن الجهات المعنية تسعى إلى إحداث مخبز جديد، موضحًا أن قرار إغلاق المخبز صدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية، استنادًا إلى التقارير الدورية التي تُرفع إليها، والتي ترصد واقع عمل المخابز في محافظة القنيطرة.

مخبز قرية مسحرة بريف القنيطرة مغلق بقرار من وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية – 10 أيلول 2026 (عنب بلدي/ عبد الله الوني)

درعا.. أزمة المياه تدفع مربين إلى بيع مواشيهم

درعا – محجوب الحشيش

باع محمد شحادة قطيع الأبقار المكون من أربعة رؤوس كان يملكها في قرية العجمي بريف درعا الغربي، بعد شح مياه الشرب في بلدته، واعتماده مؤخرًا على شراء المياه من الصهاريج الجوالة.

ورصدت عنب بلدي حالات مشابهة لعدد من المربين في ريف درعا باعوا مواشيهم لقلة مصادر مياه الشرب.

وتشهد قرى ريف درعا الغربي أزمة حادة في توفر مياه الشرب بعد جفاف ينابيع رئيسة في المنطقة، وجفاف الآبار السطحية، ما دفع السكان للاعتماد على مياه الصهاريج، التي ارتفع سعرها مؤخرًا.

تكلفة إضافية

قال محمد لعنب بلدي، إن سعر المياه أصبح يشكل تكلفة إضافية لسقاية المواشي تضاف لأسعار العلف، والتبن والطبابة البيطرية.

وقدّر حاجة كل رأس من أبقاره من مياه الشرب إلى برميل يوميًا يصل سعره إلى 100 ليرة سورية، فضلًا عن صعوبة وصول الصهاريج إلى قريته.

وأضاف أن أسعار الحليب لم تتحسن بما يغطي هذه التكلفة، إذ لا يتعدى سعر كيلو الحليب 60 ليرة سورية، في حين يصل سعر كيلو العلف 60 ليرة، أي أن تكاليف مياه الشرب أصبحت عبئًا إضافيًا زاد من خسارة محمد.

واحتفظ محمد بقطيع الأغنام الذي يصل إلى 50 رأسًا، وقال إنه يؤمّن سقايته من البرك السطحية التي يستخدمها الفلاحون في سقاية مشروعاتهم الزراعية، وهو أمر غير مضمون من حيث نظافة المياه، كما يتعرض للمنع في معظم الأحيان الأمر الذي يدفعه للتفكير في بيع قطيع الأغنام أيضًا.

واحتفظ أحمد الإبراهيم من سكان قرية الاشعري في ريف درعا الغربي ببقرة وحيدة، وباع رأسين آخرين، قائلًا إن سبب بيع القطيع هو خسائره المستمرة، وعدم مواءمة سعر الحليب مع تكاليف الأعلاف ومياه الشرب.

وحول تأمين المياه، ذكر أحمد أن أسرته باتت تقتصد في الاستهلاك، وهو الأمر الذي كان متعذرًا في أثناء وجود قطيعه من الأبقار.

وتابع أن المربي، قبل حدوث أزمة مياه الشرب، كان خاسرًا في ميزان الربح والخسارة، ولكن مع شراء مياه الشرب أصبحت الخسارة أكبر.

وخلال فصل الشتاء، كان أحمد يملأ خزان منزله من بئر أحد جيرانه، ولكن مع قدوم فصل الصيف جفت البئر، الأمر الذي دفعه لتقليل عدد رؤوس الأبقار لديه.

أما محمد الحشيش فقد باع بقرته الوحيدة بعد اعتماد أسرته على شراء مياه الشرب عقب جفاف بئر قرب منزله.

وذكر أن شراء المياه أصبح أمرًا مرهقًا ماليًا، ولا يغطيه إنتاج البقرة من الحليب، وأن شراء الحليب من السوق صار أوفر من تربية الأبقار، ولا سيما بعد ارتفاع أسعار العلف والتبن ومياه الشرب أيضًا.

أضرار قلة المياه على المواشي

الطبيب البيطري أحمد البيساني قال لعنب بلدي، إن المياه النظيفة غير الملوثة ضرورية للمواشي على مدار الساعة، إذ يترتب على المربي تأمين مياه مستمرة، أو أن يتيح لها الوصول إلى المياه ثلاث مرات يوميًا.

وأضاف أن قلة المياه قد تسبب جفافًا للمواشي، ما قد يؤدي إلى نفوقها، إذ إن للمياه دورًا في زيادة كميات الحليب ونقص المياه قد يؤثر على إنتاجية المواشي.

وأشار إلى أن معظم مربي المواشي اشتروا جرارات وصهاريج، إلا أن صعوبة الحصول على المياه تدفعهم للانتظار ساعات طويلة على المناهل.

جفاف في درعا

خلال ذروة الصيف، بدأت معظم مناطق درعا تشهد أزمة حادة في مياه الشرب ولا سيما الريف الغربي الذي كان يعتمد على مياه الينابيع كمصدر رئيس لمياه الشرب.

وجفت ينابيع كل من المزيريب وتل شهاب وزيزون والعجمي، وتراجع منسوب كل من عين ذكر والصافوقية وعين غزالة في حوض اليرموك.

ولم يقتصر الأمر على جفاف الينابيع والبحيرات، إنما شمل مياه الآبار التي جفت مؤخرًا ما دفع السكان إلى الاعتماد الكلي على الصهاريج الجوالة.

وارتفع سعر البرميل (200 ليتر) من 60 ليرة سورية إلى 100 ليرة في قرى تل شهاب وزيزون العجمي وتجمعات نهج والفوار وعموريا.

وفي آب الماضي، وبعد تزايد خطر نقص المياه في درعا، أصدرت المحافظة بيانًا تعلن فيه دق "جرس الإنذار" بشأن خطر يهدد الأمن المائي في المحافظة.

وأرجع البيان الاستنزاف إلى الحفر العشوائي للآبار، الذي أثر على مصادر مياه الشرب.

ولخص جهود المحافظة في اتباع مسارين متوازيين في حل مشكلة نقص المياه، يتضمن الأول اتخاذ إجراءات إسعافية في إغلاق الآبار التي تؤثر مباشرة على الموارد المائية، في حين يتعلق المسار الثاني بإعداد خطط طويلة الأمد لحماية ورفد المخزون المائي في المحافظة.

وحول العشوائية في حفر الآبار واستنزاف المخزون المائي، قال عضو المكتب التنفيذي في محافظة درعا أحمد خطاب، لعنب بلدي، إن المحافظة اتخذت بالتعاون مع القوى الأمنية، إجراءات ميدانية بحق الحفارات المخالفة.

شملت هذه الإجراءات مصادرة حفارات غير نظامية لا تحمل أوامر حركة، وذلك في إطار ضبط أعمال حفر الآبار ومنع المخالفات المتعلقة باستثمار المياه الجوفية.

العدادات الذكية..
"الطاقة" توضح آلية حساب فواتير المياه والدعم

عنب بلدي – نورا قاسم

تتجه وزارة الطاقة إلى اعتماد العدادات الذكية ونظام جديد لفوترة المياه، بهدف الحد من الهدر وضبط الاستهلاك، وسط مخاوف لدى السكان من أن يفرض النظام المرتقب أعباء مالية إضافية عليهم.

وقال مدير تنظيم قطاع المياه في وزارة الطاقة، عبادة مبيض، ردًا على سؤال لعنب بلدي خلال ندوة حوارية حول قطاع المياه، عُقدت على هامش معرض دمشق الدولي، إن مسودة نظام فوترة المياه تراعي بشكل أساسي الحد الأدنى للد خل.

لعنب بلدي، إنه جرى خلال إحدى دورات الفوترة ضخ 26 مليون متر مكعب من المياه، في حين لم تتجاوز الكمية التي ظهرت في الفواتير ستة ملايين متر مكعب.

وأوضح العيسى أن الكميات المفوترة هي التي حسبتها العدادات بشكل نظامي بوصفها كميات مستهلكة، ما يعني أن 20 مليون متر مكعب لم تُحسب ضمن الفواتير آنذاك.

وأرجع العيسى هذا الهدر غير المحسوب إلى وجود تعديات على مسارات ضخ المياه، إضافة إلى عدم امتلاك عدد كبير من السكان عدادات للمياه.

وأشار إلى إزالة أكثر من 150 تعديًا على شبكات المياه خلال الأشهر الثلاثة الماضية، موضحًا أن معظم التعديات تُسجل خلال فصل الصيف.

100 عداد قيد التجربة

فيما يتعلق بعدادات المياه الذكية، قال العيسى إنه سيجري تركيب 100 عداد بصورة تجريبية خلال الفترة المقبلة، لمراقبة أدائها واختبار جودتها وفاعليتها.

وأضاف أن الميزة الأساسية لهذه العدادات تكمن في قدرتها على إصدار إنذار عند تسجيل سحب زائد للمياه.

وأضاف أن الهدف من تركيب العدادات الذكية هو تحقيق التوازن، وليس زيادة الأعباء على السكان.

وبيّن مبيض أن عملية تركيب العدادات ستجري تدريجيًا، وستبدأ في المناطق الأكثر استهلاكًا للمياه، بهدف ضبط الاستهلاك.

وأوضح أن نظام الفوترة الجديد سيعتمد على العدادات الذكية، في حين لا يمكن تطبيقه عبر العدادات العادية، وبالتالي ستصدر الفواتير عند تركيب العدادات الجديدة.

ولا تزال العدادات الذكية في المرحلة التجريبية لقياس مدى جدواها وفاعليتها، بحسب مبيض.

20 مليون متر مكعب خارج الفوترة

من جهته، قال معاون مدير مؤسسة مياه دمشق وريفها، أحمد العيسى، إن الفاقد الفني يشكل نحو 20 مليون متر مكعب سنويًا، وهي كميات تُفقد بسبب التسربات والضغط والتآكل، وليست ناتجة عن سرقة.

وأضاف أن الفاقد التجاري، الناتج عن السرقة والتعديات، يشكل نحو 20 مليون متر مكعب سنويًا، وهي كميات تُستهلك فعليًا لكنها لا تُحتسب في الفواتير.

وأشار إلى أن الفاقد الكلي يصل إلى 40 مليون متر مكعب سنويًا، من أصل 120 مليون متر مكعب تضخها المؤسسة.

وأكد أن دعم فواتير المياه سيكون أولوية، وأن الشرائح الأولى ستبقى ضمن الحدود المنطقية للاستهلاك، أي ما بين 15 و20 مترًا مكعبًا شهريًا للأسرة.

ورجّح مبيض أن تشمل دورة الفوترة، التي ستصدر كل شهرين، استهلاكًا يصل إلى 40 مترًا مكعبًا، بدعم قد يتراوح بين 50 و60%.

وأشار إلى أن استهلاك الفرد في بعض المناطق يصل إلى 200 ليتر يوميًا، بينما يضطر سكان مناطق أخرى إلى شراء المياه عبر الصهاريج، موضحًا أن ستة ملايين عداد ذكي للمياه، موضحًا أن الخطة تقضي بتركيبها تدريجيًا على مدى خمس سنوات.

وجاءت تصريحات كل من عبادة مبيض وأحمد العيسى على هامش ندوة حوارية عُقدت في جناح وزارة الطاقة بمعرض دمشق الدولي، وتناولت واقع قطاع المياه وخطط الحد من الهدر.

تدشين أول عداد ذكي للمياه في إدلب – 6 أيلول 2026 (وزارة الطاقة السورية)

وسائل التواصل والسوري المقبول

علي عيد

باتت لافتة محاولات حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي تحديد من هو السوري المقبول، فالبعض يريده بمقاسات تناسب توجهاته السياسية والاجتماعية، والبعض الآخر يريده محاربًا للفن والموسيقى، ويمتد الأمر إلى شيطنة الآخر، وتبدو الساحة مفتوحة لحرب الإلغاء التي لا يُعرف بالضبط من يديرها، حتى ولو ظهرت ملامح أشخاص أو توجهات عامة.
المشكلة في سوريا ليست أن الناس يختلفون، والاختلاف أمر طبيعي وفي غاية الأهمية، إنما في التخويف، كأن يصبح الرأي المختلف سببًا للتهديد، ويتحول الاختلاف السياسي أو الديني أو الاجتماعي في كثير من الأوقات إلى محاولة لإلغاء الآخر وإخراجه من المجال العام.
يمتلئ فضاء وسائل التواصل الاجتماعي بحسابات لأسماء مستعارة، وأخرى مغلقة، وقنوات لا يعرف أحد على وجه الدقة من يقف وراءها، ومهما كانت الفكرة التي يناقشها ناشطون طبيعية أو واقعية، تبدأ رسائل التهكم والشتم ثم التخويف والتخوين والتهديد.
حسابات يتضح أنها تعادي جميع السوريين، لأنها تعمّق مواضع الاختلاف وتحوّلها إلى خلافات، وتستثمر في شق المجتمع، وتربك المنظمات والمؤسسات الحكومية والمدنية، وتستهلك قدرتها على المقاومة في بيئة هشة بالأساس.
ليس كل حساب مجهول يمثل تنظيمًا أو جهة سياسية، ولا كل خطاب متشدد يعني وجود غرفة عمليات مركزية خلفه، لكن الذي يكشف حقيقة الأمر، بعض التحقيقات والدراسات التي كشفت عن موجات مبرمجة من آلاف الرسائل والتغريدات التي تقودها حسابات بعضها معروف المصدر وبعضها الآخر لا رابط منطقيًا بين المكان الذي تأتي منه وبين سوريا.
فارق كبير بين أن تقول لشخص: "أختلف معك"، وأن تقول له: "نعرف من أنت، وسنصل إليك"، فالأول ممارسة سياسية طبيعية، والثاني محاولة إسكات بالتهديد.
للتهديد مراحل وأشكال، منها المباشر بتسمية الآخر: خائن، بنو أمية، عميل، مطبّل، فلول، انفصالي، طائفي، كافر، إرهابي، لتتسع الدائرة تدريجيًا، ويتحول الفرد إلى ممثل لجماعة كاملة، وتتحول الجماعة إلى هدف مشروع للعقاب أو المقاطعة أو الإقصاء.
خطاب الكراهية لا يكتفي بمهاجمة فكرة، بل يعيد تعريف الإنسان نفسه باعتباره مشكلة.
تذكرون حملة "لست شجرة"، صحيح أنها ظهرت في ظرف بالغ الحساسية، عقب الكشف عن تفاصيل جريمة رانيا العباسي وأطفالها الستة، لكن الانتقال من المطالبة بمحاسبة مرتكبي الجريمة إلى مخاطبة جماعة كاملة بمنطق أنها تستطيع أن ترحل، لا يحقق عدالة ولا يساعد على كشف الجناة، بل يحوّل الجريمة من قضية مسؤولية فردية إلى قضية هوية جماعية.
تحولت المقولة إلى معنى مختلف تمامًا، ولا تتحمل ذلك فئة بعينها أو حكومة أو مؤسسة، بل مساحات إلكترونية مظلمة بلا رقابة، تمسك رأس خيط الكراهية المحفّز ثم تدحرج كرته بطريقة غريزية مؤذية.
شاهدنا مؤخرًا بعض الدعوات التي أطلقها تيار يحتج على حفل موسيقي، ويناصر نمطًا معينًا من لباس المرأة، ويحق لأي جماعة فكرية أو دينية أن تعترض على حفل موسيقي أو تدافع عن نمط معين من لباس المرأة، كما يحق لغيرها أن ترفض هذا التصور. لكن المشكلة تبدأ عندما ينتقل الاعتراض من التعبير عن الرأي إلى الضغط على الناس لإجبارهم عليه، أو إلى استخدام التهديد والتشهير والتحريض، أو إلى ممارسة ضغط على مؤسسات الدولة كي تفرض هذا التصور على المجال العام.
والخطر أن يتحول حزب أو مجتمع أو جماعة فكرية أو دينية نشطة على الإنترنت، إلى سلطة اجتماعية تقرر للآخرين شكل حياتهم، ثم تُبنى حولها قاعدة من المؤيدين، ما يفتح الباب على احتمالات عنيفة عندما تشعر تلك الجماعة بقوتها.
التهديد يبقى تهديدًا، والتحريض يبقى تحريضًا، مهما كان الشعار الذي يرفعه صاحبه، حتى ولو نَعى أكثر القيم طهرانية.
أعود إلى الحسابات المجهولة والمقفلة، رغم أنها ليست كلها مشبوهة، لكنها تفتقد هوية رقمية تثبت صحة ما يقوله أصحابها، الناس الذين يحتاجون إلى تجهيل هويتهم لحماية أنفسهم ليسوا محصنين قانونيًا أمام خطاب الكراهية.
ظاهرة الحسابات المجهولة ليست هامشية في سوريا، وأظهرت عمليات رصد حديثة إمكانية تتبع شبكات من الحسابات والقنوات المترابطة، وتحليل أنماط إعادة النشر وانتشار المحتوى بينها، لكن المسؤولية ليست على الدولة وحدها، بل تتوزع بين أصحاب الحسابات والجماعات التي ينتمون إليها، والمؤثرين الذين يضخمون الخطاب، والمنصات التي تسمح للمحتوى التحريضي بالانتشار.
ولا ننسى أن السلطات هي التي يفترض أن تحمي المواطنين من التهديد والتحريض، من دون أن تحول مكافحة خطاب الكراهية إلى ذريعة لإسكات النقد السياسي وشبكات كشف الفساد الإداري والمالي والجريمة المنظمة.
بالعموم، ما تحتاج إليه سوريا يبدو أكثر تواضعًا وصعوبة في آن واحد: أن يتعلم المختلفون أن يعيشوا معًا. هل نريد بناء سوريا جديدة، أم إعادة توزيع الخوف؟ وللحديث بقية.

إنها دولة وليست شركة قابضة

غزوان قرنفل

سوريا دولة ضاربة الجذور في التاريخ، وفيها مدن وحضارات عمرها آلاف السنين، بعضها تجاوز 12 ألف عام. سوريا ليست اكتشافًا أو منجزًا حديثًا أنتجته سلطة "هيئة تحرير الشام" بعد 8 من كانون الأول 2024، كما تتوهم أو كما تحاول أن تشيع وتكرس هذا الوهم.
هذه الدولة تعاقب عليها مختلف أشكال الحكم والحكام، منهم الوطني العفيف، ومنهم المغامر والمقامر والضعيف، ومنهم القاتل واللص الوضيع، لكنها لفظتهم جميعًا عندما شعرت أن كينونتها ووجودها صار مهددًا. لكن في كل أحوالها ومراحلها لم يتعامل قط معها ممن تعاقب على حكمها كشركة خاصة قابضة، يتصرف بشؤونها ومواردها كيفما شاء، ومن فعل، لفظته وأسقطته عن صهوة سلطانه.
مع الأسف، السلطة الحالية اليوم تكرر ذات الخطأ، وتستنسخ ذات المنهج الذي حاول التعامل معها كمزرعة خاصة أو كشركة خاصة للأقارب والمحاسيب، فهي بغباء أو بجهل، أو بكليهما معًا، تحاول أن تجعل من سوريا شركة قابضة تستحوذ على كل المقدرات والثروات ثم تعيد توزيعها عبر أذرع استثمارية واقتصادية تنشئها أو تسيطر عليها، بينما يتحول المواطن من صاحب حق في الدولة والثروة، إلى مجرد زبون أمام خدماتها وأسواقها.
شركة للاستثمار في الطاقة، وأخرى لاحتكار الكهرباء، وثالثة للاستحواذ على سوق الاتصالات، ورابعة تحتكر سوق الصيرفة والتحويلات، وهكذا تتكاثر الأذرع الاستثمارية، بينما تتراجع الفكرة الأساسية التي يفترض أن تحكم كل ذلك، أن هذه الثروات والموارد هي موارد عامة، وهي ملك للسوريين جميعًا وليست غنيمة للسلطة ولا رأسمالًا خاصًا لمن يديرها.
الاستثمار في الدولة أو معها ليس مشكلة بحد ذاته، بل قد يكون ضرورة لإعادة تشغيل الاقتصاد واستعادة البنية التحتية وخلق فرص العمل، لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول الاستثمار العام إلى وسيلة لإعادة توزيع الثروة الوطنية على "كارتيلات" اقتصادية تصنعها السلطة وتمنحها الامتيازات وتحميها من المنافسة والمساءلة والرقابة، عندها لا يعود الأمر اقتصادًا حرًا، ولا اقتصاد دولة، وإنما يصبح شكلًا من أشكال اقتصاد عصبة من المحاسيب.
الأخطر أن المواطن السوري يجد نفسه في نهاية هذه السلسلة خارج معادلة الملكية والقرار، دون أن يخبره أحد عن كيفية إدارة ثروته الوطنية، ودون أن يعرف أين تذهب عائداتها، ولا يملك وسائل فعالة لمراقبة من يديرها، ثم يطلب منه أن يدفع كزبون ثمن كل شيء من الكهرباء والاتصالات إلى الطاقة والخدمات، وأن يتحمل ارتفاع الأسعار وكأنه ليس شريكًا في الملكية، بينما يطلب منه أن يتكيف مع "اقتصاد السوق". ما حصل من انتفاضات واحتجاجات غاضبة على قرار رفع أسعار الوقود، الأحد الماضي، لا ينبغي اختزاله في كونه مجرد تعبير احتجاجي على رفع أسعار المحروقات وحدها، فالوقود هنا قد يكون مجرد شرارة، لكنه ليس بالتأكيد كل الحكاية، والغضب المتراكم أكبر من ذلك بكثير، وهو تعبير عن شعور متزايد بأن هناك فشلًا كبيرًا في إدارة ملفات أساسية، منها سياسات التعاقدات الغامضة التي تتم دون إعلان ودون استدراج عروض، ومنها سياسات التوظيف والاستزلام وتقديم الولاء على الكفاءة، ومنها تجاهل معاناة الناس والتشاوف عليهم، في الوقت الذي يعاني فيه السوريون من الفقر وانهيار القدرة الشرائية وغياب الخدمات على اختلافها، ومنها ذاك التجاهل غير الطبيعي للجواب الذي ينتظره من سُحقت بيوتهم تحت القصف، ومن يتم الضغط عليهم لاستكمال سلب ممتلكاتهم العقارية المدمرة لمصلحة شركات التطوير العقاري التي تعد ببناء جنان معلقة للسوريين الذين لا يستطيعون حتى شراء متر مربع فيها أو حتى مجرد التفيؤ بفيئها.
أليس من حق السوريين أن يشهروا في وجه السلطة سؤالهم المشروع، ماذا عن المدن والبلدات والمناطق التي دمرتها الحرب؟ ولماذا هي خارج أجندة أعمالها؟ ومتى تبدأ إعادة إعمارها ليعود ملايين السوريين إلى بيوتهم وحقوقهم وحياتهم الطبيعية؟ وكيف لا تخجل السلطة من مطالبة مواطن فقد منزله ومصدر رزقه، بأن يدفع الضرائب والرسوم ويتحمل لهيب الأسعار، بينما يرى الثروة الوطنية تتحول إلى فرص استثمارية مغلقة على المقربين؟
سوريا تحتاج إلى مؤسسات دولة ورجال دولة، لا إلى مجلس إدارة شركة قابضة، سوريا تحتاج إلى مؤسسات مستقلة، وإلى شفافية، وإلى منافسة حقيقية تحكمها القوانين، وإلى قضاء قادر على محاسبة السلطة، وقواعد واضحة لإدارة المال العام والثروات الوطنية، وعقود استثمار معلنة، وصندوق سيادي شفاف، ورقابة شعبية وبرلمانية وقضائية، وتوزيع عادل للموارد والفرص، أما تحويل الدولة إلى مجموعة شركات وأذرع استثمارية تديرها السلطة أو أزلامها وتحويل السوريين إلى زبائن لديها، فهو ليس تحديثًا للدولة، بل تقزيم واختزال لها.
على أي حال، ستبقى سوريا أكبر من أي سلطة عابرة، وأعرق من كل حكامها، وأبقى من مشاريعهم الاقتصادية والسياسية، ومن ينسى أو يتناسى هذه الحقيقة سيكتشف عاجلًا أو آجلًا أن السوريين لا يقبلون أن تتحول دولتهم إلى مزرعة خاصة أو شركة قابضة، مهما كانت الشعارات والبيارق التي ترفع فوقها، وأن من خرج في تلك المظاهرات وأقدم على حرق الدواليب وقطع الطرق قد فاض صبره وتجاوز كل عتبات تحمل الألم، وأن حلولًا ومعالجات في العمق ينتظرونها من السلطة التي نأمل أن تكون وعت الدرس وأن تكف عن إعطاء ظهرها للناس، وأنه لا يزال لديها وقت للاستدارة نحوهم ونحو أوجاعهم ومطالبهم، فتلك هي وظيفتها ابتداء.

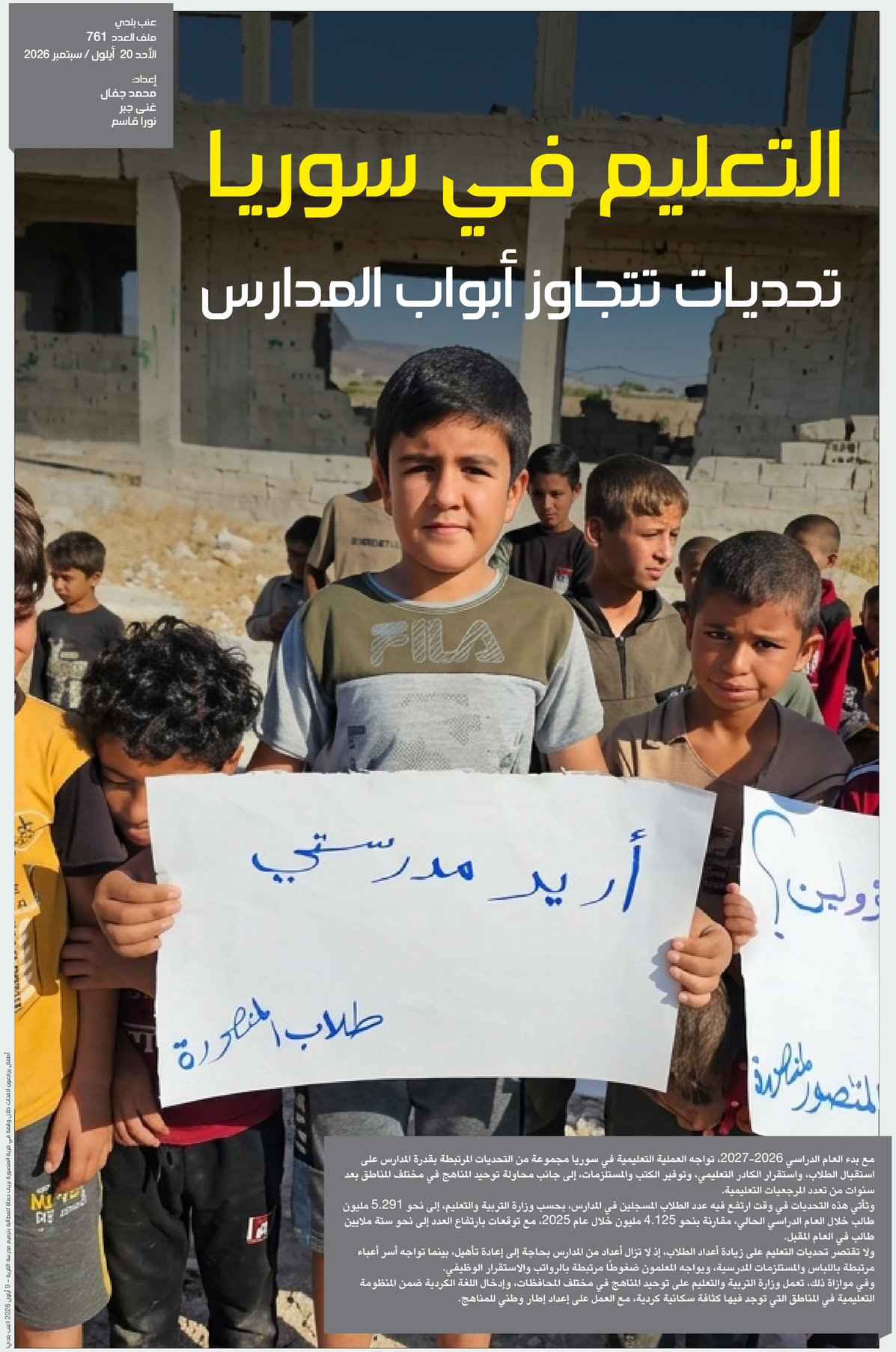

أطفال يرفعون لافتات خلال وقفة في قرية الصفورة بريف حماة الجنوبي تطالب بترميم مدرسة القرية - 9 أيلول 2026 (عنب بلدي)

التعليم في سوريا
تحديات تتجاوز أبواب المدارس

مع بدء العام الدراسي 2026-2027، تواجه العملية التعليمية في سوريا مجموعة من التحديات المرتبطة بقدرة المدارس على استقبال الطلاب، واستقرار الكادر التعليمي، وتوفير الكتب والمستلزمات، إلى جانب محاولة توحيد المناهج في مختلف المناطق بعد سنوات من تعدد المرجعيات التعليمية.
وتأتي هذه التحديات في وقت ارتفع فيه عدد الطلاب المسجلين في المدارس، بحسب وزارة التربية والتعليم، إلى نحو 5.291 مليون طالب خلال العام الدراسي الحالي، مقارنة بنحو 4.125 مليون خلال عام 2025، مع توقعات بارتفاع العدد إلى نحو ستة ملايين طالب في العام المقبل.
ولا تقتصر تحديات التعليم على زيادة أعداد الطلاب، إذ لا تزال أعداد من المدارس بحاجة إلى إعادة تأهيل، بينما تواجه أسر أعباء مرتبطة باللباس والمستلزمات المدرسية، ويواجه المعلمون ضغوطًا مرتبطة بالرواتب والاستقرار الوظيفي.
وفي موازاة ذلك، تعمل وزارة التربية والتعليم على توحيد المناهج في مختلف المحافظات، وإدخال اللغة الكردية ضمن المنظومة التعليمية في المناطق التي توجد فيها كثافة سكانية كردية، مع العمل على إعداد إطار وطني للمناهج.

عنب بلدي
ملف العدد 761
الأحد 20 أيلول / سبتمبر 2026

إعداد:
محمد جفال
غنى جبر
نورا قاسم

5.3 مليون طالب يعودون.. لمبانٍ مدمرة تضاعف تحديات الالتحاق

بلغ عدد الطلاب في المدارس خلال العام الحالي نحو 5.291 مليون طالب، مقارنة بنحو 4.125 مليون خلال 2025، بينما تتوقع وزارة التربية والتعليم وصول العدد إلى نحو ستة ملايين طالب خلال العام المقبل.

وبحسب بيانات "يونيسف" لعام 2025، يوجد نحو 2.4 مليون طفل خارج المدرسة، فيما يواجه نحو 1.6 مليون طفل خطر التسرب، مقابل نحو 4.2 مليون طفل ملتحق بالتعليم.

وترتبط صعوبات الالتحاق بعوامل من بينها انعدام الأمن والفقر والنزوح والإعاقة.

وقفة احتجاجية في قرية المنصورة بريف حماة نظمها طلاب وذووهم للمطالبة بترميم مدرسة القرية – 9 أيلول 2026 (عنب بلدي)

ثلث المدارس في سوريا خارج الخدمة

تشير بيانات "يونيسف" خلال عام 2026 إلى أن نحو ثلث المدارس في سوريا خارج الخدمة، فيما لا تزال قرابة ثمانية آلاف مدرسة غير مؤهلة بسبب الأضرار الجزئية أو الكلّية التي لحقت بها، أو استخدامها كمراكز إيواء أو سكن جماعي.

وتقر وزارة التربية والتعليم بوجود مدارس تفتقر إلى كامل المقاعد المدرسية، بينما اضطرت مدارس أخرى إلى اعتماد نظام الدوامين مؤقتًا بسبب ارتفاع أعداد الطلاب.

في المدارس القابلة للتشغيل الآمن فجوة

يرى أمين سر فرع نقابة المهندسين في دمشق، حاتم ستوت، أن مشكلة الأبنية المدرسية لا تتعلق فقط بعدد المدارس الموجودة، وإنما بمدى قدرة هذه المدارس على العمل بصورة آمنة وفعالة.

وبحسب ستوت، فإن الأولوية تتمثل في إعادة القدرة التشغيلية إلى شبكة المدارس القائمة، قبل تحديد العجز الحقيقي الذي يحتاج إلى بناء مدارس جديدة.

وأشار إلى أن المشكلة لا تقتصر على الأضرار الإنشائية، إذ توجد مدارس متضررة أو مدمرة، وأخرى استخدمت كمراكز إيواء، في حين تفتقر مدارس أخرى إلى الكهرباء والمياه والصرف الصحي والتجهيزات والأثاث والمساحات التعليمية المناسبة.

من جهته، قال مدير أبنية التعليم في وزارة التربية والتعليم، محمد حنون، إن نحو 1680 مبنى مدرسيًا متضررًا جزئيًا أو كليًا أُنجزت أعمال تأهيله وصيانته وأعيد إلى الخدمة، بينما يخضع 465 مبنى للصيانة الدورية.

> نتائج التقييمات الهندسية للمدارس أظهرت تفاوتًا في طبيعة الأضرار بحسب ظروف كل منطقة.
>
> محمد حنون
> مدير أبنية التعليم في وزارة التربية والتعليم

وبحسب حنون، تصنف الأضرار بصورة أساسية ضمن فئتين، الأولى تشمل التدمير الإنشائي الكلّي، وهو أكثر انتشارًا في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية مكثفة، ويتطلب إعادة بناء كاملة، والثانية تشمل الأضرار الجزئية، مثل التصدعات المحدودة أو التخريب وسرقة النوافذ والتجهيزات والمقاعد، مع بقاء الهيكل الإنشائي للمبنى قابلًا للاستخدام بعد المعالجة.

وأوضح حنون أن الأبنية المتضررة جزئيًا تحظى بأولوية في خطط التأهيل السريع، نظرًا إلى إمكانية تجهيزها وإعادتها إلى الخدمة خلال مدة أقصر.

وأضاف أن عمليات التأهيل تسبقها تقييمات هندسية ودراسات فنية تفصيلية للتأكد من السلامة الإنشائية، بينما تنفذ أعمال الترميم من خلال الحكومة والمنظمات المحلية والدولية والمجتمع المحلي.

الطاقة الاستيعابية بدل تعداد المدارس

يرى ستوت أن تحديد الاحتياجات التعليمية يجب ألا يعتمد على عدد المدارس المتضررة فقط، بل على الطاقة الاستيعابية الفعلية للمدارس.

وضرب مثالًا بمدرسة مصممة لاستيعاب 600 طالب، لكنها لا تستطيع حاليًا استقبال أكثر من 300 طالب، موضحًا أن العجز في هذه الحالة يبلغ 300 مقعد تعليمي، وليس "مدرسة واحدة".

ويقترح ستوت تصنيف الأبنية بحسب مستوى الضرر والخطر، بحيث يجري تقييد تشغيل المدارس التي توجد فيها أخطار إنشائية واضحة إلى حين معالجة الخطر.

أما المدارس السليمة إنشائيًا التي تعاني من نواقص مؤثرة، فيمكن التدخل فيها بصورة سريعة، مع السماح بالتشغيل المشروط والمراقب بعد التحقق من السلامة.

وفي المدارس القابلة للتشغيل لكنها تعاني ضعفًا في الخدمات أو البيئة التعليمية، يقترح تنفيذ أعمال التأهيل على مراحل، في حين تحتاج المدارس التي لا تعاني مشكلات كبيرة في السلامة أو التشغيل إلى صيانة وقائية دورية.

وأشار ستوت كذلك إلى إمكانية التشغيل الآمن المؤقت في بعض المدارس التي لا تحقق جميع الشروط المثالية، بشرط عدم وجود خطر مباشر على الطلاب والكادر التعليمي.

وربط ذلك بضرورة معالجة أخطار الكهرباء والحرائق، وتأمين المياه والصرف الصحي، والأبواب والنوافذ، والحد الأدنى من التدفئة والتهوية والإنارة، مع وضع جدول زمني واضح لاستكمال التأهيل ومتابعة التنفيذ.

> عندما تكون المدرسة غير مثالية، لكنها لا تعاني من خطر إنشائي أو تشغيلي فوري، يمكن اعتماد مفهوم التشغيل الآمن المؤقت بدلًا من إغلاقها تمامًا.
>
> حاتم ستوت
> أمين سر فرع نقابة المهندسين في دمشق

مدارس تحولت إلى مراكز إيواء

وفق تحديثات ميدانية وإنسانية لـ"يونيسف" خلال العام الحالي، استخدمت 259 مدرسة على الأقل بشكل كامل أو جزئي كمراكز إيواء جماعي.

وفي الحسكة، خرجت مدارس من الخدمة بسبب استخدامها للإيواء، إلى جانب الحاجة الواسعة إلى أعمال التأهيل والصيانة نتيجة سنوات الحرب والانقسام الإداري.

وفي 23 من أيار الماضي، قال مدير تربية الحسكة، عدنان بري، إن موجات النزوح المتكررة أدت إلى استخدام بعض المدارس كمراكز إيواء، ما تسبب بأضرار إضافية فيها، مشيرًا إلى أن المديرية طلبت من المنظمات الدولية المساعدة في تجهيز المدارس قبل بدء العام الدراسي.

وحذرت "يونيسف"، في 31 من آذار الماضي، من استمرار استخدام مدارس في الحسكة كمراكز إيواء، معتبرة أن ذلك يشكل تحديًا أمام استئناف العملية التعليمية بصورة طبيعية.

وجاء التحذير بعد زيارة نائبة ممثلة "يونيسف"، زينب آدم، إلى مخيمات ومراكز إيواء، إذ قالت إن إشغال المدارس يحرم الأطفال من التعليم النظامي، ويزيد الضغط على العملية التعليمية ويرفع خطر التسرب في ظل محدودية البدائل.

الكتب واللباس والظروف المعيشية الطالب والمعلم والأهل تحت الضغط

قال مدير عام مؤسسة "الوحدة"، خالد الخلف، بحسب ما نقلته وسائل إعلام رسمية، إن المؤسسة أبرمت عقدًا مع المؤسسة العامة للطباعة لطباعة أكثر من مليون كتاب مدرسي في مطابع "الوحدة"، مشيرًا إلى إنجاز كميات جيدة من الكتب دون تحديد رقم نهائي.

وكانت المؤسسة العامة للطباعة قد طبعت ووزعت خلال العام الدراسي 2025-2026 نحو 24 مليون نسخة من الكتب المدرسية.

وبحسب تعميم لوزارة التربية والتعليم حصلت عليه عنب بلدي، توزع الكتب الجديدة على طلاب الصفوف من السابع إلى التاسع في مدارس المتفوقين وفق أعداد الطلاب في مختلف المحافظات.

وتشمل عملية توزيع الكتب المجانية طلاب مرحلة التعليم الأساسي من الصف الأول حتى التاسع في المدارس الرسمية.

كما يمكن استخدام الكتب التي توفرها "يونيسف"، بالتنسيق مع مدير المؤسسة العامة للطباعة في كل محافظة، وفق خطة توزيع معدّة مسبقًا.

وتعاد كذلك الكتب المستردة من مدارس المتفوقين في العام السابق، بعد أن تحدد مديرية التربية مدى صلاحيتها وحجم الحاجة إليها.

وينص التعميم على توزيع الكتب الجديدة بدءًا من النسخ الأقدم وصولًا إلى الأحدث.

وفي الصفوف من الأول إلى الثالث، توزع الكتب الجديدة بحسب أعداد الطلاب، باستثناء كتب التربية الفنية والموسيقية، مع إعادة استخدام الكتب المستردة الصالحة واستكمال النقص بالكتب الجديدة.

وفي الصف الرابع، توزع الكتب الجديدة بحسب أعداد الطلاب، باستثناء كتب التربية الفنية والموسيقية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية، مع الاستفادة من الكتب المستردة الصالحة واستكمال النقص بالنسخ الجديدة.

أما الصفان الخامس والسادس فتعاد الاستفادة من الكتب المستردة الصالحة، ويستكمل النقص بالكتب الجديدة، على أن يكون دفتر نشاط اللغة الإنجليزية مؤونة الشتاء وشراء مازوت التدفئة، قبل أن يصبح الزي المدرسي أولوية إضافية على الأسر.

واستكمال النقص بالكتب الجديدة، بينما توزع دفاتر نشاط اللغة الإنجليزية والفرنسية جديدة وفق أعداد الطلاب.

وبذلك يعتمد تأمين الكتب خلال العام الدراسي الحالي على الجمع بين الكتب المطبوعة حديثًا والكتب المستردة الصالحة لإعادة الاستخدام.

اللباس المدرسي وأعباء الأسر

يثير اللباس المدرسي مع بداية العام الدراسي تحديًا إضافيًا للأسر، في ظل الظروف الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة.

ولا تطبق وزارة التربية والتعليم إلزامًا صارمًا بالزي المدرسي في الوقت الحالي، في ظل عدم قدرة بعض الأسر على شراء ملابس جديدة، ولا سيما الأسر التي لديها ثلاثة إلى خمسة أطفال في سن المدرسة.

ويرى أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حيزة، أن الالتزام بالزي المدرسي مهم لتحقيق المساواة بين الطلاب، لأن القدرة المالية للأسر تختلف من عائلة إلى أخرى.

وقال حيزة لعنب بلدي، إن بعض الأسر الميسورة تستطيع شراء ملابس جديدة لأطفالها، بينما يفترض أن يكون الزي المدرسي موحدًا بين الطلاب.

وأشار إلى أن الجمعية تواصلت مع وزارة التربية والتعليم لطلب التخفيف من الالتزام بالزي المدرسي خلال الفترة الأولى من العام الدراسي، على أن يجري التعامل مع الأمر بصورة أكثر جدية لاحقًا.

ويرى حيزة أن التخفيف في بداية العام يمكن تبريره بالظروف الاقتصادية للأسر، بالتزامن مع الاستعداد لتأمين مؤونة الشتاء وشراء مازوت التدفئة، قبل أن يصبح الزي المدرسي أولوية إضافية على الأسر.

> لكل شيء أولويته، سواء المؤونة أو التدفئة أو حتى تأمين اللباس المدرسي للأطفال.
>
> عبد الرزاق حيزة
> أمين سر جمعية حماية المستهلك

جودة التعليم تبدأ من المعلم والصف

لا تتحدد جودة التعليم بعدد المدارس والطلاب فقط، إذ ترتبط، بحسب مختصين، بعوامل أساسية أخرى، في مقدمتها عدد الطلاب في الصف الواحد، وتوفر الكتب والأدوات المدرسية، وجاهزية المعلمين، وطبيعة البيئة التعليمية التي يعمل فيها المعلم.

وتشير تقديرات محلية إلى أن الصف الذي يضم أكثر من 40 طالبًا يواجه صعوبات واضحة في إدارة الصف وتقديم تعليم فردي، خاصة في المراحل الأولى من التعليم الأساسي.

وفي المقابل، تتراوح أعداد الطلاب في الصفوف المستقرة في المدارس الرسمية بين 25 و35 طالبًا، بحسب المنطقة وتوفر المدارس.

وتعاني مناطق واسعة من نقص في عدد المدارس، ما يدفع بعض الأسر إلى إرسال أطفالها إلى مدارس بعيدة عن أماكن سكنها، أو إلى ترك بعضهم خارج التعليم.

أولويات العام الدراسي 2026-2027

يرى خانجي أن العام الدراسي 2026-2027 يحتاج إلى إجراءات عملية، في مقدمتها تخفيف الاكتظاظ في الصفوف التي لا يستطيع فيها المعلم متابعة الطلاب، وزيادة أعداد المعلمين.

كما دعا إلى تدريب عملي للمعلمين على التعليم التفاعلي، وطرائق التدريس الحديثة، واستخدام الأدوات التعليمية، وإدارة الصف، والتقييم، ومعالجة الفاقد التعليمي.

ولا تتوفر تقديرات نهائية لعدد المعلمين المطلوبين، لكن النقص يظهر في مناطق واختصاصات معينة، إلى جانب مشكلة توزيع المعلمين.

وأشار خانجي إلى أن نسبة كبيرة من الكادر التعليمي تمتلك تأهيلًا أكاديميًا وتربويًا، بينما تضررت فرص التدريب لدى نسبة أخرى نتيجة سنوات الحرب، ما أدى إلى وجود فجوات في التأهيل.

ويرى أن من أبرز الفجوات الحاجة إلى تحديث مناهج إعداد المعلمين وزيادة استخدام تقنيات التعليم.

التعليم التفاعلي داخل الصف

يعرّف خانجي التعليم التفاعلي بأنه نقل الطالب من موقع المستمع إلى موقع المشارك في عملية التعلم، مشيرًا إلى إمكانية تطبيقه حتى في ظل محدودية الموارد.

ويضرب مثالًا في مادة اللغة العربية من خلال طرح سؤال، ومنح الطلاب وقتًا للتفكير، ثم تقسيمهم إلى مجموعات صغيرة لتحليل نص قصير، وعرض النتائج ومناقشتها وتصحيحها، قبل طرح سؤال ختامي للتأكد من الفهم.

ويرى خانجي أن هذا النوع من التعليم لا يحتاج بالضرورة إلى مختبرات أو أجهزة، وإنما يحتاج إلى تغيير في إدارة الصف، بحيث لا يكون الهدف زيادة كلام الطلاب فقط، وإنما زيادة التفكير والتطبيق.

> الأولوية ينبغي أن تتركز على تخفيف الاكتظاظ في المدارس وزيادة عدد المعلمين، إلى جانب تدريب المعلمين.
>
> عزام خانجي
> عضو لجنة التعليم العالي في مجلس الشعب

المعلم بين الاستقرار والاحتجاج

تأتي احتجاجات المعلمين، بحسب ما رصدته عنب بلدي، في سياق مجموعة من المطالب المرتبطة بملفات الدمج والعقود وتجديدها والاستقرار الوظيفي، إلى جانب انخفاض الدخل مقارنة بتكاليف المعيشة، وتأخر بعض المستحقات، ووجود تفاوت أو غموض في بعض المناطق.

ويطرح خانجي مجموعة من الحلول، بينها وضع نظام واضح ومستقر للعقود وتجديدها والتثبيت، واعتماد سلم أجور موحد يحافظ على الدخل الحقيقي، إلى جانب بدلات وحوافز فعلية للعاملين في المناطق النائية، وإنشاء قناة حوار مؤسسية يمكن من خلالها مناقشة مطالب المعلمين قبل الوصول إلى الاحتجاج.

زيادة الرواتب لا تكفي

أصدرت وزارة التربية والتعليم تعليمات تنفيذية لزيادة نوعية في أجور العاملين في القطاع التعليمي، على أن تختلف قيمة الزيادة بحسب المسمى الوظيفي والوضع القانوني، مع بدلات للمناطق النائية وشبه النائية بنسبة 15 و10% على التوالي.

وتأتي الزيادة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للرواتب.

ويرى أستاذ التمويل والمصارف في جامعة "حماة" عبد الرحمن محمد، أن رواتب المعلمين تختلف بحسب سنوات الخدمة والفئة والدرجة، بينما تجري الزيادة الدورية كل عامين، لكن تأثيرها الفعلي يبقى محدودًا بسبب تراجع قيمة الليرة السورية وبقاء هيكل الأجور قد يمًا.

ويقدّر محمد أن راتب المعلم الجديد، بعد تعويض غلاء المعيشة، قد يصل في بعض الحالات إلى نحو 200 دولار شهريًا، بينما لا تمثل أجور الساعات الإضافية، بحسب تقديره، حافزًا كافيًا بسبب انخفاض قيمتها.

كما يرى أن بدلات طبيعة العمل والنقل والصحة محدودة، ولا تغطي في بعض الحالات تكاليف التنقل اليومية.

ويعرّف محمد القدرة الشرائية بأنها قدرة الراتب على تغطية سلة السلع والخدمات الأساسية قياسًا إلى الأسعار المحلية وسعر الصرف.

ويقدّر أن راتب المعلم يغطي نسبة منخفضة من تكاليف الاحتياجات الأساسية للأسرة الصغيرة، ويرى أن الحد الأدنى الملائم للراتب يجب أن يتراوح بين 300 و400 دولار شهريًا، مع ربطه بمؤشر تكاليف المعيشة وسعر الصرف بدل تثبيته عند رقم محدد.

ويرى محمد أن الراتب ينبغي أن يمكّن المعلم من الاستغناء عن الدروس الخصوصية، التي أصبحت مصدر دخل أساسيًا لكثير من المعلمين.

ويؤكد أن زيادة الرواتب ضرورية لكنها لا تكفي وحدها، داعيًا إلى تحسين بيئة العمل المدرسية، وتوفير حوافز غير مالية، مثل التثبيت الوظيفي والتأمين الصحي الفعلي والتدريب والتطوير المهني، إلى جانب رفع المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم.

كما دعا إلى معالجة ظاهرة الدروس الخصوصية، والاستثمار في المناهج والتكنولوجيا، بما يخفف العبء عن المعلم ويرفع مخرجات العملية التعليمية.

ويرى محمد أن المعالجة الاقتصادية الجادة يجب أن تكون جزءًا من إصلاح شامل لقطاع التعليم، وليس مجرد زيادة في الرواتب تلتهمها معدلات التضخم.

موازنة التعليم وحجم الاحتياجات

تبلغ موازنة وزارة التربية والتعليم للعام الحالي نحو 7800 مليار ليرة سورية من الاعتمادات الجارية والاستثمارية، وفق الأرقام المنشورة.

ويقدّر محمد قيمتها، وفق سعر الصرف الموازي الذي اعتمده في تقديره، بنحو 500 إلى 600 مليون دولار، ويصف هذا الحجم بأنه متواضع قياسًا بحجم الاحتياجات.

ويقدّر محمد أن نحو 75 إلى 80% من الموازنة تذهب إلى الرواتب والتعويضات، بينما تتراوح حصة الأبنية وإعادة التأهيل بين 8 و10%، والكتب والمناهج بين 3 و5%، فيما تقل حصة التدريب عن 2%.

أما الإنفاق الاستثماري فيبقى محدودًا، ويتركز بدرجة كبيرة على أعمال الصيانة الجزئية وتأمين الأثاث.

ويقارن محمد احتياجات سوريا بتجارب دول خرجت من نزاعات، ومنها العراق بعد عام 2003 والبوسنة، مشيرًا إلى أن سوريا كانت تمتلك بنية تعليمية قوية نسبيًا قبل الحرب، ما يجعل إعادة البناء مرتبطة بحجم الأضرار والموارد المتاحة.

ويرى أن الإنفاق الحالي لا يتناسب مع حجم الأزمة، في ظل الأضرار التي لحقت بالمدارس، وخروج مئات آلاف المعلمين من العملية التعليمية بسبب الهجرة أو ظروف الحرب، وارتفاع معدلات التسرب.

ويقدّر محمد أن الإنفاق على التعليم يمثل نحو 2 إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 4 إلى 6% التي يراها نطاقًا متداولًا عالميًا للإنفاق على التعليم .

ويضع ضمن أولويات الإنفاق تأمين حد أدنى ملائم لأجور المعلمين واستعادة الكوادر، مع إمكانية الاستفادة من الدعم الخارجي المشروط، وتأهيل المدارس الأكثر تضررًا لزيادة الطاقة الاستيعابية، وإعطاء الأولوية للتعليم الأساسي في المناطق الأكثر فقرًا وبين النازحين، وتأمين الكتب والقرطاسية للحد من التسرب، إلى جانب تطوير التعليم المهني والتقني وربطه بسوق العمل.

> لم تعد أزمة المعلمين في سوريا مجرد مشكلة أجور، بل أزمة هيكلية تعكس انهيار العقد الاجتماعي بين الدولة والكوادر التعليمية.
>
> عبد الرحمن محمد
> أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد
> بجامعة "حماة"

آثار الدمار الذي لحق بإحدى المدارس في حي خسارات بدير الزور – 9 أيلول 2026 (عنب بلدي)

مؤشرات جودة التعليم:

- عدد الطلاب في الصف.
- استقرار الكادر ونسبة الشواغر.
- مؤهلات المعلمين والتدريب.
- الكتب والأدوات والمختبرات والتجهيزات.
- مشاركة الطالب في العملية التعليمية.
- نتائج الطلاب في الاختبارات.

عزام خانجي، عضو لجنة التعليم العالي في مجلس الشعب

معالجة الانقسام التعليمي..

من تعدد المناهج إلى مرجعية واحدة

تدخل المناهج السورية في العام الدراسي 2027-2026 مرحلة جديدة، مع إعلان وزارة التربية والتعليم اعتماد مناهج موحدة في مختلف المحافظات. وكانت الوزارة قررت استخدام "منهاج دمشق" للعام الدراسي 2026-2025 خلال العام الدراسي 2027-2026، بالتوازي مع استكمال إعداد معايير المناهج الوطنية والانتقال لاحقًا إلى مرحلة تأليف المناهج.

ويرى الخبير في العلوم التربوية قاسم الصالح أن توحيد المناهج خطوة ضرورية، مضيفًا أن المنهاج الموحد في المرحلة الانتقالية يوفر مرجعية مشتركة للطلاب والمعلمين والامتحانات، لكن القيمة الحقيقية تظهر عند الانتقال من توحيد الكتب إلى بناء منهاج وطني يستجيب للفروق بين المناطق والطلاب ويعالج الفاقد التعليمي.

وبحسب المركز الوطني لتطوير المناهج، جرى في نهاية عام 2025 العمل على إعداد الإطار العام للمناهج، والتعليم المهني، وأدلة المعلمين، وتكييف المناهج مع احتياجات ذوي الإعاقة، إلى جانب إدخال الذكاء الاصطناعي ضمن عملية التطوير.

وأشار الصالح إلى أن المنهاج لا يقتصر على الكتاب المدرسي، بل يشمل الأهداف والمحتوى وطرائق التدريس والتقييم وتدريب المعلمين.

> توحيد المناهج في سوريا خطوة ضرورية لمعالجة الانقسام التعليمي، لكنه لا يعني أن مشكلة المناهج انتهت.
>
> قاسم الصالح
> خبير في العلوم التربوية

وبحسب الصالح، فإن تغيير الكتاب من دون تدريب المعلمين وتطوير التقييم ومعالجة الفاقد التعليمي لا يعني بالضرورة تغيير مستوى الطالب. وتشير "يونيسف" إلى وجود نحو 2.45 مليون طفل خارج المدرسة، في وقت يحتاج فيه نحو 7.5 مليون طفل إلى مساعدات إنسانية.

وفي نهاية عام 2025، أطلق منهاج "الفئة ب" المكثف والمرن، المخصص للطلاب المتسربين أو المتأخرين دراسيًا، بحيث ينجز الطالب عامين دراسيين خلال عام واحد بهدف إعادته إلى التعليم النظامي.

ويرى الصالح أن هذا المسار يختلف عن المنهاج التقليدي، ويحتاج إلى تحديد المستوى الفعلي للطالب بدل الاعتماد على عمره أو الصف الذي كان مسجلًا فيه فقط.

ويؤكد أن معالجة الفاقد التعليمي يجب ألا تكون إجراء مؤقتًا، وإنما سياسة مستمرة ضمن النظام التعليمي.

المناهج في شمال شرقي سوريا

شهدت مناطق شمال شرقي سوريا خلال السنوات الماضية اعتماد مناهج صادرة عن "الإدارة الذاتية"، وهو ما أدى إلى اختلاف في المحتوى التعليمي والمرجعيات بين المناطق.

وسمحت وزارة التربية والتعليم، بموجب القرار "1617"، للطلاب الذين درسوا سابقًا في مناهج "الإدارة الذاتية" بالتقدم إلى امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية العامة خلال العامين الدراسيين 2026-2025 و2027-2026.

ويرى الباحث في السياسات التعليمية عبد المجيد علي أن هذا الإجراء يمثل حلًا انتقاليًا يهدف إلى حماية حق الطلاب في التعليم، بدل تحميلهم مسؤولية اختلاف المناهج التي درسوا فيها.

واعتبر علي أن وجود مرجعية تعليمية موحدة يمكن أن يسهل انتقال الطلاب بين المدارس ويقلل الفوارق المتعلقة بالشهادات والامتحانات، لكن نجاح ذلك يعتمد على طريقة التنفيذ.

وأشار إلى أن التحدي الحقيقي يبدأ داخل الصف، لأن توحيد الكتب لا يؤدي تلقائيًا إلى توحيد القدرة التعليمية إذا اختلفت المدارس في تجهيزاتها ومعلميها وكتبها وأدواتها.

اللغة الكردية.. اختبار للمنظومة التعليمية

أعلنت وزارة التربية والتعليم، في 25 من آب الماضي، اعتماد اللغة الكردية مادة اختيارية بواقع حصتين أسبوعيًا، قبل أن تعدل القرار، في 27 من آب، لتصبح ثلاث حصص أسبوعيًا في المدارس الحكومية والخاصة بالمناطق التي توجد فيها كثافة سكانية كردية، إلى جانب العربية والإنجليزية.

وتدخل علامة اللغة الكردية في المجموع النهائي للطلاب، مع تخصيص حصة أسبوعية للأنشطة.

وكلفت الوزارة المركز الوطني لتطوير المناهج بإعداد مناهج اللغة الكردية لجميع المراحل التعليمية، على أن يتمكن الطلاب خلال العام الدراسي الأول من اختيار مواد الدراسات الاجتماعية والتاريخ والجغرافيا والفلسفة باللغة العربية أو الكردية.

وبدأ المركز منذ كانون الثاني الماضي إعداد المناهج الكردية من خلال مختصين، وفق مراحل تشمل إعداد المعايير والتأليف والمراجعة والاعتماد والطباعة.

ووصف الصالح إدخال اللغة الكردية بأنه "اختبار تربوي مهم" يجمع بين الإطار التعليمي الموحد والخصوصية اللغوية.

ويرى أن وجود اللغة الكردية ضمن المنهاج الوطني لا يعني إنشاء نظامين تعليميين، ما دامت هناك معايير وطنية واحدة، وتأتي اللغة ضمن هذه المعايير، بما يسمح للطالب بالانتقال بين المدارس.

وأكد الصالح أن إعداد المنهاج الكردي لا يمكن أن يكون مجرد ترجمة للمناهج العربية، وإنما يحتاج إلى أهداف ومحتوى وطرائق تدريس وكتب وتقييم خاص به ضمن الإطار الوطني.

وبحسب خطة الوزارة، يجري إعداد مناهج اللغة الكردية لجميع المراحل، مع تأمين الكادر التدريسي من خلال قوائم داخلية وخارجية، وإجراء اختبارات كتابية وشفهية، إلى جانب التدريب والتأهيل.

ويرى الصالح أن المعلم المؤهل يمثل العامل الأساسي في نجاح التجربة، مشيرًا إلى أنه ما دامت المادة تدخل ضمن المجموع النهائي، فيجب أن يتوفر لها كتاب ومعلم مؤهل ونظام تقييم واضح.

هل تكفي المناهج الموحدة؟

يرى علي أن توحيد المناهج يعالج جانبًا واحدًا من المشكلة، لكنه لا ينهي التفاوت بين الطلاب.

وبحسب علي، لا تتحقق المساواة من خلال الكتاب الموحد فقط، وإنما تحتاج إلى وصول متقارب إلى المدرسة والمعلم المؤهل والكتاب والأدوات التعليمية وبرامج الدعم.

وأعلنت وزارة التربية والتعليم أن نحو 24 مليون كتاب طُبع للعام الدراسي 2026-2025، إلى جانب نحو سبعة ملايين كتاب أعيد تدويرها، مع وضع خطة مبكرة للعام الدراسي 2027-2026 تعتمد على التوزيع الآلي وتتبع الكتب.

ويرى علي أن وصول الكتاب إلى الطالب يمثل جزءًا من العدالة التعليمية، لكنه لا يكفي إذا لم يكن المعلم قادرًا على استخدامه، أو كانت البيئة المدرسية غير مناسبة، أو كان الطالب يعاني فاقدًا تعليميًا.

> وجود مدرسة مجهزة وكتاب مدرسي لا يضمن النتيجة نفسها إذا كان المعلم غير متخصص أو الصف مكتظًا أو كان الطالب يعاني فجوة تعليمية كبيرة.
>
> عبد المجيد علي
> باحث في السياسات التعليمية

نحو تعليم لا يكتفي بإعادة الطلاب إلى المدارس

تواجه وزارة التربية والتعليم، إلى جانب توحيد المناهج، ملفات مرتبطة بآثار الحرب، وعودة الطلاب والتسرب، والتعليم المهني، وطرائق التدريس، ودمج ذوي الإعاقة، واستخدام الأدوات والتكنولوجيا التعليمية.

ويرى الصالح أن قياس نجاح العملية التعليمية يجب ألا يعتمد على أعداد الطلاب الموجودين في المدارس فقط، وإنما على مستوياتهم التعليمية الفعلية.

ويقترح قياس مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية بصورة دورية، وتقديم دعم موجه للطلاب الذين يظهرون فجوات تعليمية.

أما علي فيرى أن السياسة التعليمية في سوريا تحتاج إلى ما هو أبعد من توحيد المناهج، لأن سنوات الانقسام التعليمي تتطلب سياسة متعددة السنوات تتضمن أهدافًا قابلة للقياس في المناهج والكادر التعليمي ومعالجة الفاقد والتعليم المهني والتكنولوجيا.

وتقول وزارة التربية والتعليم، إن المركز الوطني لتطوير المناهج يعمل كذلك على إعداد الإطار الخاص بالتعليم المهني، ومعايير المحتوى والكتب، وأدلة المؤلفين، واستراتيجيات التدريس، والتعليم التفاعلي والمنصات التعليمية.

ويرى الصالح أن التعليم المهني يمكن أن يربط المدرسة باحتياجات الطلاب وسوق العمل، بينما يشير علي إلى أن الأدوات الرقمية والتكنولوجيا الحديثة يمكن أن تدعم العملية التعليمية، لكنها لا تستطيع أن تحل محل المدرسة أو المعلم.

وتبقى نتيجة توحيد المناهج مرتبطة بما إذا كان سيقود إلى إعادة بناء منظومة تعليمية واحدة، أم سيقتصر على توحيد الكتب والإجراءات.

ويرى الصالح أن نجاح التجربة لا يقاس بامتلاك الطلاب الكتب نفسها فقط، وإنما بمدى حصول الطالب السوري، أينما كان، على حق متقارب في تعليم جيد .

أما علي فيختصر المسألة بالقول، إن إعادة فتح المدرسة تعني استعادة مكان التعليم، بينما إعادة بناء التعليم تعني استعادة وظيفة المدرسة نفسها، بحيث تمنح الطالب المعرفة والمهارات وفرصة عادلة لمواصلة حياته.

من استعادة المدرسة إلى استعادة دورها

لا تبدو عودة الطلاب إلى المدارس في سوريا نهاية لمرحلة التعطل الجزئي التي أصابت التعليم خلال سنوات الحرب، بقدر ما تمثل بداية لاختبار قدرة المنظومة التعليمية على استعادة وظائفها الأساسية، فارتفاع أعداد الطلاب يضع الأبنية المدرسية أمام تحدي الاستيعاب والتأهيل.

وفي الوقت نفسه، لا تنفصل جودة التعليم عن أوضاع المعلمين، فاستقرار الكادر وتحسين ظروف العمل والأجور والتدريب تمثل عوامل مرتبطة مباشرة بقدرة المدارس على التعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلاب ومعالجة الفاقد التعليمي المتراكم.

أما توحيد المناهج فيفتح ملفًا أكثر اتساعًا من مجرد توحيد الكتب، إذ يرتبط بتوحيد المرجعية التعليمية مع الحفاظ على خصوصيات الطلاب اللغوية والثقافية.

وبين تأهيل الأبنية وتحسين أوضاع المعلمين وتطوير المناهج، تبدو مهمة إعادة بناء التعليم، وفق الخبراء الذين تحدثوا إلى عنب بلدي، مرتبطة بقدرة المؤسسات على الانتقال من معالجة الاحتياجات العاجلة إلى بناء سياسة تعليمية طويلة الأمد، تقيس نجاحها بما يتعلمه الطالب فعلًا، لا بمجرد عودته إلى مقعده المدرسي.

معلمة تنفقد حقائب الطلاب الجدد في أحد الصفوف بمدرسة العزيزية في حملة مع انطلاق العام الدراسي – 6 أيلول 2026 (عنب بلدي)

عادت أصالة.. لكن إلى أين؟

أحمد عسيلي

أحيت الفنانة السورية أصالة نصري، مساء الخميس 17 من أيلول الحالي، حفلًا غنائيًا في صالة "الفيحاء" بدمشق، بعد غياب دام نحو 16 عامًا. عودة تحمل، بعيدًا عن الموسيقا والغناء، شحنة نفسية كبيرة، بعد كل ما مر على شامنا من سنوات عجاف.

ما أثار انتباهي، بعيدًا عن كل ما رافق تلك الحفلة من موجات الشوق والحنين، كان جملة قالتها أصالة خلال الحملة الترويجية للحفل، حين وصفت لقاءها بالجمهور في دمشق بأنه "ولادة جديدة لبنتكم أصالة".

دعونا ننطلق من هذه العبارة ونتأملها قليلًا، لأنها، بصراحة، أدهشتني كطبيب نفسي بمدى عمقها، فأصالة اختصرت بكل عفوية وبساطة، شيئًا يحتاج علم النفس والفلسفة إلى صفحات طويلة لشرحه: بعد غياب طويل، لا تكون العودة مجرد رجوع إلى المكان الذي تركناه، بل هي فعلًا ولادة جديدة.

ذكرتني عبارتها بداية بإحدى أشهر الأفكار المنسوبة إلى الفيلسوف اليوناني هيراقليطس: لا يمكن للإنسان أن ينزل النهر نفسه مرتين، ففي المرة الثانية لا يكون الإنسان نفسه تمامًا، ولا يكون النهر هو نفسه أيضًا، الإنسان الذي يعود إلى النهر تكون قد أضيفت إليه خبرة ما، عاش تجربة، تعلم شيئًا، خسر شيئًا أو اكتسب شيئًا، أما النهر، فالمياه التي لامسته في المرة الأولى مضت منذ زمن وحلت مكانها مياه جديدة. إنها علاقة متبادلة يحكمها الزمن: نحن نتغير، والأماكن التي نتركها تتغير أيضًا.

هذا الكلام لا أكتبه من موقع المراقب فقط، فأنا أيضًا مواطن سوري عدت إلى وطني (ولو كزيارة) بعد غياب دام 12 عامًا ونصفًا، وعندما عدت اكتشفت أنني أشبه بذلك الرجل الذي ينزل نهر هيراقليطس للمرة الثانية.

لم أعد ذلك الشاب المندفع، الذي كان يحضر لإنهاء اختصاصه عام 2012.

خلال 12 عامًا عشت تجارب جديدة، وعملت وتعلمت في مكان آخر، وتغيرت نظرتي إلى أشياء كثيرة، وأضيفت إلى هويتي القديمة طبقات جديدة، لغة جديدة، أسلوب تفكير مختلف، نظرة مختلفة للوطن والانتماء، وفي المقابل، لم تكن سوريا التي عدت إليها هي سوريا التي غادرتها (بتحولاتها السلبية والإيجابية)، هي الأخرى عاشت 12 عامًا كاملة من الأحداث والتحولات والتجارب.

اسمحوا لي أن أستحضر هنا تجربة طبيب نفسي آخر، أعتبره واحدًا من أهم أساتذتنا في هذا العلم، عاش تجربة مشابهة، وكتب كثيرًا عن الهجرة والمنفى، الطبيب والمحلل النفسي هندي الأصل سلمان أختر، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة وكرس جانبًا مهمًا من عمله لفهم ما تفعله الهجرة بهوية الإنسان وعلاقته بالمكان الذي تركه.

يتحدث أختر عن فكرتين جميلتين: "Someday fantasy" و"If only fantasy".

الأولى هي خيال "يومًا ما": يومًا ما سأعود، يومًا ما سأستعيد ما فقدته، يومًا ما ستصبح الأمور كما تمنيت، إنها مثالية موجهة نحو المستقبل (وكم ستصيبنا هذه المثالية من خيبات) أما الثانية، "لو فقط"، فتتجه إلى الماضي: لو أنني لم أغادر، لو لم يحدث ما حدث، لو بقيت حياتنا كما كانت، وهنا يصبح الماضي نفسه عالمًا مثاليًا نشتاق إليه.

ويعرف كثير من المهاجرين هذا الـ"يومًا ما" جيدًا، قد يعيش الإنسان سنوات وهو يقول لنفسه: يومًا ما سأعود.

لكن المشكلة تبدأ عندما يأتي ذلك اليوم فعلًا. فالإنسان يحتفظ في ذاكرته بصورة للوطن توقفت، بطريقة ما، عند لحظة الرحيل، البيت، الشارع، الأصدقاء، الروائح، وحتى صورته عن نفسه داخل ذلك المكان، لكن الوطن الحقيقي لم يتوقف عند تلك اللحظة منتظرًا عودته، استمر في التغير من دونه، تمامًا كما استمر هو في التغير بعيدًا عنه.

وهنا أعود إلى أصالة وإلى عبارتها: "ولادة جديدة".

أصالة التي عادت إلى دمشق بعد 16 عامًا ليست أصالة التي غادرتها، جمهورها ليس الجمهور نفسه، ودمشق ليست دمشق نفسها، مر على الجميع نهر كامل من الزمن.

لذلك لا تعني العودة أن نضغط زر التشغيل ونكمل حياتنا من اللحظة التي توقفنا عندها قبل سنوات، لا يوجد زر كهذا أصلًا.

نحن نحتفظ بذاكرتنا، ونحتاج إليها لكي نعرف من نحن ومن أين أتينا، لكن علينا أيضًا أن نعرف أن الذاكرة تتحدث عن شيء مضى، ولا نستطيع أن نطلب من الواقع أن يعيد إنتاجه لنا كما كان.

نحتاج أحيانًا، عندما نعود، إلى شيء من الحداد على المكان الذي حملناه طويلًا داخل ذاكرتنا، حتى نستطيع أن نتعرف إلى المكان الموجود أمامنا الآن، ونبني معه علاقة جديدة.

لهذا كانت عبارة أصالة دقيقة بصورة مدهشة: العودة فعلًا هي ولادة جديدة.

والولادة، مهما كانت مرغوبة وسعيدة، ليست حدثًا بسيطًا، كل بداية جديدة تحمل معها قلقها وأسئلتها وعبئها النفسي، والعودة بعد غياب طويل ليست لحظة استرخاء نصل إليها ثم نتابع ببساطة مجرى حياتنا القديمة.

فالنهر لم يتوقف منتظرًا إيانا، ونحن أيضًا لم نتوقف على ضفته.

السوري العائد إلى وطنه، سيبدأ من جديد، مع إنسان جديد، ووطن جديد. كل ما يجمعه مع ذاك السوري الذي ترك وطنه سابقًا هو فقط الذكرى وتراكم التجربة.

الشعب ينتظر والثروة تُوزع في الخفاء

خالد المطلق

في حي شعبي بدمشق وقفت سيدة أمام محل خضار تسأل عن سعر كيلو البندورة، ثم رجعت خطوتين إلى الوراء من دون أن تشتري شيئًا.

هذا المشهد بتفاصيله الصغيرة يختصر المسافة بين خطاب اقتصادي متفائل، تكرره السلطة المؤقتة كل أسبوع تقريبًا، وبين يوميات ناس ما زالوا يحسبون مصروفهم بالليرة القديمة والجديدة معًا. فالوعود كثيرة، منها على سبيل المثال استثمارات قادمة، واقتصاد سوق منفتح، وسوريا "آمنة" تستقبل رؤوس الأموال، لكن أحدًا في السوق لا يسأل عن نسب النمو المتوقعة في التقارير الرسمية، والناس يسألون لماذا لا يصل التيار الكهربائي أكثر من ساعات معدودة، ولماذا صار سعر ربطة الخبز يتغير كل أسبوعين؟

لا أحد ينكر أن الاقتصاد السوري خرج من الحرب منهكًا، فالمصانع متوقفة أو نصف عاملة، والبنية التحتية مهدمة في مناطق كاملة، والعقوبات تركت أثرها على كل شيء من الدواء إلى قطع غيار المولدات. الإصلاح ضروري، وربما عاجل، لكن الإصلاح كلمة يمكن أن تعني أشياء متناقضة تمامًا، بحسب من يكتب تفاصيله. خذ مثلًا ملف القطاع العام، صحيح أن هناك موظفين فائضين ومؤسسات مثقلة بالفساد القديم، لكن حين يُطرح الحديث عن "التقليص" أو "الخصخصة" من دون أرقام واضحة عن عدد من سيتأثرون أو خطة تعويض أو جدول زمني، فإن الموظف العادي لا يسمع "إصلاحًا"، بل يسمع تهديدًا مباشرًا لراتبه الذي بالكاد يكفيه أصلًا، والمعروف أن مؤسسة الدولة مهما كانت متعثرة، غالبًا ما تكون آخر شبكة أمان لأسرة كاملة، وقرار بيعها أو حلها يحتاج إلى تدقيق مستقل لا إلى قرار يُتخذ خلف الأبواب المغلقة.

الملف الأخطر ربما هو ملف الموارد الطبيعية كالنفط في الشرق والغاز والفوسفات قرب تدمر والأراضي الزراعية الواسعة، كل هذا يُفترض أنه ملك عام، لكن أحدًا لا يعرف بالضبط من يوقّع العقود وبأي شروط ولمصلحة مَن؟ وحين تُستخرج ثروات دير الزور مثلًا بينما تبقى المحافظة نفسها بلا كهرباء كافية، أو مستشفيات تعمل بكامل طاقتها، يصبح من الصعب إقناع سكانها بأن هذه الثروة "ملكهم" فعلًا.

المطلوب ليس شعارات عن العدالة، بل نشر العقود نفسها: مَن الشركة، كم الكمية، وأين تذهب العائدات؟ كما أن ملف الأراضي والعقارات لا يقل تعقيدًا، فبعد سنوات من النزوح وتغير السيطرة، صارت ملكية آلاف العقارات موضع نزاع أو غموض. وإذا تحولت إعادة الإعمار إلى سباق سريع لشراء أو الاستحواذ على هذه الأراضي قبل أن يعود أصحابها الأصليون أو تُحسم قضاياهم في المحاكم، فسنكون أمام عملية إعادة توزيع قسري للملكية لا إعادة إعمار، وهذا كله ينعكس في الشارع بشكل مباشر، فالاحتجاجات المطلبية التي تظهر بين حين وآخر، على الوقود والكهرباء وعلى الأجور وعلى تأخر الرواتب، ليست بالضرورة رفضًا للتغيير أو حنينًا لما قبله، بل هي أقرب إلى سؤال بسيط يتكرر، وهو إذا كانت الثروة موجودة فلماذا لا نراها؟ وكل صورة تنشر على مواقع التواصل عن مشروع استثماري جديد يقابلها تعليق ساخر عن انقطاع الماء في الحي المجاور.

من وجهة نظري المبنية على حقائق ومعلومات دقيقة، لا أعتقد أن الحل معقد نظريًا، وإن كان صعبًا سياسيًا، فتجميد بيع الأصول الكبرى إلى حين وجود آلية تقييم، ومزادات علنية، ونشر عقود النفط والغاز كاملة، وإيقاف قرارات الفصل الجماعي من الوظائف العامة ريثما تُدرس حالة كل مؤسسة على حدة، وإشراك النقابات والمجالس المحلية في أي قرار كبير بدل الاكتفاء بإعلانه جاهزًا، هي جزء من حل لهذه المشكلة.

هذه ليست مطالب راديكالية، بل الحد الأدنى الذي يجعل كلمة "شفافية" تعني شيئًا غير الديكور اللغوي، فالمشكلة الحقيقية ليست أن السوريين يرفضون الاستثمار أو اقتصاد السوق من حيث المبدأ، إنما المشكلة أن كل نقاش اقتصادي يجري اليوم بعيدًا عن أعين الناس، وكأن الشفافية تفصيل يمكن تأجيله إلى ما بعد "استقرار" لم يتحدد موعده بعد، وسوريا لا تحتاج اليوم إلى نسخة جديدة من اقتصاد يُدار من الأعلى بقرارات غامضة، سواء كانت باسم الدولة القديمة أو باسم الانفتاح الجديد، بل هي بحاجة إلى أن تعرف ببساطة أين تذهب ثرواتها ومن يقرر مصيرها.

خبير: استيعاب إداري بلا سيولة

شركات التأمين إلى البورصة.. قفزة في سوق بلا عمق

عنب بلدي – وسيم العدوي

في 9 من أيلول الحالي، أصدرت وزارة المالية السورية قرارًا يُلزم شركات التأمين الخاصة القائمة في سوريا بالتحول إلى شركات مساهمة عامة وإدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية، مانحة إياها مهلة زمنية مدتها 18 شهرًا تنتهي في آذار 2028.

القرار الذي جاء مقتضبًا في نصه المعلن، فتح الباب واسعًا أمام التساؤلات الفنية والاقتصادية حول مدى جاهزية السوق، وقدرة القطاع التأميني على استيعاب هذه الخطوة، وتأثيراتها المباشرة على حقوق المساهمين وصغار المستثمرين في مرحلة التعافي الاقتصادي.

سيولة البورصة وقدرتها على الاستيعاب

يستطيع السوق استيعاب هذه الشركات تقنيًا وإداريًا، لكنه لا يملك حاليًا السيولة الكافية لتسعيرها وتداولها بصورة صحية، والإدراج ممكن، أما التداول الحقيقي على هذه الأسهم فغير مضمون، وفق الباحث والخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور محمود عبد الكريم.

الفرضية المتداولة عن إدراج "أكثر من عشر شركات" غير دقيقة على الأرجح، ففي سوريا 12 شركة تأمين خاصة، ست منها مدرجة أصلًا (آروب، المتحدة، الوطنية، العقيلة، الاتحاد التعاوني، السورية الكويتية)، أي أن الإدراجات الجديدة الفعلية ستكون نحو ست شركات، ما لم تُمنح تراخيص جديدة. وتكشف أرقام النصف الأول من 2026 ضحالة واضحة في السيولة وعمق السوق، إذ وصلت قيمة التداول مع الصفقات الضخمة إلى 2.4 مليار ليرة جديدة، بمتوسط في الجلسة الواحدة بلغ نحو 21.1 مليون ليرة (ما يعادل 172 ألف دولار فقط بسعر صرف 122.5 ليرة للدولار)، فيما بلغت القيمة السوقية الكلية نحو 254 مليار ليرة (2.07 مليار دولار).

وقال الباحث عبد الكريم، في حديث إلى عنب بلدي، إن أقل من 2% من قيمة السوق تم تداولها في سنة كاملة، وأغلبية الأسهم لا تتحرك عمليًا، وحتى هذا الرقم متضخم بفعل الصفقات الضخمة، إذ استحوذ سهم "أسمنت البادية" وحده على نحو 46% من تداولات السوق.

وبعد قطاع التأمين الحلقة الأضعف أصلًا، بحسب عبد الكريم، إذ بلغت حصته 0.09% فقط من قيمة التداولات، مقابل 51.48% للبنوك و47.88% للقطاع الصناعي.

وتداولت شركات التأمين الست المدرجة مجتمعة نحو 2.2 مليون ليرة جديدة في نصف عام (قرابة 18 ألف دولار)، وسهم "السورية الكويتية" وحده تداول نحو 1,300 دولار في ستة أشهر، وفي جلسة 16 من أيلول الحالي كان مجموع أوامر الشراء على سهم "المتحدة للتأمين" صفرًا، مقابل أكثر من 15,000 سهم معروضة للبيع، وبحسب تعبير عبد الكريم فإن "هذه صورة حية لغياب العمق".

قدرة قطاع التأمين على جذب الاستثمار

يرى الخبير الاقتصادي أن التأمين جاذب من زاوية الإمكانات النظرية، لأن انتشار التأمين في سوريا منخفض إلى حد استثنائي، لكنه غير جاذب بعد كاستثمار في الأسهم لمعظم المدخرين، فحجمه صغير جدًا، ونموه اسمي في معظمه، وجزء مهم من الأرباح تاريخيًا جاء من فروقات الصرف لا من النشاط التأميني.

وفي الأشهر التسعة الأولى من 2024، بلغ إجمالي الأقساط نحو 419 مليار ليرة قديمة (بنمو 107% عن الفترة نفسها من 2023)، لكنه نمو اسمي تقوده أسعار الصرف والتضخم، وليس توسعًا حقيقيًا في عدد المؤمَّن عليهم، وتستحوذ "المؤسسة العامة السورية للتأمين" (حكومية) على نحو 49% من السوق، فيما تتقاسم الشركات الخاصة الـ12 النصف الآخر.

ويتضح أن انتشار التأمين (نسبة الأقساط إلى الناتج المحلي) بتقدير أقساط 2024 (نحو 43 مليون دولار) ومع ناتج محلي يُقدّر بنحو 21.4 مليار دولار، يقارب 0.2% فقط، في حين يدور المتوسط العالمي تاريخيًا حول 7%، بينما لم تتجاوز نسبة المؤمَّن عليهم صحيًا 5% عام 2023.

وحول القيمة الاستثمارية للقطاع، ثمة ثلاث ملاحظات حاسمة، بحسب عبد الكريم، هي:

- الأقساط الكبيرة قد تعني تعويضات كبيرة، فالتأمين الصحي مثلًا يولد أقساطًا ضخمة، لكنه يستهلك معظمها في التعويضات.
- السعر السوقي لا يعكس النشاط التأميني، لأن القيمة السوقية لشركة "المتحدة للتأمين" تعادل نحو 35 ضعف ربحها التشغيلي لعام 2024، ما يشير إلى أن السوق يسعّر الأصول والودائع بالعملة الأجنبية والاستثمارات لا نشاط التأمين.
- الاحتكار الحكومي السابق والتاريخي، عبر استحواذ المؤسسة العامة على 93% من أقساط التأمين الإلزامي للسيارات عام 2020، ما حرم الشركات الخاصة من أكبر خدمات تأمينية من حيث الحجم.

أثر التحول إلى مساهمة عامة على حقوق الملاك والمؤسسين

أكد الخبير الاقتصادي السوري أن تحول شركات التأمين إلى مساهمة عامة قد يخفض نسبة ملكية المؤسسين وسيطرتهم، لكنه لا يخفض قيمة ملكيتهم بالضرورة، فالنتيجة تتوقف على سعر الطرح، وعلى نوع الأسهم المطروحة (هل هي أسهم جديدة بزيادة رأس المال تدخل أموالها للشركة، أم أسهم قديمة يبيعها المؤسسون لحسابهم الخاص).

وفيما يتعلق بالسيطرة وقيمة الملكية، إذا كان لدى شركة عشرة ملايين سهم بقيمة عادلة 20 مليار ليرة (2,000 ليرة/سهم) فإن الطرح بالسعر العادل: إصدار خمسة ملايين سهم جديد بـ2,000 ليرة يجمع عشرة مليارات، وعندها تنخفض نسبة المؤسسين إلى 66.7%، لكن قيمة حصتهم تبقى 20 مليارًا.

أما الطرح بخصم (مثلًا 20%): الطرح بسعر 1,600 ليرة يجمع ثمانية مليارات فقط، وتنخفض قيمة حصة المؤسسين إلى 18.7 مليار ليرة، أي أن 1.3 مليار انتقلت فعليًا منهم إلى المكتتبين الجدد.

وبحسب عبد الكريم، فإن زيادة رأس المال عبر أسهم مجانية التي اقترحتها شركتا تأمين مدرجتان في أيلول الحالي لا تغير نسبة ملكية أي مساهم ولا تُدخل ليرة نقدية واحدة إلى الشركة، بل هي مجرد نقل محاسبي من الأرباح المحتجزة أو الاحتياطيات إلى رأس المال، ولا تعزز الملاءة بأموال جديدة.

خطورة إعادة تقييم أصول الشركات في الميزانيات

"تعد عمليات إعادة التقييم ضرورية لإظهار قيمة واقعية للأصول، لكنها أخطر مصدر محتمل لتضليل المستثمر الصغير، فهي تنتج أرقامًا ضخمة بالليرة دون أي تدفق نقدي، وقد تُخفي تراجعًا فعليًا في القيمة الحقيقية"، وفق عبد الكريم.

وأوضح أنه لو اشترت شركة مبنى عام 2010 بـ50 مليون ليرة قديمة (مليون دولار)، قيمته الدفترية بالليرة الجديدة اليوم 500 ألف ليرة، فعند إعادة تقييمه بسعره الحالي (مليون دولار = 122.5 مليون ليرة جديدة)، يظهر فائض بـ122 مليون ليرة، فتبدو قيمة الأصل وكأنها تضاعفت 245 مرة، لكن المساهم لم يربح شيئًا بالدولار، والشركة لم تتسلم ليرة واحدة نقدًا.

والتجربة السورية القريبة تقدم الدليل، ففي عام 2020 قفزت الأرباح الصافية لشركات التأمين بأكثر من 830% إلى 20 مليار ليرة، لكن عند استبعاد فروقات الصرف غير المحققة، انخفضت هذه الأرباح إلى نحو مليار ليرة فقط (أي أن 95% منها كانت أرباحًا ورقية)، وكذلك في عام 2021 ارتفعت حقوق المساهمين إلى 85.7 مليار ليرة، منها 48.4 مليار مجرد فروقات صرف غير محققة .

مهلة 18 شهرًا لإصلاح الشركات المتعثرة

يمكن الاكتفاء بمهلة 18 شهرًا (تنتهي في 9 من آذار 2028) لإنجاز التحول القانوني والإدراج لبقية شركات التأمين الخاصة، وفق الخبير، لكنها قصيرة جدًا لإصلاح شركة متعثرة فعليًا، فالخطر الحقيقي أن تُنجز الشكليات في الموعد بينما تبقى المشكلات المالية كما هي .

والشركة المتعثرة تحتاج إلى إجراءات هيكلية تتمثل بـ:

- زيادة رأس المال نقدًا.
- معالجة الخسائر المتراكمة بتخفيض رأس المال ثم زيادته.
- مراجعة الاحتياطيات الفنية عبر خبير "اكتواري" مستقل.
- تحسين تحصيل الأقساط.
- إعادة تسعير المنتجات الخاسرة، أو التوجه نحو الاندماج.

أما تغيير الشكل القانوني، بحسب الدكتور محمود عبد الكريم، فإنه لا يضيف قسطًا ولا يخفض تعويضًا ولا يرفع الملاءة المالية، فالشركة الخاسرة التي تتحول إلى مساهمة عامة تبقى شركة خاسرة، لكن بعد أكبر من المتضررين، وإدراج شركات ضعيفة يهدد بتحميل صغار المكتتبين خسائر المؤسسين، والإضرار بسمعة السوق والقطاع ككل.

الحوكمة والشفافية بين النص والتطبيق

قال الدكتور عبد الكريم، إن الإدراج يرفع سقف الالتزامات المكتوبة، لكن سجل الشركات المدرجة أصلًا يظهر أن التطبيق والإنفاذ هما الحلقة الضعيفة. وتكشف بيانات الإفصاح لبعض الشركات المدرجة خللًا عميقًا:

- إحدى شركات التأمين المدرجة نشرت بياناتها المالية للربع الأول من 2025 في تشرين الأول 2025، ونتائجها الأولية عن عام 2025 كاملًا لم تصدر إلا في أيلول 2026.
- عند إعادة افتتاح السوق في حزيران 2025 لم تستأنف التداول سوى 18 شركة من أصل 27 مدرجة، لعدم استيفاء البقية لمعايير التداول.
- الشفافية لا تقاس بوجود خانة الإفصاح، بل بتوقيته وجودته، فالإفصاح المتأخر ثمانية أشهر يفقد معظم قيمته استثماريًا.

أما حول كيفية قياس نجاح قرار وزارة المالية بإدراج شركات التأمين الخاصة بالسوق، فيعتبر الدكتور محمود عبد الكريم أنه لا يقاس النجاح بعدد الشركات التي تحولت وأدرجت بحلول آذار 2028، بل بما إذا أصبحت هذه الشركات أقوى ماليًا، وأسهمها قابلة للتداول فعلًا.

ويمكن أن ينجح القرار تنظيميًا بنسبة 100% ويفشل اقتصاديًا في الوقت نفسه إذا حصلنا على شركات مدرجة لا يتم تداول أسهمها وتستمد أرباحها من تقلبات الصرف.

وزير المالية السوري يجتمع بمديري شركات التأمين الخاصة لمناقشة خطة التحول لشركات مساهمة عامة والإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية – 17 أيلول 2026 (وزارة المالية السورية/تلجرام)

دولار أمريكي ▲ مبيع 136.5 شراء 135.75 | يورو ▲ مبيع 156.7 شراء 154.6 | ليرة تركية ▲ مبيع 2.8 شراء 2.77
الذهب 21 ▲ 123 $ الذهب 18 ▲ 105 $ | المازوت = 1.28$ | البنزين = 1.36$ | الغاز = 11.72$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.81$ | الأرز (كغ) = 1.37$

بعد سنوات من الجفاء والصور النمطية

"حديث السوريين" يفتح أبواب الحوار المجتمعي

عنب بلدي – آلاء شعبو

في إدلب، تلقت نبيلة بارود اتصالًا من أقاربها المقيمين في ألمانيا، بعدما عرفوا أنها موجودة في المدينة. أثار وجودها في إدلب قلقهم بسبب الصورة التي يحملونها عن المدينة، فطلبوا منها أن تتحدث مع المرأة التي كانت تجلس إلى جانبها.

إلى جانب نبيلة، جلست أستاذة جامعية من إدلب تهتم بقضايا المرأة والمشاركة السياسية، تحدثت مع نبيلة وأقاربها عن حياتها وعملها، ثم تعرّفوا إلى أشخاص آخرين من المدينة، بينهم الدكتور مهيب قدور.

ويروي الدكتور نادر الصنوفي، مؤسس مبادرة "حديث السوريين"، لعنب بلدي أن الحديث مع هؤلاء الأشخاص غيّر نظرة أقارب نبيلة إلى إدلب، ودفعهم إلى تغيير موقفهم من زيارة سوريا، التي لم يكونوا يرغبون فيها سابقًا.

الصورة التي تشكلت من بعيد

قال الصنوفي إن سنوات الحرب وما رافقها من تباعد بين المدن، جعلت التواصل بين الناس محدودًا، خصوصًا مع صعوبة التنقل بين المناطق، فصار التعرف إلى مجتمعات أخرى يجري غالبًا من خلال ما يسمعه الشخص عنها.

وترى زينة قنجراوي، خريجة علم اجتماع وناشطة اجتماعية في اللاذقية، أن القطيعة لم تؤثر في الأماكن وحدها، بل امتدت إلى نظرة الناس إلى بعضهم.

وقالت إن انقطاع التواصل المباشر جعل "الآخر" يُرى في كثير من الأحيان من خلال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ما أسهم في تكوين صور نمطية، وتضخيم بعض الجوانب السلبية.

وأضافت قنجراوي، لعنب بلدي، أن اللقاء المباشر يتيح للناس الاستماع إلى تجارب بعضهم، والتعرف إلى مخاوفهم واهتماماتهم اليومية، ما يمكن أن يخفف من الأحكام المسبقة عندما يتحول "الآخر" من صورة عامة إلى شخص له تجربته الخاصة.

من أحاديث المدن إلى حديث السوريين

بدأت فكرة "حديث السوريين" من لقاءات حملت اسم "أحاديث المدن"، وتركزت في بدايتها على سكان كل مدينة لمناقشة قضاياهم اليومية والتعرف إلى بعضهم .

ومع توسع هذه اللقاءات إلى مدن ومحافظات أخرى، ظهرت فكرة جمع المشاركين من مناطق مختلفة في لقاء واحد.

قال الصنوفي، إن الانتقال إلى اللقاءات المشتركة جاء بعد تجربة "حديث مصياف" في أيار 2025، عندما اقترح الدكتور علي أسعد استضافة أشخاص من محافظات مختلفة في المدينة وتأمين مكان لإقامتهم. شارك في اللقاء نحو 35 شخصًا قدموا من حلب وحماة وإدلب ودمشق وحمص، وأقاموا في فندق حجزه شباب من مصياف للضيوف.

لم ينتهِ اللقاء بانتهاء الجلسة، إذ استمر المشاركون في الحديث حتى الرابعة فجرًا، قبل أن يتابعوا في اليوم التالي برنامجهم بالإفطار وزيارة قلعة مصياف والأسواق القديمة ومواقع أخرى في المدينة.

يتحدث الصنوفي عن تجربة الاستضافة التي دفعت إلى التفكير بتوسيع الفكرة، لتصبح لقاءات تجمع السوريين من مدن ومحافظات مختلفة.

لاحقًا، بدأت اللقاءات تنتقل بين المدن، بحيث تستضيف كل مدينة مشاركين من مناطق أخرى، بهدف التعارف المباشر، واكتشاف ما يجمع السوريين وما يختلفون فيه من خلال النقاش والاحتكاك اليومي.

أكثر من جلسة حوار

لم تقتصر الاستضافة على ساعات الجلسة، إذ أصبحت جزءًا من تجربة اللقاء نفسها.

وتكرر ذلك في لقاء دير مار موسى في النبك، عندما عرض الأب جهاد يوسف تأمين الطعام لنحو 100 شخص، ومكان إقامة لنحو 30 إلى 35 شخصًا.

وبحسب الصنوفي، وصل عدد المشاركين في اللقاء إلى نحو 450 شخصًا، وتوزعوا بين أشخاص من محافظات ومكونات اجتماعية ودينية مختلفة.

ويرى أن الجزء غير الرسمي كان من أكثر ما أتاح للمشاركين التعرف إلى بعضهم، من خلال الأحاديث قبل الجلسات وخلال الطعام والزيارات.

ومع انتقال اللقاءات بين المدن، أصبح سكان المدينة المضيفة أنفسهم جزءًا من هذا الاحتكاك، من خلال استقبال الضيوف والتفاعل معهم خلال اليوم.

مدن لا تشبه صورتها

مع انتقال اللقاءات بين المدن، لم يعد المشاركون يكتفون بسماع روايات عن المناطق الأخرى، بل صاروا يرونها من الداخل ويلتقون بسكانها.

وكانت إدلب ومصياف من المدن التي ظهرت حولها صور مسبقة لدى بعض المشاركين.

في إدلب، شملت الزيارة إلى جانب جلسة الحوار جولات على المدينة ومؤسساتها وجامعتها ومركزها الثقافي ومخيمات ومناطق صناعية وأسواق.

بعض المشاركين فوجئوا بما شاهدوه، مقارنة بالصورة التي كانوا يحملونها عن إدلب، والتي ارتبطت لديهم بالحرب وما خلفته من دمار وصعوبات معيشية، وفق الصنوفي.

وأشار الإعلامي قاسم شيخ علي، أحد المشاركين في تنظيم اللقاءات، إلى أن الانطباعات المسبقة عن إدلب لم تكن موحدة، لكنه لاحظ أن بعض الزوار وجدوا واقعًا مختلفًا عما توقعوه، خصوصًا فيما يتعلق بما تمكن السكان من إنجازه رغم ظروف الحرب والحصار.

وفي مصياف، ظهرت صورة مسبقة من نوع آخر، بحسب شيخ علي، إذ كان بعض المشاركين ينظرون إلى المدينة باعتبارها منطقة موالية للنظام السابق، ويختزلون سكانها في هذه الصورة.

لكن اللقاء جمعهم بأشخاص من المدينة، واطلعوا على تجارب مختلفة لسكانها، بينها نشاط اجتماعي وتجارب مرتبطة بالحرب والفقر والعمل المدني.

لقاءات تبني روابط وعلاقات

خلال هذه اللقاءات، لم يقتصر تغيير الانطباعات على المدن التي زارها المشاركون، بل ظهر أيضًا في العلاقات التي نشأت بينهم.

يروي الصنوفي أن عددًا من العاملين في الفندق الذي استضاف المشاركين في مصياف كانوا من أبناء الطائفة العلوية، وبعضهم سبق أن عاش في حمص قبل أن يغادرها بعد سقوط نظام الأسد، ومع وصول أشخاص من إدلب ومناطق أخرى إلى الفندق، بدأ العاملون بالجلوس معهم والمشاركة في الأحاديث، وقال بعضهم إنهم للمرة الأولى يجلسون ويتحدثون مع أشخاص من إدلب.

وذكر قاسم شيخ علي لعنب بلدي أن الدكتور علي سمعول، ابن مصياف، التقى خلال "حديث إدلب" بصديق له من بنش، بعد نحو 13 عامًا على آخر لقاء بينهما.

كان الاثنان يعرفان بعضهما من قبل، لكن المسافة وظروف السنوات الماضية حالت دون اجتماعهما طوال تلك الفترة.

وفي إحدى جلسات "حديث إدلب"، جلست شابة من الساحل إلى جانب شابة من إدلب، قبل أن تنتهي محادثتهما بالبكاء والعناق.

لا يعرف شيخ علي ما دار في الحديث بينهما، لكنه يتذكر المشهد بوصفه واحدًا من المواقف التي ظهرت خلال ساعات اللقاء خارج الجلسة الرسمية.

علاقات تستمر بعد اللقاء

قال شيخ علي، إن أشخاصًا كانوا يعرفون بعضهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي التقوا للمرة الأولى وجهًا لوجه خلال هذه اللقاءات، وإن بعض المشاركين حافظوا بعد ذلك على التواصل وتطورت بينهم صداقات وعلاقات عمل.

وأشار إلى أن تكرار اللقاءات بين المدن ساعد على استمرار هذه العلاقات، إذ صار بعض المشاركين ينتظرون اللقاء التالي للعودة إلى أشخاص تعرفوا إليهم في محطات سابقة.

وترى زينة قنجراوي أن انتقال التعارف من لقاء عابر إلى صداقة أو عمل مشترك، يتيح بناء علاقات جديدة على أساس المعرفة المباشرة بدل الصور المسبقة .

وتابعت أن استمرار هذه العلاقات يمكن أن يفتح مساحة أوسع للتواصل بين السوريين، إذا انتقل أثر اللقاءات من المشاركين إلى دوائرهم الاجتماعية في العائلة والعمل والمجتمع.

وبحسب القائمين على اللقاءات، لا تبقى التجربة محصورة بين المشاركين، إذ يتفاعل سكان المدن المضيفة مع القادمين من المحافظات الأخرى خلال الزيارات والأنشطة.

وأكد شيخ علي أن عدد المشاركين في "أحاديث المدن" المحلية بدأ بالازدياد في عدد من المناطق، مع اتساع دائرة الأشخاص الذين تعرفوا إلى بعضهم خلال اللقاءات المشتركة.

أما الصنوفي فقال إن اللقاءات تستمر بالتنقل بين المدن والمحافظات، وكانت المحطة التالية المقررة في حلب. وبين لقاء وآخر، يبقى بعض المشاركين على تواصل، فيما يلتقون مجددًا في مدن أخرى.

ما مبادرة "حديث السوريين"؟

تجمع اللقاءات أشخاصًا من مدن ومحافظات مختلفة في مدينة مضيفة، للمشاركة في جلسة حوار إلى جانب الزيارات والأنشطة وقضاء وقت مشترك مع سكان المدينة والمشاركين القادمين من مناطق أخرى. وتتنقل اللقاءات بين المدن والمحافظات السورية.

مشاركون في مبادرة "حديث السوريين" في زملكا بريف دمشق – 21 آب 2026 (محمد سعيد الجولي/فيسبوك)

الثقافة خارج المؤسسات..

مبادرات سورية تبحث عن مساحات للاستمرار

عنب بلدي – أمير حقوق

تواجه المبادرات الثقافية في سوريا اختبارًا يتجاوز قدرتها على تنظيم الفعاليات إلى السؤال: كيف تستمر في ظل صعوبة تأمين المساحات والموارد، وتحديات وصول الجمهور، وعلاقة لا تزال آلياتها غير واضحة مع المؤسسات الرسمية؟

خلال السنوات الأخيرة، ظهرت تجارب تحاول العمل خارج الشكل التقليدي للفعالية الثقافية، لكنها تصطدم بأسئلة عملية تبدأ من الجمهور والتمويل ولا تنتهي عند الإجراءات المطلوبة لاستخدام المساحات التابعة للمؤسسات الرسمية.

وفي ظل مشهد ثقافي يعاد تشكيله خلال المرحلة الانتقالية، لا يتعلق التحدي فقط بظهور مبادرات جديدة، وإنما بقدرتها على تحويل أفكارها وتجاربها إلى مشاريع مستمرة، وعلى بناء علاقات تعاون مع المبادرات الأخرى والمؤسسات والمجتمع.

مبادرات تتجاوز الفعالية.. لكن إلى أين؟

قد تنجح المبادرة في تنظيم فعالية، لكن نجاح الفعالية لا يعني بالضرورة قدرتها على بناء مشروع يستمر، لذلك تولّد بعض التجارب الثقافية عدة أسئلة متعلقة بضمان استمراريتها وحضورها.

الموسيقي والشريك المؤسس لمبادرة "حجرة ورقة مقص"، يامن مقداد، قال لعنب بلدي، إن نجاح المبادرات واستمراريتها يرتبط بالمكان والمجتمع الذي تعمل فيه، ومعرفتها بمن تخاطب وأين تعمل وما الحاجات التي تحاول الاستجابة لها، سواء كانت فردية أو جماعية.

> نجاح المبادرات واستمراريتها يرتبطان بالمكان والمجتمع الذي تعمل فيه، ومعرفتها بمن تخاطب وأين تعمل وما الحاجات التي تحاول الاستجابة لها.
>
> يامن مقداد
> موسيقي وشريك مؤسس لمبادرة "حجرة ورقة مقص"

أما الشريك المؤسس لمؤسسة "خزان، معمل ثقافة"، أنس يونس، فقال لعنب بلدي، إن الثقافة والفن يمكن أن يكونا جزءًا من المجال العام، وبذلك يمكن للمبادرات الثقافية أن تعمل بوصفها "حوامل ثقافية" مرتبطة بالمناطق والمجتمعات، ضمن شبكات أوسع، وهو ما يمنحها حضورها واستمراريتها.

ويرى أن الاختلاف بين المبادرات الثقافية وخاصة الناشئة يكمن في طريقة التفكير بالإدارة والاقتصاد الثقافي.

كيف تستمر؟

لا تتعلق استدامة المبادرة بقدرتها على إنتاج الأفكار أو تأمين مكان للعمل فقط، بل أيضًا بقدرة الجمهور والعاملين في القطاع على تحمل تكلفة المشاركة والاستمرار، ومع الظروف الاقتصادية، تصبح تكلفة الوصول إلى النشاط الثقافي جزءًا من المشكلة، لذلك تحاول بعض المبادرات الانتقال من إنتاج النشاط نفسه إلى بناء البيئة التي تسمح باستمراره.

يرى مقداد أن ارتفاع تكاليف الحياة يؤثر مباشرة في المشاركة الثقافية، فإذا كان الشخص يواجه صعوبة في تأمين أجور النقل أو حتى في مغادرة منزله، فقد تتحول المشاركة في الثقافة إلى امتياز، رغم أن الثقافة حاجة اجتماعية.

لذلك تحتاج المبادرات إلى بيئة تسمح للجمهور والعاملين بالوصول والمشاركة، وليس فقط إلى إنتاج فعاليات جديدة، بحسب رأيه، ويرتبط ذلك بمحاولة بناء دورة اقتصادية داخل القطاع نفسه، توفر فرصًا للعاملين، وتمنح النشاط قدرة أكبر على الاستمرار.

في تجربة "حجرة ورقة مقص"، أوضح مقداد لعنب بلدي أن العمل ينطلق من قطاع الموسيقا، عبر خلق فرص للفنانين والعاملين خلف الكواليس، من منتجين ومهندسي صوت وإضاءة وغيرهم، وربطهم بمساحات التدريب و"البروفات" والدعم التقني والعروض والإيرادات.

والهدف هو بناء قطاع موسيقي حي لا يقوم على الفنان وحده، وإنما على شبكة من الأشخاص والخدمات والمساحات.

أما يونس فربط الاستمرار أيضًا بوضوح المساحات التي يمكن للمبادرات التحرك فيها، وبوجود قنوات مؤسساتية تساعدها على معرفة كيفية التعاون وتقاسم الموارد بدل العمل ضمن مسارات منفصلة.

ولهذا تتجه أغلبية المبادرات الثقافية إلى العمل عبر دوائر وشبكات في مناطق مختلفة، بما يسمح بتبادل الخبرات والموارد والعمل الثقافي خارج المركز الواحد.

وحول أهمية استمرار المبادرات الثقافية، يعتقد أن المبادرات يمكن أن تؤدي لاحقًا أدوارًا تتجاوز النشاط الثقافي المباشر الذي يعتبر مهمًا ضمن المرحلة الحالية، بحسب رأيه، كمتمم وشريك للجهات الرسمية، وتقديم خدمات لها مثل تدريب كوادر في الإدارة الثقافية والحوكمة، وبناء نقاشات محلية، والمساهمة في صياغة رؤى تنطلق من المجتمع نفسه.

> بناء البيئات المرافقة للمبادرات الثقافية لا يحتاج إلى مركز واحد، بل إلى أكثر من فكرة ومبادرات ومساحات متعددة يمكن أن تتصل فيما بينها.
>
> أنس يونس
> شريك مؤسس لمؤسسة "خزان، معمل ثقافة"

بين المبادرات والمؤسسات.. من يفتح الباب؟

حتى المبادرة التي تملك مشروعًا واضحًا تحتاج أحيانًا إلى مساحات وتسهيلات وشراكات مع المؤسسات الرسمية، لكن العلاقة لا تزال بالنسبة إلى هذه التجارب محكومة بأسئلة عملية تتعلق بجهة التواصل والإجراءات والمدة اللازمة للحصول على الموافقات.

وهنا أشار يونس إلى ضعف التواصل والتعاون بين تلك المشاريع الثقافية وبين المؤسسات الرسمية، خاصة وزارة الثقافة، شارحًا أن مؤسسة "خزان" حاولت التواصل مع وزارة الثقافة عبر البريد الإلكتروني وقنوات مختلفة، لكن لم تتشكل حتى الآن آلية واضحة وثابتة للتعاون، مع استمرار العمل على فتح قنوات مع القطاع الحكومي والخاص والمستقل للوصول إلى بيئة ثقافية أكثر تكاملًا.

بينما طرح مقداد أسئلة عملية مشابهة تتعلق باستخدام المساحات التابعة للوزارة: من الجهة التي ينبغي التواصل معها؟ وما الإجراءات المطلوبة؟ وكم تستغرق الاستجابة؟ وما المعايير التي تحكم إتاحة هذه المساحات؟

وأشار إلى وجود أشخاص داخل الوزارة لديهم فهم لطبيعة المبادرات ويساعدون في بعض الحالات، لكن وضوح الإجراءات يبقى ضروريًا لتسهيل التعاون.

إحدى فعاليات مبادرة "خزان، معمل ثقافة" الثقافية – 16 كانون الأول 2025 (خزان، معمل ثقافة)

مهيار خضور يعود إلى الدراما "الشامية" بشخصيتي "التوأم"

يعود الفنان السوري مهيار خضور إلى دراما البيئة الشامية، من بوابة مسلسل "التوأم الشامي"، المقرر أن يُعرض ضمن الموسم الرمضاني لعام 2027، وذلك بعد نحو 15 عامًا من الغياب عن أجواء الحارات الدمشقية.

وتأتي عودة خضور إلى هذا اللون الدرامي من خلال بطولة العمل، إذ يجسد شخصيتي توأم هما "عزيز" و"عزو"، في تجربة تضعه أمام مساحة تمثيلية مختلفة، تقوم على أداء شخصيتين ضمن الحكاية نفسها.

خصوصية أداء شخصيتي التوأم

يحمل اختيار شخصية التوأم خصوصية على مستوى الأداء، إذ لا يقتصر حضور خضور في العمل على العودة إلى البيئة الشامية، وإنما يرتبط بتقديم شخصيتين يفترض أن تفرض كل منهما ملامحها داخل الأحداث.

وتبقى طبيعة الاختلاف بين "عزيز" و"عزو"، وكيفية توظيف هذا الاختلاف دراميًا، من التفاصيل التي لم يكشف عنها صناع المسلسل بشكل كامل حتى الآن.

المسلسل من تأليف قاسم الويس وإخراج باسم السلكا، فيما يتولى قبنض والحاجة إنتاجه، وتواصل الشركة المنتجة استكمال فريق العمل والإعداد لمواقع التصوير.

ومن المقرر أن تبدأ عمليات التصوير داخل سوريا مع نهاية أيلول الحالي، تمهيدًا لعرضه في رمضان 2027.

ويعيد "التوأم الشامي" خضور إلى دراما البيئة بعد مشاركته في مسلسل "زمن البرغوث" عام 2012، الذي كان آخر أعماله ضمن هذا اللون، قبل أن ينتقل خلال السنوات التالية بين أعمال درامية تنوعت في موضوعاتها وشخصياتها، وتظهر أعماله الحديثة هذا التنوع، إذ شارك في مسلسلات مثل "ع أمل" اللبناني، و"كانون" و"السجين"، وصولًا إلى "القيصر: لا مكان لا زمان" في موسم 2026.

لكن "التوأم الشامي" يقدم عودة خضور من زاوية مختلفة، إذ ينتقل من مجرد الظهور ضمن عالم الحارة إلى حمل شخصيتين رئيستين في عمل جديد، ما يجعل تفاصيل التجربة مرتبطة بدرجة أكبر بمسار الشخصيتين داخل الحكاية.

تراجع أعمال البيئة الشامية

تأتي عودة خضور في وقت تواصل فيه الدراما السورية إنتاج أعمال تنتمي إلى البيئة الشامية، وهو النوع الذي حافظ خلال السنوات الماضية على حضور ثابت في المواسم الرمضانية.

وشهد الموسم الرمضاني الماضي تراجعًا ملحوظًا في حضور مسلسلات البيئة الشامية مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بدا هذا النوع الدرامي أقل تأثيرًا وجاذبية أمام تصاعد الدراما الاجتماعية التي فرضت نفسها بقوة على المشهد.

اقتصرت أعمال البيئة الشامية في الموسم الرمضاني الماضي على ثلاثة مسلسلات (البتيم والنويلاتي وشمس الأصيل)، ولقيت انتقادات بأنها تكرر نفس الحكايات والأحداث الدرامية.

الناقد الفني عامر عامر، قال لعنب بلدي في حديث سابق، إن هذه الأعمال "تعيش مرحلة الشيخوخة الإنتاجية"، إذ لم تعد تقدم عالمًا متكاملًا بمرجعياته الاجتماعية والتاريخية، بل تحولت إلى قوالب ثابتة، حارة مغلقة، زعيم تقليدي، وصراعات اجتماعية مكررة، تُعاد صياغتها بأشكال مختلفة.

واعتبر أن "الخطير" في الأمر هو تحول هذه الأعمال إلى "منتج تسويقي" يستند إلى حنين الجمهور أكثر من اعتماده على نص درامي متماسك أو رؤية تاريخية واعية.

الفنان مهيار خضور يجتمع مع منتجي مسلسل "التوأم الشامي" – 15 أيلول 2026 (مهيار خضور)

استشارية تشرح وتنصح

بماذا يشعر الأطفال الفقراء في صفوف الدراسة؟

تضمن المدرسة الآمنة نفسيًا بيئة تعليمية متكافئة تتجاوز الفروق العابرة وتكفل لجميع الطلاب حقًا متساويًا في الكرامة والانتماء والتعلم والاحترام (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

لم يعد الصف المدرسي مساحة تعليمية فقط، بل أصبح صورة مصغرة عن المجتمع بما يحمله من تفاوت اقتصادي واجتماعي، فقد يجلس على المقعد نفسه طفل يمتلك هاتفًا حديثًا ويرتدي ملابس من علامات تجارية معروفة، إلى جانب آخر تعجز أسرته عن توفير أبسط مستلزماته المدرسية.

وفي البيئة السورية، حيث أثّرت سنوات الحرب والأزمات الاقتصادية في أوضاع شريحة واسعة من الأسر، تبرز اليوم إدارة هذه الفوارق كمسؤولية تربوية ونفسية دقيقة تفرض نفسها على الكوادر التعليمية مع بداية العام الدراسي الجديد.

من تباين طبقي إلى تهديد لتقدير الذات

قالت استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إن الأطفال يدركون الفوارق المادية بينهم وبين أقرانهم في سن مبكرة تتجاوز تقديرات البالغين، إذ يلاحظ الطفل تلك الاختلافات تلقائيًا عبر مظاهر يومية، كاللابس ونوعية الطعام والمصروف، وصولًا إلى وسائل النقل والرحلات المدرسية.

وبناء على ذلك، أوضحت العرنوس أن الإشكالية الحقيقية لا تكمن في رصد الاختلاف بحد ذاته، بل في المعنى النفسي الذي يبنيه الطفل حوله، إذ يتحول الأمر من مجرد تباين مادي إلى تهديد مباشر لتقدير الذات عندما يترسخ لديه شعور بأن "زميله أفضل منه".

وفي السياق ذاته، تؤكد أبحاث حديثة أن التفاوت الاقتصادي داخل الفصول الدراسية يؤدي إلى تراجع النتائج الأكاديمية والمعرفية للطلاب الأقل حظًا. هذا الرابط يفرض عدم حصر الفوارق الطبقية في مظاهرها الاجتماعية الخارجية، بل التعامل معها كأزمة تتغلغل في العمق التعليمي والنفسي للطالب.

آثار نفسية وأكاديمية

لفتت استشارية علم النفس الأسري إلى أن شعور الطالب بالنقص نتيجة وضع أسرته المادي نادرًا ما ينعكس في شكوى لفظية صريحة، بل يتجلى غالبًا في سلوكيات غير مباشرة، إذ يميل الطفل إلى الانسحاب الاجتماعي، وتجنب الأنشطة والرحلات، فضلًا عن اختلاق الأعذار للتهرب من شراء المستلزمات أو دعوة الأصدقاء إلى منزله.

وينسحب هذا الضغط النفسي على تعاملاته عبر إبداء الغضب تجاه الوالدين، أو اللجوء إلى آليات دفاعية كالمبالغة في ادعاء ممتلكات غير موجودة، والسخرية من الأقران الأكثر ثراء.

ويمتد هذا الأثر ليظهر أكاديميًا في صورة تراجع ملحوظ في الدافعية والمشاركة، الأمر الذي يفرض على المنظومة التربوية استيعاب السياق الاجتماعي للطفل قبل إطلاق أحكام مسبقة تصفه بالكسل أو الانطوائية.

وفي المقابل، حذرت العرنوس من أخطاء غير مقصودة قد ترتكبها الكوادر التدريسية تكرس هذه الفوارق، كالإشهار العلني بفقر الطالب تحت ذريعة مساعدته، أو إظهار إعجاب مبالغ فيه بمقتنيات بعض الطلاب، مما يربط القيمة الشخصية بالقدرة الشرائية.

ولفتت الاستشارية إلى أن المساعدة الحقيقية هي التي تحفظ كرامة الطفل، وذلك عبر تقديم الدعم والقرطاسية والإعفاءات بسرية تامة ومن خلال آلية مؤسسية تجنبه الشعور بالوصم، وتضمن حماية تجربته التعليمية والنفسية من انعكاسات الفوارق ا لطبقية .

الحد من المظاهر الطبقية والتنمر

شددت العرنوس على أن الحل لا يكمن في إنكار الاختلاف المادي، بل في منع تحويله إلى تراتبية اجتماعية، إذ نصحت بوضع قواعد عامة تحد من استعراض المقتنيات غير الضرورية للتعليم، وتطبيقها على الجميع دون استهداف، إضافة إلى بناء ثقافة صفية ترتكز على الأخلاق والتفوق والمبادرة كمصادر للمكانة الاجتماعية بدلًا من المظاهر الاستهلاكية.

أما فيما يتعلق بآلية التعامل مع التنمر الطبقي، فأكدت الاستشارية أهمية دور الكوادر بالتدخل الفوري والحازم، باعتبار السخرية من الوضع المادي إيذاء اجتماعيًا يستوجب التدخل العاجل لحماية المستهدف، وليس مجرد "مزاح أطفال".

ومن هذا المنطلق، حذرت العرنوس من الاكتفاء بإجبار المعتدي على اعتذار استعراضي أمام الصف، بل الاستعاضة عن ذلك بضرورة مساءلته على فهم الأثر السلبي لسلوكه، وتدريبه على التعاطف وتحمل المسؤولية.

وفي المقابل، أشارت إلى أن الطفل المتضرر لا يحتاج إلى الشفقة، وإنما إلى استعادة مكانته وشعوره بالأمان والانتماء داخل بيئته المدرسية.

آليات لتحقيق التكافؤ

استعرضت الاستشارية حلولًا عملية منخفضة التكلفة يمكن تطبيقها في المدارس السورية، إذ أوصت بتقليل الأنشطة التي تتطلب إنفاقًا متكررًا من الأسرة، وتوفير بدائل مجانية، مع عدم ربط التكريم بالهدايا المادية.

كما نصحت بإنشاء خزائن مدرسية للكتب والقرطاسية تحفظ خصوصية الطلاب، مع تلافي تكليفهم بمشروعات تعتمد جدوتها على القدرة المالية للأسرة، فضلًا عن اعتماد مجموعات صفية متنوعة بدلًا من التجمعات الثابتة القائمة على المستوى الاجتماعي أو الأكاديمي.

وفي هذا الإطار، تستشهد الاستشارية بدراسة منشورة عام 2024، إذ تُظهر نتائجها أن تشكيل مجموعات طلابية غير متجانسة داخل الصف وتقديم الدعم التعليمي الموجه يسهمان بفاعلية في تقليص فجوات التحصيل المرتبطة بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية.

الدور الوقائي والسرية في الإرشاد

ترى العرنوس أن دور المرشد النفسي والاجتماعي يجب أن يتجاوز مجرد التدخل العلاجي بعد حدوث المشكلة، ليتجه نحو العمل الوقائي والتوعوي.

واقترحت في هذا الصدد تنظيم جلسات صفية دورية تُعنى بفرس قيم احترام الاختلاف، وتعزيز القيمة الذاتية، وتنمية التعاطف، إلى جانب التوعية بمخاطر الاستهلاك والضغط الاجتماعي.

وأكدت الاستشارية كذلك ضرورة تدريب المعلمين وتأهيلهم، ليتمكنوا من رصد ومكافحة "التنمر الطبقي" والإقصاء الاجتماعي داخل المدرسة.

وطالبت في الوقت ذاته بإيجاد قناة تواصل سرية وآمنة، تتيح للطالب طلب الدعم دون الخوف من كشف الوضع المادي أو الاجتماعي لأسرته أمام زملائه.

تخمير الأطعمة

ماذا تفعل البكتيريا النافعة؟

تتجاوز عملية تخمير الطعام التقليدية مجرد كونها حيلة منزلية لحفظ الغذاء، لتكون ظاهرة علمية متكاملة، فخلف عبوات (برطمانات) الخيار والملفوف التي أعتُنها الجدات، تختبئ بكتيريا نافعة تحوّل السكريات إلى حمض "اللاكتيك"، وهو مركب طبيعي يخفض الحموضة ويقضي على البكتيريا الضارة، مما يضمن بقاء الطعام صالحًا لفترات طويلة.

فيتامينات ومعادن مضاعفة

قالت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، إن التخمير يمتاز عن كثير من طرق الحفظ بأنه لا يطيل عمر الغذاء فقط، بل قد يحسّن قيمته الغذائية أيضًا.

وتشير دراسات إلى أن التخمير قد يزيد من سهولة امتصاص بعض المعادن، ويحافظ على الألياف، وقد يُنتج كميات من بعض فيتامينات مجموعة "B" و"K2" بحسب نوع الغذاء والكائنات الدقيقة المشاركة في التخمير.

شروط أساسية لنجاح التخمير المنزلي

لفتت اختصاصية التغذية إلى أن نجاح التخمير يبدأ قبل وضع الطعام في "البرطمان"، إذ إن أول خطوة هي اختيار خضار طازجة، صلبة وخالية من الكدمات أو العفن، لأن التخمير لا يُصلح الأغذية التالفة.

بعدها تُغسل جيدًا وتُوضع في "برطمان" زجاجي نظيف ومعقم، ثم يُحضَّر محلول ملحي، وغالبًا تكون النسبة المناسبة لمعظم الخضراوات بين 2 و3% من الملح، أي نحو 20 إلى 30 غرامًا من الملح لكل ليتر ماء.

وتوصي قهوجي باستخدام ملح خشن نقي، والابتعاد عن الملح المدعم باليود أو الذي يحتوي على مواد مانعة للتكتل، لأنها قد تؤثر في نشاط البكتيريا النافعة.

بعد تعبئة "البرطمان"، يجب أن تبقى الخضراوات مغمورة بالكامل تحت سطح المحلول الملحي، وهذه من أهم قواعد التخمير، لأن تعرّض أي جزء للهواء يسمح بنمو العفن والخمائر غير المرغوبة، لذلك يُستخدم ثقل زجاجي أو قطعة مخصصة لإبقاء الخضار مغمورة طوال فترة التخمير.

تُترك "البرطمانات" في مكان نظيف، بعيدًا عن أشعة الشمس المباشرة، وبحرارة تتراوح بين 18 و22 درجة مئوية.

خلال الأيام الأولى تبدأ الفقاعات بالظهور، وهذا دليل طبيعي على نشاط البكتيريا وإنتاجها لغاز ثاني أكسيد الكربون.

بعد أسبوع إلى ثلاثة أسابيع، بحسب نوع الغذاء ودرجة الحرارة، يصبح التخمير مكتملًا، ثم تُحفظ "البرطمانات" في مكان بارد أو في الثلاجة لإبطاء استمرار التخمير.

من الخضار إلى الألبان

ليس كل غذاء مناسبًا لهذه الطريقة، وفقًا لقهوجي، فالتخمير ينجح بشكل ممتاز مع الخيار، والملفوف (الساوركراوت)، واللفت، والجزر، والفليفلة، والزيتون بعد معالجته لإزالة المرارة. كما يدخل في صناعة اللبن والكفير وبعض أنواع الجبن.

أما الخضراوات الرقيقة جدًا مثل الخس، أو الأغذية الغنية بالدهون أو البروتين مثل اللحوم والدجاج، فلا تناسب التخمير المنزلي التقليدي لأنها تحتاج إلى شروط أكثر تعقيدًا لضمان سلامتها.

خطأ الملح والكلور وعلامات التلف

لفتت اختصاصية التغذية العلاجية إلى أنه ورغم سهولة مبدأ التخمير، فإن أكثر أسباب فشله معروفة ويمكن تجنبها.

وأرجعت قهوجي أبرز هذه الأسباب إلى استخدام كمية ملح قليلة، مما يسمح بنمو ميكروبات غير مرغوبة، أو العكس، إذ تؤدي زيادة الملح إلى توقف نشاط البكتيريا النافعة وتأخر عملية التخمير.

كما نبّهت إلى أن استخدام ماء يحتوي على كميات مرتفعة من الكلور قد يثبّط البكتيريا المفيدة، ولذلك يُنصح باستخدام ماء "مفلتر"، أو ترك ماء الصنبور لمدة طويلة نسبيًا قبل الاستعمال ليتطاير منه الكلور.

وحذرت من استهلاك المنتج في حالات معينة، مؤكدة أنه إذا ظهر عفن كثيف ملون، أو انبعثت رائحة كريهة تشبه التعفن، أو أصبح الطعام ليّنًا جدًا بشكل غير طبيعي، فمن الأفضل التخلص منه فورًا وعدم محاولة إنقاذه.

عودة السومة إلى سوريا..
صفقة بأبعاد فنية وإعلامية وتجارية

عنب بلدي – يزن قر

شكّل تعاقد نادي الوحدة مع المهاجم السوري عمر السومة مفاجأة في سوق الانتقالات السورية، بعدما عاد أحد أبرز المهاجمين السوريين خلال العقد الماضي إلى الملاعب المحلية، لكن هذه المرة بقميص فريق نادي العاصمة، الوحدة، بعد سنوات طويلة قضاها في الملاعب الكويتية والسعودية والقطرية والمغربية.

ولا تقتصر أهمية الصفقة على اسم السومة وسيرته التهديفية، إذ تأتي عودته في وقت تستعد فيه الأندية السورية لانطلاق موسم جديد، ما يضع لاعبًا بخبرة واسعة في الملاعب العربية أمام تحدٍ مختلف داخل الدوري السوري، ويفتح في المقابل الباب أمام الوحدة للاستفادة من خبرته وحضوره في المنافسة المحلية.

وتحمل عودة السومة أيضًا أهمية خاصة لسيرته الشخصية، بعدما بدأ مشواره من نادي الفتوة قبل أن يغادر سوريا عام 2011، ويصنع خلال السنوات التالية مسيرة احترافية جعلته الهداف التاريخي للدوري السعودي، قبل أن يعود اليوم إلى البطولة التي خرج منها قبل نحو 15 عامًا.

صفقة تتجاوز انتقال لاعب

المحلل الرياضي محمود خوام قال في حديث إلى عنب بلدي، إن انتقال عمر السومة إلى الوحدة كان مفاجئًا وأحدث صدى واسعًا في الأوساط العربية، ولا سيما الخليجية، باعتباره لاعبًا صاحب تاريخ وحضور جماهيري وإعلامي كبير، إلى جانب استمرار قدرته على ترك بصمته داخل الملعب.

وأضاف خوام أن عودة اللاعب السوري المحترف إلى بلده في نهاية مسيرته، وترك جزء من خبرته وإرثه للاعبين والدوري المحلي، تعد من أجمل الخطوات التي يمكن أن يقدم عليها، مستشهدًا بتجربة محمد عفش بعد عودته من الاحتراف إلى نادي الاتحاد وتأثيره في تتويج الفريق بلقب الدوري السوري موسم 2005-2004.

ويرى أن عودة السومة تتجاوز انتقال لاعب من نادٍ إلى آخر لما تحمله من قيمة فنية وإعلامية ورمزية للدوري السوري.

المؤتمر الصحفي الذي قدم فيه نادي الوحدة المهاجم السوري عمر السومة – 16 أيلول 2026 (نادي الوحدة الرياضي)

السومة يعيد الاهتمام بالدوري

بحسب المحلل الرياضي، فإن السومة سيقدم في البداية خبرته الكبيرة لنادي الوحدة ولاعبيه، لكن تأثير الصفقة لن يتوقف عند حدود النادي، إذ إن من شأن وجود لاعب بهذه النجومية زيادة الزخم الإعلامي حول الدوري السوري، وإعادة تسليط الضوء عليه عربيًا.

وبحسب رأيه، فإن الدوري السوري بحاجة إلى اسم بحجم السومة، معتبرًا أن وجوده قد يشكل بوابة لنجوم سوريين آخرين لديهم رغبة في خوض تجربة اللعب في سوريا، إذ تمنحهم عودته دافعًا أكبر لاتخاذ الخطوة نفسها.

ولفت إلى أن تأثير السومة لا يقتصر على الجمهور السوري، بالنظر إلى قاعدته الجماهيرية الكبيرة في الخليج، وخصوصًا في السعودية وقطر والكويت، متوقعًا أن يبحث جزء من هذا الجمهور عن وسائل لمتابعة الدوري السوري ومباريات الوحدة.

وقال إن هذه فرصة لا تتكرر كثيرًا أمام الدوري السوري، ويجب استثمارها بالشكل الصحيح.

قيمة فنية تتجاوز الجانب التجاري

على المستوى الفني، يرى خوام أن السومة ما زال قادرًا على تقديم الإضافة، مستندًا إلى تجارب اللاعبين السوريين المحترفين الذين عادوا إلى الدوري المحلي، وإلى قدرة اللاعب على الاستفادة من خبرته في التعامل مع المواقف الهجومية.

وأوضح أن الوحدة لن يكون بحاجة إلى مطالبة السومة بالركض والضغط طوال 90 دقيقة كما كانت عليه الحال في سنواته الأولى، وإنما سيعتمد عليه بصورة أساسية في التسجيل والاستفادة من خبرته داخل منطقة الجزاء.

وأضاف أن المهاجم، مهما تقدم في العمر، يحتفظ بقدرته على قراءة تحركات المدافعين والتمركز داخل المنطقة وإنهاء الفرص، وهي الجوانب التي يحتاج الوحدة إلى الاستفادة منها لدى السومة.

وأشار خوام إلى أن مستوى السومة وأرقامه في المواسم الأخيرة تؤكد، بحسب رأيه، قدرته على التسجيل أمام منافسين أقوياء، مستشهدًا بما قدمه أمام النصر والاتفاق والقادسية، معتبرًا أن الصفقة لا يمكن النظر إليها بوصفها تجارية فقط.

قيمة إعلامية وتجارية كبيرة

أما على المستوى التجاري والإعلامي، فلا يرى خوام جدلًا حول قيمة الصفقة، مشيرًا إلى حجم التغطية التي رافقت انتقال السومة إلى الوحدة على المنصات العربية، ولا سيما الخليجية.

وأضاف أن بعض جماهير الأندية الخليجية أبدت استياءها من عدم تحرك أنديتها للتعاقد مع السومة والاستفادة من خبرته، معتبرًا أن وجود اللاعب سيمنح الوحدة والدوري السوري قيمة فنية، لكنه يمثل في الوقت نفسه قيمة تجارية وإعلامية كبيرة.

تقديم الصفقة لم يواكب حجمها

بعيدًا عن الجوانب الفنية والتجارية، انتقد خوام طريقة تقديم الصفقة، معتبرًا أنها لم تكن بمستوى اسم السومة وحجم الانتقال.

وأوضح أن المشكلة لا تتعلق بنادي الوحدة وحده، وإنما بضعف الإبداع عمومًا في تعامل معظم الأندية السورية مع وسائل التواصل الاجتماعي، في وقت تنجح فيه أندية متوسطة أو متواضعة فنيًا في دوريات مختلفة في تحقيق تفاعل واسع بفضل الأفكار الإبداعية التي تقدمها فرقها الرقمية.

وفي حالة السومة تحديدًا، يرى خوام أن العمل كان يجب أن يبدأ قبل الإعلان الرسمي عن الصفقة، من خلال صناعة حالة من التشويق والترقب، ثم تقديم اللاعب بفيديو يربط بين دمشق وسوريا وتاريخ نادي الوحدة ومسيرة السومة وعودته إلى الدوري السوري.

وأضاف أنه كان بالإمكان صناعة قصة كاملة حول الصفقة، بدل استخدام الذكاء الاصطناعي بالطريقة التي ظهر بها الإعلان، معتبرًا أن اسم السومة كان يستحق تقديمًا استثنائيًا يوازي حجم الصفقة.

هل يصبح التلاعب مكشوفًا؟
"البلوك تشين" في الدوائر الحكومية

تخيل أن تراجع دائرة حكومية لتكتشف أن ملكية منزلك تغيرت، أو أن شركة خسرت مناقصة لأن شروطها عُدّلت بعد تقديم العروض. فبين ورقة تختفي وتوقيع يتأخر، يجد الفساد مساحات للتحرك، فماذا لو امتلكت المعاملة ذاكرة يصعب العبث بها؟

هذا تمامًا ما تعد به تقنية "البلوك تشين" أو سلسلة الكتل، التي بدأت تشق طريقها إلى السجلات الحكومية، وتكشف تجارب جورجيا وكولومبيا وإستونيا كيف يمكن استخدامها لحماية الوثائق ومراقبة الإجراءات، وإن كان هناك تفاوت واضح بين تطبيقات قائمة بالفعل وتجارب أخرى لا تزال تختبر هذه الإمكانات.

كيف تعمل هذه الذاكرة؟

يشبّه خبير علوم "الويب" والذكاء الاصطناعي والمدرب المعتمد لدى أكاديمية "أوكسفورد"، بشار سعد، في حديث إلى عنب بلدي، "البلوك تشين" بدفتر تتشارك جهات متعددة في التحقق من صفحاته وترابط قيوده رقميًا، بحيث يصعب تعديل أي سجل سابق دون اكتشاف ذلك، بينما يعرّف "العقود الذكية" بأنها برامج تُنفذ إجراءات تلقائية بمجرد تحقق شروط محددة مسبقًا.

وفي مثال توضيحي، يستطيع البرنامج إغلاق استقبال عروض المناقصة فور انتهاء المهلة، مما يقلل مساحة الاستثناءات والتدخل اليدوي. وفي هذا الصدد، تبحث دراسة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية إمكانات هذه العقود في تحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات.

جورجيا.. سند ملكية يمكن التحقق منه

في جورجيا، استخدمت الوكالة الوطنية للسجل العام تقنية "البلوك تشين" لتعزيز أمن شهادات الملكية الرقمية وموثوقيتها، بحسب البنك الدولي.

وتتيح هذه الخطوة، بحسب الخبير، التحقق من سلامة الوثيقة وكشف أي تغيير يطرأ عليها بعد التوثيق، مما يمنح السجلات طبقة إضافية من الحماية.

غير أنه أشار في الوقت ذاته إلى أن التكنولوجيا لا تحسم نزاعًا على منزل، ولا تصحح مستندًا مزورًا دُخل أصلًا إلى النظام، إذ إن إثبات الملكية لا يزال بحاجة إلى تدقيق بشري وإجراءات قانونية صارمة.

كولومبيا.. المناقصة تحت المجهر

في كولومبيا، تعاونت هيئة الرقابة مع المنتدى الاقتصادي العالمي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، لتطوير نموذج تجريبي يستهدف تعزيز شفافية المشتريات الحكومية، مستندًا إلى احتياجات برنامج التغذية المدرسية.

ووفقًا لتقرير المشروع، استهدفت التجربة توثيق إجراءات المناقصات وإتاحة تتبعها، للحد من إمكانية تعديل العروض والمعايير خفية.

وبموجب هذا النظام، يصبح مسار القرار قابلًا للمراجعة، وتزداد صعوبة إخفاء التلاعب، وأكد سعد أن وصف الخطوة بالنجاح المطلق في القضاء على الفساد يتجاوز الأدلة المتاحة، فهي مجرد اختبار للجدوى من الناحية التقنية، وليست برهانًا على إصلاح منظومة المشتريات في البلاد بأكملها.

إستونيا.. هوية رقمية وسجلات محمية

أما إستونيا فتتيح هويتها الإلكترونية التحقق من هوية المستخدم للوصول إلى الخدمات الرقمية، وتعتمد بالتوازي على تقنية "KSI" المستوحاة من "البلوك تشين"، للتحقق من سلامة البيانات الحكومية وكشف أي عبث بها.

وتتمحور وظيفة هذه الآلية حول حماية سلامة المعلومات بحسب منصة الحكومة الرقمية هناك. وفي هذا السياق، لفت سعد إلى أن هذه التجربة لا تعني أن الهوية الرقمية نفسها تعد عقدًا ذكيًا، أو أن بيانات المواطنين محفوظة بالكامل على سلسلة عامة، بل هي أداة تشفيرية لتأمين البيانات فقط.

من يراقب ما وراء الشاشة؟

قد يمنع البرنامج قبول أي عرض متأخرًا، لكنه لا يرى رشوة دُفعت خارج المنصة، ولا يتحقق وحده من جودة وجبات وصلت بالفعل إلى مدرسة، إذ يُقر تقرير كولومبيا بحدود التقنية وعجزها أمام الرشوة والتواطؤ الحاصلين خارج النظام الرقمي.

وبناء على ذلك، تحتاج المعاملات الرقمية دائمًا إلى بيانات موثوقة، ورقابة مستقلة، ومسار واضح للاعتراض وتصحيح الأخطاء، فتقنية "البلوك تشين" تجعل التلاعب أصعب إخفاء، بينما تبقى المحاسبة مسؤولية مؤسسات تملك الإرادة والصلاحيات لحماية حقوق المواطنين.

قلعة "جعبر"..
هضبة دفاعية تتحول إلى شبه جزيرة وسط الفرات

على الضفة اليسرى لنهر "الفرات"، غربي محافظة الرقة، تقع قلعة "جعبر" فوق مرتفع صخري يطل اليوم على بحيرة الطبقة، بعد أن غمرت مياه السد الأراضي المحيطة بها، وحولت الموقع إلى شبه جزيرة تحيط بها المياه من معظم الجهات.

تبعد القلعة نحو 50 كيلومترًا عن مدينة الرقة، وتعد من أبرز المواقع الأثرية في المحافظة، ويقصدها سكان الرقة ومناطق أخرى للزيارة، مستفيدين من موقعها المرتفع وإطلالتها على البحيرة، إلى جانب ما تحمله من آثار تعود إلى مراحل مختلفة من تاريخ المنطقة.

شبه جزيرة

كان موقع القلعة قبل بناء سد "الفرات" مختلفًا عما هو عليه اليوم، إذ كانت قائمة فوق هضبة تشرف على النهر والمناطق المحيطة به. ومع إنشاء السد وارتفاع منسوب المياه في سبعينيات القرن الماضي، غمرت المياه أجزاء من الأراضي المحيطة بالقلعة، وأصبحت شبه جزيرة داخل بحيرة سد "الفرات" بالقرب من مدينة الطبقة.

ويرتبط تاريخ الموقع بفترات متعاقبة من تاريخ منطقة الفرات، وتشير المصادر التاريخية إلى أن المكان كان يُعرف قبل الإسلام باسم "الدوسرية"، نسبة إلى دوسر غلام النعمان بن المنذر، ملك الحيرة.

وفي القرن الـ11 الميلادي، ارتبط اسم الموقع بجعبر بن مالك القشيري، الذي استقر فيه، فأصبح يُعرف باسم قلعة "جعبر".

وخلال العصور الوسطى، خضعت القلعة لسيطرة قوى مختلفة، من بينها السلاجقة والدولة الزنكية، ثم الأيوبيون، كما تعرضت لأضرار خلال الغزو المغولي، قبل أن تجرى أعمال ترميم وتحصين فيها خلال العهد المملوكي.

وتظهر بقايا الأسوار والأبراج طبيعة الدور الدفاعي الذي كانت تؤديه القلعة، ويضم الموقع أسوارًا وتحصينات وأبراجًا بأشكال مختلفة، إضافة إلى ممرات ونفق محفور في الصخر كان يُستخدم للوصول إلى داخل القلعة.

ومن أبرز المعالم الموجودة فيها، المسجد الأثري ومئذنته التي لا تزال قائمة، وتظهر بوضوح فوق الأسوار، كما توجد بقايا مبانٍ سكنية وخدمية تعكس طبيعة الحياة داخل القلعة خلال الفترات التي كانت مأهولة فيها.

إهمال خلال العقود السابقة

مع مرور السنوات، تعرض الموقع الأثري للإهمال والأضرار التي طالت عددًا من المواقع التاريخية في محافظة الرقة خلال سنوات الحرب، ومع ذلك بقيت القلعة مقصدًا للزوار من أبناء المحافظة، خصوصًا في مواسم الربيع والعطل، حيث يجتمع في المكان المشهد الأثري مع مياه البحيرة.

وتبقى قلعة "جعبر" من المواقع التي يمكن أن تشكل جزءًا من أي خطة لإعادة تنشيط السياحة في الرقة، خصوصًا أن موقعها يجمع بين وجود أثر تاريخي بارز، وإطلالة مباشرة على بحيرة سد "الفرات".

قلعة "جعبر" في ريف الرقة الغربي وسط بحيرة سد الفرات – 1 تشرين الثاني 2024 (عنب بلدي/أحمد الحمدي)

بغياب الصالات والتجهيزات
هل تنجح خطط تطوير "اليد" السورية؟

تسعى وزارة الرياضة والشباب، بالتنسيق مع الاتحاد العربي السوري لكرة اليد، إلى تطوير اللعبة وتوسيع قاعدة ممارسيها وإعداد أجيال جديدة قادرة على المنافسة، ضمن خطط تستهدف فئات عمرية مختلفة، في وقت تواجه فيه اللعبة تحديات تتعلق بالبنية التحتية ونقص الصالات والتجهيزات اللازمة للتدريب.

وبحسب الوزارة، تركز إحدى الخطط على مواليد 2010 و2011، فيما يستهدف مشروع آخر مواليد 2008 و2009، ويتضمن استقدام لاعبين ولاعبات من فئتي الذكور والإناث، بهدف رفع المستوى الفني والبدني وتعزيز جاهزيتهم للمنافسات.

ويتولى المدرب المصري، أحمد المرغني، العمل بالمشروع الثاني، في إطار الاستفادة من الخبرات التدريبية الخارجية وتطوير الجوانب الفنية والتدريبية، بما يدعم إعداد اللاعبين واللاعبات وفق أسس منهجية.

ويمتلك المرغني خبرة تمتد لأكثر من أربعة عقود في كرة اليد، تشمل التدريب والعمل الفني وتأهيل المدربين في مصر والسعودية والإمارات وقطر، كما يحمل الدكتوراة والماجستير في التربية الرياضية بتخصص كرة اليد.

وتتضمن الخطط المطروحة العمل على توسيع قاعدة اللعبة، وتأهيل الحكام والمدربين، واكتشاف المواهب الجديدة من الفئات العمرية الصغيرة، إلى جانب تطوير القدرات الفنية والبدنية بما يتناسب مع متطلبات كل فئة، بحسب الوزارة.

المشروعان قيد التنفيذ لثلاث سنوات

أوضح عضو اتحاد كرة اليد، عبد القادر صناع، أن الاتحاد يعمل على خطة تطويرية متكاملة لبناء جيل جديد في كرة اليد، بالتنسيق مع وزارة الرياضة والشباب.

وقال صناع، لعنب بلدي، إن المشروعين قيد التنفيذ بالتوازي، ضمن خطة طويلة الأمد تمتد لثلاث سنوات، بإشراف كوادر وخبرات فنية متخصصة.

وأضاف صناع أن لكل مشروع برنامجه الخاص وفق الفئة العمرية، ويركز على تطوير المهارات الفنية والقدرات البدنية والجانب التكتيكي والجانب الذهني، وصولًا إلى إعداد لاعبين مؤهلين للانضمام إلى المنتخبات الوطنية.

وعن استقطاب اللاعبين واللاعبات، أشار صناع إلى أن الاختيار سيكون بالتعاون مع الأندية، وفق معايير فنية وبدنية واضحة، مع التركيز على أصحاب الموهبة والقابلية للتطور.

ويعتمد الاتحاد في اكتشاف المواهب على الأندية والبطولات والمهرجانات، إلى جانب إقامة تجمعات واختبارات فنية وبدنية دورية في المحافظات، مع متابعة المواهب وتقييمها بشكل مستمر، وفق تصريح عضو اتحاد كرة اليد.

وفيما يخص تأهيل المدربين، أوضح صناع أن الاتحاد يعتزم الاستعانة بخبرة تدريبية مصرية لتطوير المدربين، إلى جانب التحضير لإقامة دورة مركزية قريبًا، مع اعتماد مبدأ التخصص ومتابعة المدربين في الأندية بشكل مستمر.

وعن البطولات أو المسابقات التي يخطط الاتحاد لزيادتها خلال المرحلة المقبلة، أشار صناع إلى التوجه نحو زيادة مسابقات الفئات العمرية والمهرجانات، وتوسيع منافسات الإناث، بما يضمن احتكاكًا ومباريات أكثر للاعبين واللاعبات، بحسب تعبيره.

ويرى صناع أن هذه المشاريع تمثل استثمارًا في مستقبل كرة اليد السورية، وتهدف إلى بناء قاعدة قوية يتم إعدادها على مدى سنوات، بما ينعكس مستقبلًا على مستوى المنتخبات وقدرتها على المنافسة قاريًا وعربيًا.

نقص الصالات يعرقل تطوير اللعبة

تواجه خطط تطوير كرة اليد تحديات مرتبطة بالبنية التحتية، في ظل نقص الصالات والتجهيزات اللازمة للتدريب.

وقال صناع، إن اللعبة تحتاج إلى صالات مؤهلة ومناسبة لمتطلبات كرة اليد، إضافة إلى التجهيزات التدريبية، موضحًا أنه لا توجد حاليًا صالة مخصصة لكرة اليد، ما يفرض صعوبة في تأمين أوقات منتظمة بسبب استخدام الصالات من عدة ألعاب رياضية.

كما لفت إلى الحاجة إلى صيانة وإعادة بناء الصالات المدمرة خلال الحرب ولا سيما في المنطقة الشرقية، والتي تشمل الرقة ودير الزور والحسكة، واصفًا إياها بأنها خزان بشري لكرة اليد واللعبة الشعبية الأولى فيها.

وعن الميزانية المخصصة للمشاريع، قال صناع إن الاتحاد حدد الاحتياجات والتكاليف التقديرية، على أن يتم بحثها مع الوزارة، مضيفًا أن الدعم الحالي مهم، لكنه يحتاج إلى تعزيز نظرًا إلى حجم المتطلبات واستمرارية المشروعين.

تتويج ناشئات مدرجة بلقب بطولة الأمل لكرة اليد – 14 أيلول 2026 (وزارة الرياضة والشباب السورية)

كتاب

"سرمدة"..
حكايات قرية تتناسل عبر الزمن

تدور رواية "سرمدة" للكاتب السوري فادي عزام في فلك فكرة التقمص، لتتوسع مع توالي الأحداث، متناولة حياة قرية مفترضة في جنوبي سوريا، وما تخفيه حكايات أهلها من حب وثأر وخوف وأسرار.

صدرت الرواية عام 2011، ووصلت إلى القائمة الطويلة للجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر) لعام 2012، وتدور أحداثها بين خطوط زمنية متشابكة، من خلال شخصيات تبحث في تاريخ قرية "سرمدة" وما شهدته من حكايات.

يلتقي رافي عزمي، وهو سوري ينحدر من القرية، في باريس بامرأة تدعى عزة توفيق، تخبره أنها عاشت حياة سابقة في "سرمدة"، وأنها كانت امرأة تدعى هيلا منصور قتلت على يد إخوتها.

تدفع هذه الرواية رافي، وهو معدّ أفلام وثائقية، إلى البحث في تاريخ القرية ومحاولة التحقق من قصة هيلا، لتبدأ رحلة تعيد فتح حكايات قديمة.

ومع تقدم الأحداث، تنتقل الرواية بين أزمنة مختلفة وشخصيات متعددة، وتكشف تدريجيًا عن العلاقات التي حكمت حياة سكان القرية، وعن أثر العائلة والعادات الاجتماعية في حياة سكانها.

عند عودة رافي إلى "سرمدة" بحثًا عن قصة هيلا، يجد نفسه أمام حكاية لا يمكن إثباتها أو نفيها، بل إنه أمام قرية كاملة تتناسل فيها القصص.

تتقدم الرواية عبر ثلاث شخصيات نسائية رئيسة تحمل أقسامها أسماءها "عزة، فريدة، بثينة"، ومن خلال هذه الشخصيات، ينتقل السرد بين أزمنة مختلفة، لتتحول "سرمدة" بذلك إلى عالم له ذاكرته وشخصياته وحكاياته التي تتوارثها الأجيال.

يحاول رافي فهم ما جرى للمرأة التي تدعى عزة توفيق أنها كانتها في حياة سابقة، حتى يتوسع سرد الرواية ليشمل تاريخ "سرمدة" وعائلاتها، وتتحول القرية إذ ذاك لحاضنة تلتقي فيها قصص الحب والخلافات العائلية والسلطة الاجتماعية والخوف من كلام الناس.

هيلا وقعت في حب رجل لتهرب معه، وهي تعرف أن عودتها إلى "سرمدة" قد تعني نهايتها، وعندما تعود، تواجه المصير الذي كان ينتظرها، في واحدة من أكثر حكايات الرواية ارتباطًا بفكرة "الشرف"، وما يمكن أن يفعله المجتمع حين يحوّل العادات إلى سلطة على حياة الفرد.

ويستخدم فادي عزام فكرة التناسخ بوصفها عنصرًا أساسيًا في بناء الأحداث، إذ تشكل ذاكرة عزة عن حياتها السابقة نقطة الانطلاق للبحث في الماضي، ومن خلالها يربط الكاتب بين شخصيات تنتمي إلى أزمنة مختلفة.

وتتنقل الرواية بين الواقع والعناصر الغرائبية، مع إبقاء الأحداث مرتبطة ببيئة القرية السورية وتقاليدها وعلاقاتها الاجتماعية.

فادي عزام

ولد فادي عزام في السويداء عام 1973، ودرس بكلية الآداب في جامعة "دمشق"، وعمل في الصحافة والإعلام، واتجه إلى الكتابة الأدبية.

بدأ نشر أعماله بكتاب "تحتانيات" عام 2010، ثم أصدر رواية "سرمدة" عام 2011، التي حققت حضورًا عربيًا بعد وصولها إلى القائمة الطويلة للجائزة العالمية للرواية العربية في العام التالي.

وفي عام 2017، أصدر رواية "بيت حُدُد"، التي وصلت أيضًا إلى القائمة الطويلة للجائزة العالمية للرواية العربية عام 2018، وله كذلك كتاب "رحلة إلى قبور ثلاثة شعراء".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرم الثورة

الأحد 20 أيلول / سبتمبر 2026
العـدد 761 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

طبيعة وتاريخ يؤهلانها للمنافسة عالميًا

"مشتى الحلو" تنتظر الفرصة

عنب بلدي – شعبان شاميه

تتجاوز بلدة مشتى الحلو اليوم تصنيفها التقليدي كمصيف جبلي، لتقدم نموذجًا لوجهة سياحية وثقافية متكاملة ترتكز على طبيعتها التضاريسية وإرثها التاريخي والديني.
وتمنح هذه المقومات البلدة فرصًا واعدة لتطوير نمط السياحة المستدامة، بما يتيح لها، وفقًا لمتخصصين، تقديم تجربة ريفية شاملة تحاكي المعايير المتبعة في وجهات عالمية شهيرة، مثل الريف السويسري أو إقليم توسكانا الإيطالي.

تشغل مشتى الحلو موقعًا استراتيجيًا فوق قمم محافظة طرطوس على ارتفاع 600 متر فوق سطح البحر، وهو ما يمنحها مناخًا معتدلًا صيفًا ويجعل منها بوابة جاذبة للزوار بطبيعتها العابرة للمواسم، فضلًا عن اعتبارها نقطة ربط حيوية بين الساحل والداخل السوري، إذ تبعد نحو 55 كيلومترًا عن مدينة طرطوس وقرابة 60 كيلومترًا عن حمص.

كما تتعدد المقومات الجمالية فيها لتشكل لوحة طبيعية متكاملة، فمن بيئتها الخضراء الممتدة وينابيعها العذبة المتدفقة كنبع "الشيخ حسن"، إلى "شجرة الدلبة" المعمرة التي تقف شاهدًا حيًا على أكثر من 500 عام من تاريخ البلدة العريق.

وفي قلب هذا التنوع، يبرز الجانب الروحي والأثري كعنصر أساسي في هويتها، إذ يرتفع "جبل السيدة" كمعلم ديني وتراثي يطل على المنطقة ويروي ذاكرتها الثقافية.

ويتوّج هذا الحضور الروحي بـ"عيد السيدة التراثي" في منتصف آب من كل عام، إذ تتحول البلدة إلى ملتقى إنساني يدمج المناسبة الدينية بالتقاليد الاجتماعية، ليرسخ مكانة "المشتى" كواحدة من أغنى نقاط الجذب السياحي البيئي والثقافي في سوريا.

الذاكرة الجماعية وهوية المكان

يرتبط تاريخ مشتى الحلو بجغرافيتها الجبلية التي احتضنت مجتمعات محلية صاغت هويتها الثقافية، قبل أن تتحول اقتصاديًا من بلدة زراعية تقليدية إلى مركز حيوي للخدمات والسياحة.

وفي هذا السياق، أكد الباحث في التاريخ الاجتماعي الثقافي والعمراني الحديث الدكتور رفعت عثمان، في حديث إلى عنب بلدي، أن هوية البلدة الحقيقية تنبع من عادات سكانها وذكرياتهم المتوارثة لا من طبيعتها وأبنيتها فقط.

ويفكك عثمان أصل التسمية مرجحًا أن "المشتى" تعود لجذور سريانية تعني "الأرض كثيرة الينابيع" لفرط مياهها، أو للفظ العربي "شَتا" نسبة للإقامة والرعي فيها شتاء، أما اقترانها بـ"الحلو" فيرجعه تاريخيًا إلى استقرار "آل الحلو" فيها .

من "عيد الحريرة" إلى "الضوايات"

يرى عثمان أن سياحة الفعاليات والمهرجانات في البلدة تعكس حالة راسخة من الاستدامة عبر استمرار المواسم المحلية، مثل مهرجان "دلبة مشتى الحلو" ومهرجان "عيد الحريرة".

وتكمن القيمة الحقيقية لهذه الأنشطة في إشراك المجتمع المحلي وتحويل التراث والطعام إلى منتجات سياحية تنموية مستدامة تتجاوز المظاهر الاحتفالية التقليدية.

وتعد "الحريرة" أبرز الأكلات الشعبية التقليدية في المنطقة، وتعتمد في تحضيرها بشكل أساسي على العنب والطحين والسكر.

ولا تقتصر الجاذبية السياحية للمنطقة على هذه الفعاليات الثقافية فحسب، بل تمتد لتشمل سياحة المغامرات والاستكشاف، إذ يجد عشاق المغامرة ملاذهم في "مغارة الضوايات" الشهيرة التي تتربع في أحضان الجبل.

وتُصنّف المغارة كأحد أبرز المعالم الجيولوجية والسياحية المرتبطة بمشتى الحلو، إذ تُعزز سياحة المغاور والكهوف بما تضمّه من تشكيلات ساحرة من الصواعد والنوازل والفتحات الطبيعية الفريدة، مما جعلها تتصدر قائمة الوجهات المفضلة والمسجلة في أبرز منصات السياحة المعروفة.

كما تجمع البلدة بين سحر الطبيعة وعراقة التراث الثقافي، إذ تنفرد بهوية معمارية عريقة وحرف يدوية تقليدية كصناعة الحرير والقصب.

وتكتمل خصوصية "المشتى" بمأكولاتها الشعبية، ومواقعها الدينية الأثرية التي تجسد العيش المشترك، فضلًا عن موروثها الفني والموسيقي الذي يزيّن فعالياتها وأنشطتها السنوية.

عقبات هيكلية واستنزاف اجتماعي

رغم المقومات السياحية والطبيعية الهائلة لبلدة مشتى الحلو، فإنها تواجه تحديات هيكلية تعوق تطورها.

وحدد الدكتور عثمان أبرز العقبات في موسمية النشاط السياحي، إذ يتركز الإقبال في فترات محددة مقابل ركود شتوي تام، مما يعرض الاقتصاد المحلي لتراجع حاد.

كما تعاني المنطقة استنزافًا اجتماعيًا متمثلًا في هجرة الشباب وتراجع الطاقات الحيوية، وتبرز عقبات حرجة في البنية التحتية والخدمات الأساسية كالطرق والمياه والطاقة، تشتد في ذروة الازدحام.

وحذر الباحث من خطر التوسع العمراني العشوائي وتلوث البيئة نتيجة غياب الإدارة السياحية والبيئية الفعالة.

رؤية للعبور بـ"المشتى" نحو الفصول الأربعة

في سياق البحث عن حلول ومقترحات جذرية للارتقاء بالواقع السياحي المحلي، قدم الدكتور عثمان رؤية استراتيجية تهدف إلى تحويل "مشتى الحلو" لنموذج مثالي للقرية السياحية المستدامة والمتكاملة.

ولكي يتحقق هذا التحول النوعي، أكد ضرورة الانتقال من مفهوم "السياحة الموسمية التقليدية" إلى "السياحة المستدامة الذكية" ضمن منظومة موحدة ومخططة تعمل على مدار العام، وتعتمد على خطة عمل تنموية شاملة تبدأ بتطوير بنية تحتية ذكية وخضراء.

وفي هذا الصدد، تشمل مقترحات الباحث حلولًا بيئية لحماية النظام الحيوي في البلدة، إذ يطالب كمرحلة أولى بإدخال قطاع النقل المستدام عبر تشغيل حافلات كهربائية صغيرة تتلاءم مع الشوارع الضيقة للمشتى، بما يحد من الازدحام والتلوث.

وتتكامل هذه الخطوة بتصميم مسارات بيئية للمشي وركوب الدراجات تربط "مغارة الضوايات" بالينابيع وجبل "السيدة"، مدعومة بلوحات إرشادية وتطبيقات ذكية.

كما تشمل الرؤية الاعتماد الكامل على الطاقة الشمسية لإضاءة الشوارع والمعالم والشجرة المعمرة، بما يضمن استدامة الطاقة ويمنح البلدة طابعًا ريفيًا دافئًا.

وفي إطار الإدارة البيئية الشاملة، يوصي بأهمية تطبيق نظام لفرز النفايات من المصدر (خاصة في الفنادق والمطاعم) بالتوازي مع إنشاء محطة محلية لإعادة التدوير وتحويل المواد العضوية إلى أسمدة تدعم المزارعين، فضلًا عن فرض رقابة صارمة لحماية المنظومة المائية من أي تلوث ناتج عن الصرف الصحي أو الأنشطة البشرية.

وفي مسعى لكسر نمطية الموسمية وتحويل "مشتى الحلو" إلى وجهة جاذبة على مدار الفصول، يطرح عثمان أجندة سياحية تتوزع على مدار العام، إذ يقترح تنشيط سياحة عطلات الشتاء عبر تشييد الأكواخ الخشبية والمطاعم الريفية وتنظيم مسارات المشي الشتوي.

ومع حلول الخريف، يدعو إلى إطلاق فعاليات نوعية كمهرجانات قطاف التفاح وعصر العنب، ليتبعها في الربيع استثمار الطبيعة من خلال إقامة مهرجانات الزهور البرية وتنشيط رياضة المشي الجبلي، مما يضمن تدفقًا مستدامًا للزوار وخلق فرص عمل دائمة.

يعتبر معمل الحرير في مشتى الحلو بريف طرطوس المشيد عام 1860 شاهدًا على الازدهار الصناعي للمنطقة لإنتاجه أفضل خيوط الحرير في زمانه – 16 حزيران 2025 (محافظة طرطوس/تلجرام)

معًا لمواجهة نصف الاستبداد

خطيب بدلة

نقل الدكتور علاء الأسواني، عن الدكتور مصطفى حجازي، ما معناه أن المثقفين، في بلادنا، يحاربون الأنظمة المستبدة، ولا يحاربون الاستبداد بكل أشكاله! هذا الكلام ينطبق، بحذافيره، على الوضع السوري، فالمثقفون السوريون لم يكتفوا، في أثناء محاربتهم نظام الأسد، بالكتابة، وإصدار بيانات الاحتجاج، بل إن قسمًا كبيرًا منهم، انتسبوا إلى أحزاب سرية، معادية لنظام الأسد، فاعتقلوا، وسجنوا، وعذبوا، ولم يلينوا، ولم يتراجعوا، وبعد سقوط نظام الأسد، بدا وكأنهم كانوا يحاربونه لذاته، وليس لأنه مستبد، ديكتاتوري، مجرم... حتى إن بعض الناشطين، استنتجوا أن هؤلاء ثاروا على بشار الأسد، لأسباب طائفية، أي لأنه علوي، بدليل أنهم يتغافلون عن استبداد النظام الحالي، لكونه ابن طائفتهم.
هذا الكلام، في الحقيقة، خطير، كما أنه ليس دقيقًا بما يكفي لتقييم الواقع، فأعضاء تلك الأحزاب، التي تصدت لنظام الأسد، ينتمون، في الواقع، إلى طوائف متعددة، بدليل حكاية سمعتها من صديق، كان عضوًا في حزب العمل الشيوعي، اعتقلوه، ذات يوم، وساقوه، مع عدد من أفراد حزبه، إلى سجن تدمر، وفي أثناء تسجيل أسماء الموقوفين، في أول يوم، لاحظ العسكري الجالس وراء الطاولة، أن أحد المعتقلين من الرقة، والثاني من السلمية، والثالث من القامشلي، والرابع من القرداحة، والخامس من وادي النصارى، والسادس من شطحة، فقال لهم، باستهزاء: شو هالحزب هاد؟ من كل قُطر أغنية؟ فكرت، وأنا أخوكم، في الأمر طويلًا، وتوصلت إلى قناعة، قد تكون صحيحة، وهي أن العداء للديكتاتورية، أو للنظام الديكتاتوري، ليس متأصلًا في المجتمع السوري، فإذا أنت نظرت إلى التيارات الرئيسية، التي يتألف منها هذا الشعب، تجد النزعات الديكتاتورية مستقرة في تفكيرها. بمعنى آخر: هذا مجتمع، تتضافر فيه النزعات القبلية، مع التعاليم الدينية التي تجيز ضرب المرأة، والطفل، وتعتبر أتباع الأديان الأخرى أعداء، مع الأيديولوجيا القومية، التي لم تعرف الديمقراطية قط، مع الأيديولوجيا الماركسية، الشيوعية، التي ترتكز إلى قانون صريح، يتضمن كلمة "الديكتاتورية" صراحة، أقصد "ديكتاتورية البروليتاريا".
أدى تشكل الدول الشيوعية، أعني الاتحاد السوفييتي، ودول أوروبا الشرقية، إلى إزهاق أرواح الملايين من البشر، تحت ذريعة تثبيت دعائم الأنظمة الاشتراكية، حتى إن طرفة تروى، عن رئيس حزب شيوعي سوري، كان يقرأ في صحيفة "أنباء موسكو"، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، فصادفه خبر يقول إن الرفيق ستالين، قتل، في أثناء فترة حكمه، 20 مليونًا من المواطنين، فغضب الرفيق السوري، وضرب الجريدة بالأرض، وقال: هاي جريدة كذابة، ومضللة، الرفيق ستالين ما قتل غير ستة ملايين!
معظم التيارات السياسية الرئيسية، الموجودة في سوريا، لا تتبنى التوجهات الحداثوية، الليبرالية، الغربية، فهي تتحدث عن التضحية، والفداء، والمقاومة، والممانعة، ولا تهتم بالفرد، بل إنها تعتبر الفرد نقطة في بحر الجماهير، لا قيمة له بحد ذاته، لأن الأولوية للأمة، وللقضية. وهنا، عند هذه النقطة، يظهر لك بؤس التفكير العام، في هذه البلاد، وهو أن لديهم قضية واحدة، قضية فلسطين، ثم العداء الأزلي لإسرائيل. قضايا التخلف، والاستبداد، والفساد، والذكورية، والقبلية، وانهيار مؤسسات الدولة، لا يعتبرونها قضايا تستحق التأمل. فتأمل!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper